



المستشار  
عبد الفتاح إبراهيم بهنسى  
رئيس محكمة الاستئناف

# الأحوال الشخصية والوقف فى تشريعاتهما المتعددة

الجزء الأول  
النصوص الإجرائية  
فى مسائل الأحوال الشخصية  
( مصريون ، أجانب )

مع المذكرات الإيضاحية وتقارير اللجان  
ومزيلة بأحكام المحكمة الدستورية العليا  
والقرارات الوزارية المنفذة

يشتمل هذا الجزء على المشروع الجديد  
بقانون إجراءات التقاضى  
فى مسائل الأحوال الشخصية









المستشار  
عبد الفتاح إبراهيم بهنسى  
رئيس محكمة الاستئناف

# الأحوال الشخصية والوقف فى تشريعاتهما المتعددة

الجزء الأول  
النصوص الإجرائية فى مسائل الأحوال الشخصية  
( مصريون ، أجانب )

- قوانين توحيد جهات القضاء • اللائحة الشرعية • لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية • القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام النفقات • القانون ٢ لسنة ١٩٩٦ فى شأن إجراءات الحسبة • قانون المرافعات .
- توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق فى قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ولائحة المأذونين ولائحة الموثقين المنتدبين .
- الرسوم القضائية فى الأحوال الشخصية أمام محاكم الأحوال الشخصية ( نفس ، مال ) وأمام المحاكم المدنية ، والرسوم الإضافية .
- مع المذكرات الإيضاحية وتقارير اللجان ، ومزيلة بأحكام المحكمة الدستورية العليا والقرارات الوزارية المنفذة .

يشتمل هذا الجزء على المشروع الجديد  
بقانون إجراءات التقاضى  
فى مسائل الأحوال الشخصية



**مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية**

**للتنويع - فراج مصر للتميز رقم ١٤ - ٥٤٧٥٤٩١**

**الطابع ، للمصورة البلد - بحري - ٥٦٠٠٤٧٩**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعُثُوا أَحَدَكُمَا مِنْ أَهْلِهِ وَمَكَاتِرُ  
أَهْلَيْهَا إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾

( صدق الله العظيم )

سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ٣٥







## إهداء

إلى :

أسرتى الكبيرة .. سدة الحق والعدل

وإلى :

أسرتى الصغيرة : زوجتى وولدى محمد ومنى

الذى لولاهما ما كان هذا الجهد المتواضع ،







## مقدمة

من المعلوم أن القانون المدني يحكم معاملات الأفراد في المجتمع وبالتالي ينظم المراكز القانونية التي تنشأ عن هذه المعاملات ، يستوى في ذلك اتصال هذه المراكز بمصالح الأفراد المالية أو تلك التي لا تقوم بمال ، والأولى هو ما يطلق عليها الأحوال العينية ، والثانية ما يطلق عليه الأحوال الشخصية التي تنتج من وضع الشخص في الأسرة ، إلا أن هذا التحديد يتطلب ضبط مصطلح الأحوال الشخصية توصلنا لبيان نطاق دراسة الأحوال الشخصية .

ومصطلح الأحوال الشخصية ابتدعه أصلاً الفقه الإيطالي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر لدى مواجهته لمشكلة تنازع القوانين لما هو معروف من أنه كان يوجد في إيطاليا وقتئذ نظامان قانونيان :

الأول : نظام القانون الروماني باعتباره القانون العام الساري على كل إقليم إيطاليا .

والثاني : نظام محلي لا يتعدى سلطانه حدود إقطاعية أو مدينة فلجاً الفقه الإيطالي إلى إطلاق تسمية « قانون » على النظام الأول وأطلق تسمية « حال » وجمعها أحوال على النظام الثاني ، ثم قسم هذه الأحوال إلى :

أحوال تتعلق بالأشخاص ويعنى بها القواعد القانونية التي تتبع غالباً الشخص أينما يكون .

وأحوال تتعلق بالأموال ويعنى بها القواعد القانونية التي يقتصر سلطانها على مكان معين وتحكم ما يوجد فيه من أموال .

ثم ذاعت التسمية والتقسيم وأصبح القانون المدني المقارن يقسم إلى طائفتين من القواعد ، تخص الأولى الروابط الشخصية وتخص الثانية الروابط المالية ، وفي مرحلة لاحقة اختصر كل من الاصطلاحين ، فأصبح يطلق على الأولى الأحوال الشخصية وأصبح يطلق على الثانية الأحوال العينية .

والشريعة الإسلامية لم يكن معروفاً لدى فقهاءها مصطلح الأحوال الشخصية ، ذلك أن الأحكام التي جاءت بها تلك الشريعة تنقسم إلى قسمين :



قسم يتعلق بالعقائد كالإيمان بالله وملأكته ورسله ، وهو ما يدخل في دراسة علم التوحيد .

وقسم يتعلق بأعمال الإنسان وينقسم بالتالى إلى عبادات ومعاملات .

والعبادات : هى الأعمال التى يتقرب بها الإنسان إلى الله كالصلاة والصوم .

والمعاملات : وهى تنظم علاقة الإنسان بغيره فرداً كان أو جماعة أو دولة كالمعقود والتصرفات سواء تعلقت بتنظيم الأسرة وتكوينها كالخطبة والزواج وما يتفرع عنهما ، أم تعلقت بالأموال من بيع وإجارة .

وقد ذكر ابن عابدين ( فى حاشيته ج ١ ) أن المعاملات خمس :

المعاوضات المالية ، والأمانات ، والزواج وما يتصل به ، والمخاصات ، والتركات .

ولذا كان الزواج ، وما يتصل به يندرج فى قسم المعاملات ، إلا أنه الحق حكماً بالعبادات ، وبذلك يدخل فى المعاملات المالية والعلاقات العائلية مع مراعاة ما يدخل منها حكماً فى العبادات ، ومعنى إلحاق الزواج حكماً بالعبادات أن لغير المسلمين أن يترافعوا إلى رؤسائهم الدينيين بالنسبة له ، إذ القاعدة أن غير المسلمين مخاطبون بأحكام المعاملات .

وفى مصر فإن المشرع هو الذى يقرر أى من القوانين شخصياً وأياً لا يعتبر كذلك . فالقانون الشخصى للأجانب هو قانون الجنسية ، وإن كان الشخص مجهول الجنسية فالقاضى هو الذى يعين القانون الواجب التطبيق ، أما القانون الشخصى للمصريين فهو قانون الديانة على النحو المبين بالمادة (٦) من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والذى وحد جهات القضاء ، ومن ثم كانت الشريعة الإسلامية هى القانون الشخصى للمسلمين ، وقانون الملة هو القانون الشخصى لغير المسلمين ، وذلك كله مع مراعاة الأنزعة ذات العلاقة الأجنبية أو ذات العنصر الأجنبى ( أى أحد طرفيها مصرى الجنسية ) .

ولزاء تعدد مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يمكن تلمس تحديداً دقيقاً لها ، وقد أسهم الفقه القانونى فى بعض محاولات تحديدها ، كما حاولت محكمة النقض المصرية عام ١٩٣٤ فى بيان المقصود منها ، إلا أن تعريفها جاء متأثراً ببعض الأنظمة القانونية المقارنة قاصراً عن بعض حالاتها وخط فى بعضها الآخر .



أما المشرع المصرى ومن خلال القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء فقد تدخل لتحديد معنى الأحوال الشخصية بالمادتين ١٣ ، ١٤ منه بتعداد لمسائلهأ رأى غالبية الفقه أنه تعداد يصلح لبيان الأحوال الشخصية لكل من المصريين والأجانب ، إلا أن هذا القانون الذى بصدر قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ونص فى المادة ١٣ منه على اختصاص المحاكم بصفة عامة بالدعاوى المدنية والجنائية دون ذكر لمساائل الأحوال الشخصية ، بما أحدث فجوة تشريعية لم يتداركها أيضاً بصدر القانون الحالى للسلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فلم يورد نصاً مماثلاً للذى تضمنه من قبل القانون الملغى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بما يستلزم بالضرورة إضافة هذا الحكم وغداً ضرورة لا محيص عنها تلغيا اعتبارات المصلحة العامة وتدعو إليه الحاجة .

وإذا كان المشرع المصرى قد ترك حكم مسائل الأحوال الشخصية للمصريين لقانون الديانة إلا أن من هذه المسائل ما يخضع لتشريعات موحدة تطبق على جميع المصريين على اختلاف ديانتهم وهى :

١ - مسائل الأهلية والولاية على المال والوصاية والقولمة والحجر والغيبة والإذن بالإدارة ، وهى مسائل تنظمها نصوص القانون المدنى ( ٤٤ - ٤٨ ) والمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال .

٢ - مسائل المفقود وتحكمه نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمعدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ .

٣ - مسائل المواريث وتحكمها نصوص للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

٤ - مسائل الوصايا وتنظمها نصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

٥ - الوصية وتكفلت المواد من ٤٨٦ لسنة ٥٠٤ من التقنين المدنى ببيان أحكامها الشكلية والموضوعية .

٦ - الوقف ويحكمه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مع مراعاة ما ورد بشأنه من تعديلات بعد إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمعدل .

٧ - مسائل النسب فقد ألحقت بمساائل الإرث واللى تخضع لتشريع موحد .



وإذا كان الفرد يتعامل دائماً بل يومياً مع قوانين الأحوال الشخصية في كافة مجالاتها ، كما وأن المتخصص في هذا النوع من فروع القانون لا يقتصر تعامله على تشريع واحد لتتبع حكم القانون في المسألة بل يمتد ذلك إلى تشريعات أخرى مرتبطة أو مكملة لها مما يتحتم عليه العثور على هذه التشريعات من مصادرها المتعددة .

ومن ثم كانت هذه المحاولة بتجميع كافة التشريعات المرتبطة بموضوع الأحوال الشخصية سواء من الناحية الإجرائية أو الناحية الموضوعية ، آملي أن تسد هذه المحاولة حاجة من يتعامل مع هذا الفرع بسهولة ويسر . وحتى تكتمل الفائدة فقد رأينا إضافة المذكرات الإيضاحية للهام من هذا التشريعات وتقارير لجان مجلس الشعب إن وجدت ، كما زيلناها بما صدر عن المحكمة الدستورية العليا من أحكام قضت بدستورية أو عدم دستورية بعض النصوص ، وكذا القرارات الوزارية المنفذة لبعض أحكام هذه التشريعات .

وإذ يصدر هذا الكتاب في أربعة أجزاء على النحو الآتي :

- ١ - النصوص الإجرائية في مسائل الأحوال الشخصية ( مصريون ، أجانب ) .
  - ٢ - النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين من المصريين وما يطبق منها على غير المسلمين .
  - ٣ - النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين .
  - ٤ - النصوص القانونية لنظام الوقت .
- وبذلك تكتمل سلسلة تشريعات الأحوال الشخصية والوقف والتي تطبق على جميع المصريين صرف النظر عن الديانة ، وكذا الأجانب إذا ما تراقعوا أمام المحاكم المصرية في تلك المسائل .

والله نسال التوفيق والسداد ،،،

الاسكندرية في مايو ١٩٩٧

للمستشار

عبد الفتاح ابراهيم بهنسى



## تقسيم خطة البحث

لسهولة العرض فقد رأينا تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة أجزاء :

### الجزء الأول :

ويتناول النصوص الإجرائية في مسائل الأحوال الشخصية ( مصريون ، أجانب ) ويشتمل على ثلاثة أقسام :

#### الأول : ويتضمن مرد وعرض الآتى :

- قوانين توحيد جهات القضاء ومذكراتها الإيضاحية .
- لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، ومذكرتها الإيضاحية .
- لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ٤/٤/١٩٠٧ .
- القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام النفقات ، ومذكرته الإيضاحية وتقرير لجان مجلس الشعب .
- القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ فى شأن تنظيم إجراءات دعوى الحسبة .
- مستخرج من قانون المرافعات المدنية للكتاب الرابع منه .
- ملحق بمشروع قانون إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .

الثانى : ويتضمن ما يخص توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق على ذلك ، كالآتى :

- مستخرج من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .
- لائحة المأذنين الصادرة بقرار وزير العدل فى ١٠/١/١٩٥٥ وتعديلاتها .
- لائحة الموثقين المتدربين الصادرة بقرار وزير العدل فى ٦/١٢/١٩٥٥ وتعديلاتها .



الثالث : يتضمن الرسوم القضائية في مسائل الأحوال الشخصية المختلفة في

نصوص التشريعات الآتية :

- القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية .
- القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم أمام المحكمة للحسبية .
- مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم في المواد المدنية
- رسوم أخرى ( رسم دور المحاكم ، رسم صندوق خدمات أعضاء الهيئات
- القضائية ، رسم إضافي على مستخرجات شهادات الميلاد وعقود الزواج ،
- ضريبة الدمغة ورسم تنمية الموارد ) .

## الجزء الثاني :

ويتناول النصوص الموضوعية في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين

المصريين وما يطبق منها على غير المسلمين .

ويشتمل أيضاً على ثلاثة أقسام :

الأول : ويتضمن عرض القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة

١٩٢٩ والمعدلان بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ملحقاً معهما المذكرات

الإيضاحية وتقارير لجان مجلس الشعب .

الثاني : ويتضمن عرض لنصوص الميراث والوصية ، فيشمل :

- القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث .

- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية .

وملحقاً بهما المذكرات الإيضاحية والتفسيرية .

- مستخرج من القانون المدني لنصوص الميراث وتصفية للتركة وبيعها والوصية .

الثالث : ويتضمن عرض لنصوص المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن

تقرير بعض حالات سلب الولاية على النفس ، والمرسوم بقانون رقم ١١٩

لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال ، والمذكورة الإيضاحية للقانون

الأخير .

ثم مستخرج من القانون المدني لأهم نصوص الحالة والأهلية والولاية على المال.



## الجزء الثالث ،

ويتناول في أربعة أقسام الآتى :

### القسم الأول :

ويتناول المجموعات الخاصة فى مسائل الأحوال الشخصية الموضوعية والتي صيغت على نسق التقديرات الحديثة لدى المذهب الأرثوذكسى لدى الطوائف الآتية :

١ - الاقباط الأرثوذكس : وتشمل لائحة الأحوال الشخصية الصادرة عام ١٩٣٨ ، مع تزييلها بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ١٩٩٧/٣/١ . والقاضى بعدم دستورية المادة (١٣٩) من هذه اللائحة .

٢ - الأرمن الأرثوذكس : وتشمل قانون الأحوال الشخصية بالصادر لهذه الطائفة عام ١٩٤٠ .

٣ - الروم الأرثوذكس : وتشمل اللائحة الخاصة بالزواج والطلاق واللبائنة والتي صدرت عام ١٩٣٧ وعدلت فى عام ١٩٥٠ .

٤ - السريان الأرثوذكس : وتشمل مستخرج من المجموعة التي جمعها الراهب يوحنا درلبانى .

### القسم الثانى :

ويتناول القانون الخاص للصادر عن البابا يوحنا بولس الثانى فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ والذي يطبق على كاثوليك الشرق ومنهم طوائف الكاثوليك السبعة بمصر ، وحل هذا القانون محل الإرادة الرسولية التي أصدرها البابا بيوس الثامن عشر عام ١٩٤٩ .

### القسم الثالث :

ويتناول عرض قانون المجلس العمومى الإنجيلى للطائفة الانجيلية فى مصر بما يتضمنه من الأمر للعالى الصادر فى عام ١٨٧٨ وقانون الأحوال الشخصية الذى صدر مع الديكرو للخاص بإنشاء مجلس على تلك الطائفة عام ١٩٠٢ .

### القسم الرابع :

ويتناول سرد الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لدى اليهود الريانيين باعتبار أنهم الأصل والأكثر عدداً من طائفة القرلثين ، وذلك نقلاً - دون تصرف -



من كتاب حاي بن شمعون والمكون من جزئين اقتصرنا على عرض الجزء الأول منه باعتبار أن الجزء الثاني يحوى إما مسائل إجرائية موحدة بالنسبة لجميع المصريين فى اللائحة التشريعية أو قانون المرافعات أو الإثبات ، وإما مسائل موضوعية صدر بشأنها تشريعات موحدة تسرى على جميع المصريين صرف النظر عن دياناتهم .

ثم اختتمنا هذا الجزء بملحق لمشروع قانون الأسرة للطوائف المسيحية والذي أعدته لجنة مشكلة بقرار وزير العدل انقته فى عام ١٩٨٠ فى محاولة لتوحيد بعض القواعد الموضوعية لتلك الطوائف ، إلا أن هذا المشروع لم تتخذ بشأنه الإجراءات التشريعية نحو إصداره .

## الجزء الرابع :

ويتناول التشريعات الخاصة بنظام الوقف بدءاً من صدور أول تشريع له بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والذي شمله عدة تعديلات وعلى الأخص بعد إلغاء الوقف على غير الخيرات بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكذا ما تبع ذلك من صدور تشريعات مرتبطة أو مكملة لنظام الوقف .

هذا وقد أمكن حصر أكثر من أربعين تشريعاً صدر بخصوص هذا النظام من بدأ صدور أول قانون للوقف وحتى الآن مابين قانون أساسى أو قانون بتعديل أو إلغاء أو مد العمل ببعض النصوص ، وقد أشير إلى كل هذا عند عرض سرد تشريعات هذا النظام .

وعليه فإن هذا الجزء يتضمن سرد وعرض التشريعات الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف وتعديلاته .
- ٢ - المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .
- ٣ - القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية .
- ٤ - القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر .
- ٥ - القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بتحويل وزارة الأوقاف لإدارة الأعيان التى انتهى الوقف فيه متى كان الاستحقاق فيها لأشخاص يقيمون خارج الجمهورية .



- ٦ - القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتظيم وزارة الأوقاف وتعديلاته .
- ٧ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ ببعض أحكام الوقف .
- ٨ - القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف .
- ٩ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تسليم الأموال التي انتهى فيها الوقف .
- ١٠ - القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس .
- ١١ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية .
- ١٢ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .
- ١٣ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة . وقد الحق بالتشريعات السابق الإشارة إليها مذكراتها الإيضاحية ، وزيلت بما سدر من أحكام المحكمة الدستورية العليا ، والقرارات المنفذة .







الجزء الأول  
النصوص الإجرائية  
في  
مسائل الأحوال الشخصية  
( مصريون ، أجانب )







## القسم الأول

- \* قوانين توحيد جهات القضاء .
- \* لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
- \* لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .
- \* القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام النفقات
- \* القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ فى شأن تنظيم إجراءات دعوى الحسبة
- \* مستخرج من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- \* ملحق بمشروع قانون بإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .







( أولاً )  
**قوانين توحيد جهات القضاء**  
القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥  
بتعديل بعض أحكام القانون  
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء<sup>(١)</sup>

باسم الأمة  
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ،  
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقوانين المعدلة له .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

**أصدر القانون الآتي :**

**مادة ١ :** يستبدل بنص المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ النص الآتي :  
« تختص المحاكم بالفصل في كافة الموضوعات في المواد المدنية والتجارية  
والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه وجميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص » .  
**مادة ٢ :** تُلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء المشار إليه .  
**مادة ٣ :** على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .  
صدر بديوان الرئاسة في ٤ صفر سنة ١٩٧٥ ( ٣١ سبتمبر سنة ١٩٩٥ ) .

(١) الرقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ . العدد ٧٣ مكرر (ب) .  
وقد أنشئت المحاكم ونظمت بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ / ١٨٨٣ ولائحة  
إجراءاتها الداخلية الصادرة في ١٤ / ٢ / ١٨٨٤ ، وقد لفتت هاتان اللائحتان بقانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ ، ثم صدر من بعد القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والذي ألفي -



**القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥**  
**بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية**  
**وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها**  
**إلى المحاكم الوطنية<sup>(١)</sup>**

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛  
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛  
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

**أصدر القانون الآتى :**

**مادة ١ :** تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقاً لأحكام قانون المرافعات وبدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد الآتية :

**مادة ٢ :** تحال الدعاوى التى تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التى تقع فى دائرتها المحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم المستأنف .

— بالمادة الأولى من مواد إصداره كل ما يخالف مع أحكامه من أحكام قانون نظام استقلال القضاء ،  
وإذ صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية نص فى المادة الأولى من مواد  
إصداره على أن ، يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة  
١٩٤٩ بشأن نظام القضاء والقوانين المعدلة لهما ويستعاض عنها بنصوص القانون المرافق ويلغى كل  
نص آخر يخالف أحكامه ، وقد أستبدل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٧٢ (الحالى) وقد شمله عدة تعديلات أخرها القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٣ فى شأن زيادة من  
التقاعد (الجريدة الرسمية فى ٧/١٠/١٩٩٣ - المجلد ٤٠ تابع) ووافق على هذا القرار مجلس الشعب  
بجلسته المنعقدة فى ١٣/١١/١٩٩٣ .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٤/٩/١٩٥٥ - المجلد ٧٣ مكرر (ب) .



وتحال الدعاوى التى تكون منظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة .

**مادة ٣ :** ترفع الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التى كانت من اختصاص المجالس المالية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

**مادة ٤ :** تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه فى قانون نظام القضاء - لتظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية .

وتصدر الأحكام من محكمة النقض فى القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بها .

وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف فى القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعى المعيّنين فى القضاء الوطنى بمقتضى هذا القانون ويكون فى درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من درجته .

وتصدر الأحكام فى المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعيّنين فى القضاء الوطنى بمقتضى هذا القانون .

ويجوز أن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاض من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاء الشرعى المعيّنين فى القضاء الوطنى بمقتضى هذا القانون .

**مادة ٥ :** تتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها .



**مادة ٦ :** تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم .

**مادة ٧ :** لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق للفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون .

**مادة ٨ :** تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النصب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقاً لما هو مبين في المواد ١٠, ٩, ٨ من اللائحة .

**مادة ٩ :** ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يلحق قضاة المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة وذلك بقرار من وزير العدل .

ويصدر قانون خاص بتكظيم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية (١) .

---

(١) صدر القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٥٥ ونصت مادته الأولى على أن، ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها ويأخذميته فيها ، ونصت المادة الثانية على أن للمحامين المذكورين حق الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن يكون لجميع المحامين المقيولين أمام المحكمة العليا للشرعية للمرافعة أمام محكمة للنقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها .



**مادة ١٠ :** استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة<sup>(١)</sup> أمام المحاكم الوطنية يجوز للمحامين المقبولين أمام المحاكم الشرعية الحضور في الدعاوى التي كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم أمام المحاكم الوطنية . على أن يقتصر حضور كل منهم على الدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها في المحاكم الشرعية وللمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة للنقض أيضاً في الدعاوى المشار إليها .  
ويصدر قانون خاص بتنظيم قديمهم في الجدول وحقوقهم وتدابيرهم وما إلى ذلك .

**مادة ١١ :** يطبق على الدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الوطنية طبقاً لهذا القانون ومن وقت العمل به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية<sup>(٢)</sup> .

**مادة ١٢ :** تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧<sup>(٣)</sup> .

**مادة ١٣ :** تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء والمواد ١١، ٤ - ٢٩، ١٦، ٥٣، ٩٧ - ١٠٠، ١٣٦ و ١٣٨ و ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٧٩ و ٣٢٨ و ٣٤٢ و ٣٤٨ و ٣٥٢ و ٣٥١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ويلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٧ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي والأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الإنجليبين الوطنيين والقانون رقم ٢٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك وكذلك يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ وجميع الأوامر العالية والقرارات الأخرى المخالفة لهذا القانون .

**مادة ١٤ :** على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
صدر بديران الرئاسة في ٤ صفر سنة ١٣٧٥ ( ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ )

---

(١) أصبح القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( الجريدة الرسمية في ٢١/٣/١٩٨٣ - العدد ١٢ تابع ، ودلغة عدة تعديلات .  
(٢) القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ شمله عدة تعديلات آخرها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ ( الجريدة الرسمية في ٣/٣/١٩٩٥ - العدد ٩ مكرر )  
(٣) لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية مشروعة بهذا الكتاب .



## المذكرة الإيضاحية

### مشروع القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

تقضى قواعد القانون العام أن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها ، كما تقضى بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التي تتناولها خصوماتهم أو القوانين التي تطبق عليه .

ولكن الحال في مصر على عكس ذلك فجهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع إجراءاتها الخاصة بغير أن يكون هناك صلة تربطها أو هيئة عليا تشرف على قضائها . رغم أن الدولة قد استردت سلطانها القضائى بالنسبة للأجانب فأصبحت المحاكم الوطنية هى التى تقضى فى جميع منازعاتهم حتى ما تعلق منها بأحوالهم الشخصية .

وقد ورثت مصر تعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى فقامت المحاكم الشرعية وقام إلى جانبها القضاء الملى ثم تعددت جهات القضاء الملى فأصبح لكل طائفة قضاؤها الخاص وقوانينها الموضوعية الخاصة وإجراءاتها الخاصة مما أدى إلى الفوضى والإضرار بالمقتاضين حيث أستتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل جهة فى توسيع دائرة اختصاصها والاعتداء على سلطة غيرها خصوصاً مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها فإن المرجع العام فى تحديد ولاية محاكم الطوائف هو أحكام الخط الهمايونى الصادر فى تركيا سنة ١٨٥٦ وأحكام بعض النظمات أو التحريرات السابقة أو اللاحقة وكلها آثار تشريعية عثمانية نفذت فى مصر ولم تكن هذه الآثار التشريعية فى صياغتها ولينة حرص على توخى الوضوح والإحكام وإنما كانت فى حقيقتها ثمرة تجهيل اقتضته ظروف السياسة .

وقد استتبع هذا التجهيل تنازع المحاكم بينها وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد وبقي المقتاضون يستعدون محكمة على أخرى وظل مصير الحقوق



رهبنا بهوى الظروف يتحكم فيه لدى الخصومة وهكذا تكدمت الأحكام المتناقضة بالملات تلتص مخرجا إلى التنفيذ ولا مخرج .

وقد كان من الطبيعي بعد أن ألغيت الامتيازات التي كان يتمتع بها بعض رعايا الدول الأجنبية وبعد أن أصبح هؤلاء يخضعون لنظم التقاضى العادية أمام المحاكم الوطنية ألا يبقى في البلاد أى أثر للنظام استثنائى يحد من سلطان الحكومة وسيادتها بالنسبة لبعض الوطنيين .

وإنه من الشذوذ بمكان أن يظل الوطنيين من المنتمين إلى الطوائف المليية غير الإسلامية محتفظين باستثناءات قضائية كانت في كثير من الحالات عنواناً على الفوضى وعدم النظام .

والحق أن قضاء الأحوال الشخصية القائم الآن يقصر عن الاستجابة لمطالب المتقاضين .

وليس يتفق مع السيادة في شئ أن تصدر أحكام في الصق المسائل بذات الإنسان من جهات قضائية غير مسؤولة ولا مختارة من جانب الحكومة أو تكون تلك الجهات خاضعة لهيئات أجنبية تباشر أعمالها خارج حدود البلاد كما هو الحال بالنسبة لبعض الطوائف التي يرفع الطعن في أحكامها إلى محكمة روما . وليس أقل من كل أولئك مماساً بالسيادة أن يلى القضاء في بعض المجالس الطائفية أجانب لا يعرفون لغة المتقاضين ويصدرون أحكامهم بين المصريين بلغة غير لغتهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد استفاضت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية وندد بها المتقاضون منوهين بوجه خاص بانتفاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضى فالطوائف غير الإسلامية أربعة عشر مجلساً لا يعقد للقضاء إلا في فترات متباعدة أو في أمكنة بعيدة عن إقامة المتقاضين . وفي ذلك من العنت والأرهاق ما يجعل التقاضى عسيراً على بعض الناس والقواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأقضية غير مدونة وليس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين وهي مبعثرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت مبعثرة في كتب لاتينية أو يونانية أو عبرية أو سريانية أو أرمنية أو قبطية لا يفهمها غالبية المتقاضين .



والقواعد المنطقية بتشكيل المحاكم الطائفية وإجراءات الترافع ونظر الدعاوى وتحرير الأحكام وطرق الطعن فيها لا تنظمها وحدة لا يتوفر لها الاستقرار ، ونفقات التقاضي لا تنهج فيها المجالس منهاجاً واحداً بل أن الكثير منها ليس لها نظام ما فى هذا الشأن وليس لأكثر هذه المجالس أقلام منظمه تعينها على أداء مهمتها وما من شك فى أن تلك الحال تدعو إلى تزعزع الثقة بأحكام القضاء وإرهاق المتقاضين .

أمام هذا الموقف الذى يكتنفه الشنود من جانب وأمام تلك الفوضى التى استغلت آثارها تعددت محاولات الإصلاح فى الماضى ورغم أنها كانت جزئية وبقيت هذه الحالة إلى اليوم وليس لها من ضحايا إلا المتقاضون أنفسهم وسيادة البلاد .

ولما كانت الثورة قد قامت لتحقيق أهداف البلاد فى الإصلاح والقضاء على الفساد فى شتى نواحيه فإن العقبات المتقدمة ماكانت لتترد الحكومة من أداء واجبها فى إقامة صرح القضاء وهى مطالبة بتوفير سبل التقاضى لجميع رعاياها دون تفرق أو تحيز ولهم قبلها ما يقتضيها النهوض بأعباء الإصلاح - ولو لم يصادف هوى البعض - وليس لحكومة أن تسلم بوجود هيئات قضائية داخل الدولة تملأ عليها إرادتها أو تناهض سياسة الإصلاح فيها أو تتحكم فى طرق الإصلاح .

لذلك رأت الحكومة لزاماً عليها إزاء ما هو مشهود من عيوب نظام القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية أن تعالج الأمر علاجاً يحسم أسباب الشكوى ويبسط ظل الإصلاح بتوحيد نظام القضاء على الحقوق ومسايلتها وتوزيع العدالة توزيعاً يظفر بثقة المتقاضيين ويضع حداً للحالة المتقدمة وهى تمس الانسان فى أدق المشاعر. والعائلات فى أدق العلاقات وتؤثر فى أخلاق الأفراد والأداة الاجتماعية .

من أجل ذلك عنيت الحكومة بوضع المشروع الحالى لتنظيم الاختصاص القضائى فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين على نحو يكفل توحيد القضاء بالنسبة لهم جميعاً يجعل هذه المنازعات من اختصاص القضاء الوطنى. كما أن المشروع يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك أى إخلال بحق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى تطبيق شريعة كل منهم .

فقد نص المشروع على أن الأحكام فى المنازعات التى كانت من اختصاص



المحاكم الشرعية تصدر طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة فإنه يجب اتباع هذه القواعد وهي القاعدة المقررة الآن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين لهم محاكم منتظمة وقت العمل بهذا القانون فقد نص المشروع على أن الأحكام تصدر فيها طبقاً لشريعتهم .

كما نص المشروع على أنه لا يؤثر في تطبيق القاعدة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الاسلام فإنه في هذه الحالة تطبق أحكام الشريعة الإسلامية .

والفقرة الأخيرة ما هي إلا تطبيق لقاعدة مقررة من أن تغيير الدين يترتب عليه أن يستمتع الشخص بجميع الحقوق التي يؤولها له الدين الجديد كما أن هذه القاعدة هي بعينها المقررة في حالة تغيير الجنسية وقد أخذ بها المشرع في المادة الثالثة عشرة فقرة ثانية من القانون المدني حيث نصت على أن الطلاق يسرى عليه قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الطلاق - ويسرى على التطلاق والانفصال قانون الزوج وقت رفع الدعوى .

وقد نص المشروع على اتباع قانون المرافعات فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبع في قضايا الأحوال الشخصية عدا الأحوال التي وردت بشأنها نصوص خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهي نصوص قصد بها تيسير الإجراءات في هذا النوع من القضايا ولذلك رأى من الخير الإبقاء عليها .

ثم تناول المشروع أمر رجال القضاء الشرعى والمحاميين بما يكفل المحافظة على حقوقهم فنص المشروع على أن ينقل رجال القضاء الشرعى على اختلاف درجاتهم إلى القضاء الوطنى فى الدرجات المماثلة ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بمحكمة النقض لدائرة الأحوال الشخصية وتضمن المشروع اشتراكهم فى القضاء فى درجاتهم جميعها فنص على أن الأحكام فى محكمة الاستئناف تصدر من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعى المعينين فى القضاء بمقتضى هذا القانون ويكون فى درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية



أو من درجته - ونص المشروع على أن المحاكم الابتدائية تشكل من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من رجال القضاء الشرعى من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية أما فى القضاء الجزئى فقد أجاز المشروع أن يرأسه فى مسائل الأحوال الشخصية أحد القضاة فى القضاء الوطنى أو أحد قضاة المحاكم الشرعية - وبالنسبة للمحامين فقد قرر المشروع قبولهم للمرافعة فى قضايا الأحوال الشخصية كل فى الدرجة المقرر للمرافعة بها أمام المحاكم الشرعية على أن يوضع لهم قانون خاص بتنظيم قيدهم فى الجدول وحقوقهم وتأديبهم إلى غير ذلك كما صرح المشروع للمحامين المقررين أمام المحكمة العليا الشرعية بالحضور أمام محكمة النقض فى القضايا التى كانت من اختصاص المحكمة المذكورة .

ونص المشروع على أن تطبق لائحة الرسوم أمام المحاكم الشرعية على القضايا التى ترفع إلى القضاء الوطنى وعلى أن القضايا التى تحال من المحاكم الشرعية أو المحاكم المحلية إلى القضاء الوطنى لاستمرار النظر فيها بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ هو السبيل المحدد لإلغاء تلك المحاكم لا تمتنع عليها رسوم جديدة .

ونص المشروع على أن يستمر تنفيذ الأحكام التى تصدر فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً للائحة الإجراءات الواجب اتباعها فى أحكام المحاكم الشرعية وهى تجيز تنفيذها بالطريق الإدارى علاوة على الطريق المقرر فى قانون المرافعات ولا شك أن الطريق الإدارى أيسر للمتقاضين ويكفل سرعة التنفيذ الأمر الذى يتلائم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل برفع المشروع المرافق إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه فتصل باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

**وزير العدل**



**القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥**  
**ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية**  
**والوقف التى تختص بها المحاكم**  
**بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup>**

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية  
وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

**أصدر القانون الآتى :**

**مادة ١ :** يجوز للنيابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى  
تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥/١٢/١٩٥٥ . العدد ٩٩ مكر .



وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان الحكم باطلاً .

ويجوز على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية <sup>(١)</sup> .

**مادة ٢ :** في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنياية الطعن بهذا الطريق طبقاً لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية <sup>(٢)</sup> .

**مادة ٣ :** للخصوم وللنياية العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية <sup>(٣)</sup> .

**مادة ٤ :** يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ٥ :** على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويسل به اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ ( ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ )

---

(١) راجع نصوص تدخل للنياية العامة في بعض الحالات في المواد من ٨٧ إلى ٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ والمعدل .

(٢) تنص المادة ٨٧٥ ( المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ) على أن ، ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة أو من اليوم الذي يحكم فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان الحكم غيابياً .

كما تنص المادة ٨٧٧ على أن ، ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم للطعن فيه وتوقع في تمديد الجلسة ودعوة ذوي الشأن إليها ملتبس عليه في المادة ٨٧٠ .

(٣) المادة ٨٨١ التي نصت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ( الجريدة الرسمية في ٢١/٢/١٩٥٩ - العدد ٣٣ مكرراً ) وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي ، ميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً . وإذا كان غيابياً يبدأ الميعاد من اليوم الذي تصبح فيه المعارضة غير مقبولة .

ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير الأورقي المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ وتجرى على الطعن أحكام المواد ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ مكرراً .



## المذكرة الإيضاحية

### مشروع القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، ونصت مادته الثانية بإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محاكم الاستئناف ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الكلية إلى المحاكم الابتدائية ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية ، ونصت المادة الثالثة على رفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الملغاة إلى المحاكم ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ ونصت المادة الرابعة على أن تشكل بالمحاكم دوائر جزئية وإبتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص تلك المحاكم والمجالس .

ونصت المادة الثامنة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقا لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، فتكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية كما نصت على أن يكون اختصاص المحاكم الأخيرة ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين في المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من اللائحة الآتفة .

ولما كانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أوجبت على النيابة العامة التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وكان الشارع إذا أخرج - بمقتضى المادة الثامنة من قانون الإلغاء من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمبارأة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، وأدخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية وقد وضع في اعتباره أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الجزئية بهذه الدعاوى لما لها من شأن ، لما كان ذلك كان وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لامسوغ له ، فمن أجل ذلك رأى



جعل تدخلها في هذه القضية جوازياً ، كي تباشره وفق مقتضى الحال ، ووجوبياً فيما عداها ، وعلى هدى ذلك وصحت المادة الأولى من مشروع القانون المرافق على أن يجري على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وغنى عن البيان أن حكم هذه المادة يمسرى على القضايا التي تحال إلى المحاكم والمجالس المغلقة و سريانه على القضايا التي ترفع إلى المحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وقد نصت المادة الثانية من المشروع على أنه في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى ، يجوز للنيابة العامة الطعن بهذا الطريق طبقاً لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقد روعي في الإحالة على هاتين المادتين توحيد ميعاد الاستئناف وطريقة رفعه بالنسبة للنيابة العامة .

وأجازت المادة الثالثة للخصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة الثانية ، وقد جعلت إجراءات هذا الطعن المستحدث واحدة بالنسبة إلى الخصوم والنيابة على سواء ، وذلك على غرار ما نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير العدل



**القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥**  
**بتعديل بعض أحكام القانون**  
**رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق<sup>(١)</sup>**

باسم الأمة  
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛  
وعلى القرار الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية  
وأحواله الدعوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ؛  
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛  
وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛  
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ : تعدل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على الوجه الآتي:  
مادة ٣ : تتولى المكاتب توثيق المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج  
وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين غير  
المسلمين للمتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى  
المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من  
وزير العدل ، ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين  
واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم .

ويسحق على عقود الزواج المذكورة رسم طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .  
مادة ٢ : تلغى المواد من ٣٦٢ إلى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣ : تلغى ألقام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق  
بالمجالس المالية وتحال إلى مكاتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها .

مادة ٤ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨٥ (٢١ ديسمبر ١٩٥٥)  
(١) لوائح المصرية في ١٢/١٢/١٩٥٥ - العدد ٩٩ ، مكرر ،

• وراجع لميرد في هذا الكتاب في القسم الخاص بتوثيق عقود زواج الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك .



## المذكرة الإيضاحية

### لمشروع القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥

يقوم بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين في النظام الحالي مأذونون فوض القانون لوزارة العدل إصدار قرار بتنظيم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديبهم وغير ذلك .

ويقوم بعقد عقود الزواج لدى الطوائف الملية عضو ديني في كل جهة من الجهات وفي بعض الطوائف يتولى كتابة عقد الزواج واختصاص كل جهة قاصر على توثيق العقود الخاصة بالأشخاص المتحدى الملة التابعين لها .

وإلى جانب ذلك تنص المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق على أن مكاتب التوثيق تتولى توثيق المحررات عدا ما كان منها متعلقاً بالوقف أو بالأحوال الشخصية ومع ذلك توثق هذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين .

وبمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية رأى تنظيم توثيق عقود الزواج والشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس الملية وقد وضع المشروع الحالي متضمناً هذا التنظيم ورؤى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير في الإجراءات وقرره دائماً من المتعاقدين وضمان مراقبته والإشراف عليه ، كما رأى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين وغير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مائل لنظام المأذونين - فجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم الامام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها وعلى أن لا يمس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية - ونص المشروع على أن يصدر بشأن هؤلاء الموثقين المنتدبين قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديبهم على النحو المتبع في شأن المأذونين .



وفرض على توثيق عقود الزواج رسماً واحداً هو المبين في قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ يسرى على العقود الخاصة بالمسلمين والعقود الخاصة بغير المسلمين . كما عهد إلى مكاتب التوثيق بتحرير جميع الإشهادات الأخرى التي كانت تنكولاً المحاكم الشرعية والمجالس المحلية ، عدا الإشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة ، ويستتبع ذلك تعديل المادة ٣ من قانون التوثيق بجعل الاختصاص لهذه المكاتب يتناول جميع المحررات عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والنصاق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين فهذه يستمر المأذونون في توثيقهما ، كما نص على أن توثيق عقود الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة يقوم به موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل .

وقد استتبع ذلك أيضاً تعديل الرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق وإضافة مادة جديدة برقم ٨ مكرراً للنص على عدم جواز توثيق المحررات المتعلقة بالوقف إلا إذا كانت مستوفاة للشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتكشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير العدل



## ( ثانياً )

### المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

مشمتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها<sup>(١)</sup>

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ ( ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ) والقوانين المعدلة لها .

رسمنا فيما هو آت :

مادة ١ : يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ - ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها المرفقة بهذا القانون .

مادة ٢ : على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بمرأى عابدين في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ ( ١٢ مايو سنة ١٩٣١ ) .

(١) نشرت اللائحة لشرعية بالوقائع المصرية في ١٩٣١/٥/٢٠ - العدد ٥٢ ، غير عادى ، وقد لحقها عدة تعديلات كالآتى :

- ( أ ) القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٠/٦/٥ - العدد ٥٦ ) .
  - ( ب ) القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ ( الوقائع المصرية في ١٩٥١/٦/٧ - العدد ٥٠ ) .
  - ( ج ) القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر ب ، )
  - ( د ) القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ( الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ - العدد ٩٩ مكرر ) .
  - ( هـ ) القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٢٢ - العدد ٦٧ ) .
  - ( و ) القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ ( الجريدة الرسمية في ١٩٩٤/٦/١٨ - العدد ٢٤ مكرر ) .
- واللائحة الشرعية تسرى في شأن الإجراءات على جميع المصريين ( مسلمين أو غير مسلمين ) في منازعات الأحوال الشخصية والوقف وتتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بهذه المنازعات فيما لم يرد بشأنه قواعد خاصة في اللائحة للشرعية إعمالاً لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .



الكتاب الأول  
في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول  
في ترتيب المحاكم الشرعية  
مادة ١ ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

الباب الثاني  
في تشكيل المحاكم الشرعية  
المادتان ٢، ٣ ( الغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

الباب الثالث  
في تحليل دوائر اختصاص المحاكم الشرعية  
مادة ٤ : ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

الكتاب الثاني  
في اختصاص المحاكم الشرعية  
الباب الأول  
في اختصاص المحاكم الجزئية<sup>(١)</sup> .

---

(١) المحاكم الشرعية الجزئية سميت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ دوائر جزئية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف .



**مادة ٥ :** تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي في المنازعات في المواد الآتية :

– نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما<sup>(١)</sup> إذا لم يزد ما يطلب الحكم به في كل نوع على مائة قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطلب غير معين وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم به للزوجة أو الصغير على ثلثمائة قرش في الشهر .

– النفقة عن المدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطلب غير معين .

– المهر وللجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو للجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

– الصلح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وذلك كله إذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق المدعى به .

**مادة ٦ :** تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

– حق الحضانة والحفظ .

– انتقال الحضانة بالصغير إلى بلد آخر .

– نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها إذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك .

– الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير إذا كان مجموع الزائد والأصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات .

---

(١) في بيان أنواع النفقة ، راجع المادة الأولى في فقرتها الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .



- النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به على ألفي قرش .
- النفقات بين الأقارب .
- المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفي قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .
- دعوى الإرث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش .
- دعوى النسب في غير الوقف .
- الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .
- الطلاق والخلع والمبارأة .
- الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية<sup>(١)</sup> .
- التوكيل فيما سبق من أحد الخصمين .

وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتاً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٧ : (٢)

---

(١) لاحظ أن دعوى النسب في غير الوقف ، الطلاق والخلع والمبارأة ، الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية أصبحت من اختصاص المحكمة الابتدائية عملاً بحكم الفقرة الأولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) الفيت بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ ( الجريدة الرسمية في ١٨/٦/١٩٩٤ - العدد ٢٤ مكرر ) ، وكان نصها قبل الإلغاء كالآتي :

تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والعريش والقصور والواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليه في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة ويكون حكمها في جميع مذكر غير قابل الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

هذا وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ على الآتي : « تنفى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها . »



== وعلى المحاكم الجزئية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ، ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية المختصة بمقتضى حكم الفقرة السابقة وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وتكون الإحالة إلى جلسة تدهنها المحكمة ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب قرار الإحالة إليه مع تكليفه بالمضور في الميعاد الذي حدته المحكمة لذلك .

ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعيّاً أو الدعاوى المرفجة للنطق بالحكم .

(٥) ورغم إلغاء نص المادة السابعة فقد تعرضت المحكمة الدستورية العليا له في القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية ، دستورية ، ، وقضت بجلاسة ١٩٩٥/٢/٤ بعدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق المعارضة في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية في سيوة والعريش والتقصير والولحات الثلاث . ( المريدة الرسمية في ١٩٩٥/٣/٦ - العدد ٩ ) وجاءت مدونات هذا الحكم - بعد الدباجة - كالآتي :

بعد الأخلاص على الأوراق والمدارلة :

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وماتر الأوراق - تتحصل في أن المدعى عليها الثانية أقامت الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ أمام محكمة العريش الجزئية للأحوال الشخصية «نفس» بطلب إسهاد وضبط وفاة زوجها مع تحديد نسب كل ولرث ، قولاً منها بأنها كانت زوجة للمرحوم عامر حمدي عمر الكاشف بمرجع عقد شرعي والذي توفي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٩٢ خلال فترة عدتها إثر تطلقها منه طلاقاً رجعيّاً ، وبتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٩٣ قضت تلك المحكمة في الدعوى المذكورة بتعديل لإعلام شرعي للصادر في المادة ٥٢ لسنة ١٩٩٣ وراثت العريش ، ليكون بتحقيق وفاة المرحوم عامر حمدي عمر الكاشف بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٢ وانحصار إرثه الشرعي في زوجته المطلقة المدعى عليها الثانية وفي المدعين ، أولاده البالغ ، كل بحسب نصيبه المحدد في هذا الحكم ، وقد طعن المدعون على هذا الحكم بالتصاير إعادة النظر رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٣ أمام محكمة الموضوع ذلتها بطلب إلغاء الحكم موضوع الالتماس لما تضمنه من قضاء بأكثر مما طلبة للخصوم ، وأثناء نظر الالتماس ، دفع المدعون بعدم دستورية نص المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وبأن قدرت محكمة الموضوع جديّة الدفع بعدم الدستورية ، وصرحت للمدعين بإقامة دعواهم الدستورية ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث إن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المنطقة بها الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، قد بينت في مادتها الخامسة والساسة المبادئ التي تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي فيها ، وكذلك تلك التي تختص بالفصل فيها بصفة ابتدائية ، ثم أتبعتها بمادتها السابعة التي جرى نصها كالآتي :

« تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والعريش والتقصير والولحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة ، ويكون حكمها في جميع مذكر غير قابل للطعن إلا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة ، .



== وحيث إن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم العلية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ، ولـ نص في مادته الثالثة عشرة على إلغاء بعض المواد التي تضمنتها لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المشار إليها ، إلا أن هذا الإلغاء لم يشمل مادتها السابعة التي ظل حكمها قائماً ونافذاً إلى أن صدر القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ الذي نصت مادته الأولى على أن «تُلغى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، وعلى المحاكم الجزئية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية المختصة بمقتضى حكم النقرة السابقة ، وذلك بالحالة التي تكون عليها ...» .

وحيث إن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن مناط المصلحة الشخصية المباشرة في الدعوى الدستورية - وهي شرط قبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع .

وحيث إن إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها ، لايعرل كون الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طلبت عليه خلال فترة نفاذها ، وترتيب بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه بتحقيق إبطالها مصلحة شخصية مباشرة ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية هو سريانها على الواقع الذي يتم خلال الفترة من تاريخ العمل بها وحتى إلغائها ، فإذا استعوض عنها بقاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسري من الوقت المحدد لنفاذها ويقت سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها وبذلك يحدد النطاق الزمني لسريان كل من هاتين القاعدتين ، فما نشأ في ظل القاعدة القانونية القديمة من المراكز القانونية وجرت آثارها خلال فترة نفاذها يظل خاضعاً لحكمها وحدها ، إذا كان ذلك ، وكان الطعن المقدم من المدعين بعدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السالف بيلتها ، قد توحى إبطال ما قرره من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة المريش الجزئية في الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ إلا بطريق المعارضة كي يفتح أمامهم طريق الطعن في هذا الحكم استئنافياً ، فإن مصلحتهم الشخصية المباشرة تنحصر في هذا النطاق ولا تتعداه .

وحيث إن المدعين ذهبوا إلى أن المشرع قد توحى بخص المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . في شقها لطلعون فيه - أن يدفع عن المتنازعين مثاق انتكالتهم من المناطق الثنائية التي حدثما هذا النص إلى مزار المحاكم الابتدائية ، حال أن هذا الاعتبار يك متفنياً إزاء تقدم وسائل الاتصال وسهولتها ، ومن ثم يقع النص المظنون فيه مخالفاً للمادتين ٤٩ ، ٦٨ من الدستور فيما تنص عليه أولهما من أن المواطنين متكافئون أمام القانون ، وما قرره ثلثيتهما من أن تعمل الدولة على ضمان تقرب جهات القضاء من المتنازعين .

وحيث إن البين من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - بعد تعديل أحكامها بمقتضى القانون رقم ٤٦٢==



- لسنة ١٩٥٥ المشار إليه - أن المعلن بالطرق العادية في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . غدا مقصوداً على المعارضة فيه واستثناءها ، متى كان ذلك ، وكانت المادة ١٠ من هذه اللائحة تنص على أن الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية للشرعية يجوز استئنافها أمام المحاكم الشرعية الابتدائية ، وذلك دون إخلال بحكم المادة ٧ من هذه اللائحة ، فإن المشرع بذلك يكون قد أورد حكم مادتها السابقة باعتبارها استثناء من مادتها العاشرة وهو استثناء أكدته المادة ٣٠٤ من اللائحة المذكورة بما نصت عليه من أنه يجوز الخصوم - في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة - أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

وحيث إن من المقرر أنه فيما عدا الأحوال التي تفصل فيها المحاكم الشرعية الجزئية في نزاع يدخل في إطار اختصاصها الانتهازي ، ويكون قصور حق التقاضي في شأن المسائل التي فصل الحكم فيها على درجة واحدة ، ولعمارة في إطار السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق ، وفي الحدود التي يقتضيها المصلحة العام ، فإن الأصل في الأحكام التي تفصل بصفة ابتدائية في النزاع العروسي ، هو جواز استئنافها ، إذا اعتبر نظر النزاع على درجتين متماثلتين أساسية للتقاضي لا يجوز جديها على المتخاصمين بغير نص صريح ووفق أسس موضوعية ، بما مؤداه أن الخروج عليها لا يفترض ، وذلك سواء نظر إلى المعلن استئنافاً في الأحكام الصادرة بصفة ابتدائية باعتباره طريقاً محظوماً لمراقبة سلامتها وتقويم أحوالها ، أم كرسيلة لنقل النزاع برمته ويكامل العناصر التي يشتمل عليها إلى المحكمة الاستئنافية لتجديد بصرها فيه من جديد باعتبار أن حكماً واحداً في شأن هذا النزاع لا يقدم ضماناً كافياً يرضى العدالة ، ويضمن فساداً إدارتها وفقاً لمبادئها التي للزمها الدول المتحضرة .

وحيث إن البين من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع بعد أن حدد في المادة (٥) منها ما يدخل في إطار الاختصاص الانتهازي للمحاكم الشرعية الجزئية ، وقرنها بالمادة ٦ التي فصل بها ما يقع في نطاق اختصاصها الابتدائي ، أفرد للمحاكم الشرعية الجزئية في سيرة والمرئ والقصور واللواحيات الثلاث بحكم خاص قصوره عليها ، وذلك بما نص عليه في المادة ٧ من اختصاصها بالحكم في جميع الموار المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، وكذلك الفصل في جميع الموار الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة ، وعلى أن يكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للمعلن إلا بطريق المعارضة .

وحيث إنه متى كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة العريش الجزئية في الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٣ قد فصل في نزاع يدخل في اختصاصها الابتدائي ، وكان الأصل المقرر عملاً بقاعدة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو جواز المعلن استئنافاً في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية الجزئية ، دون إخلال بحكم المادة (٧) المشار إليها ، فإن هذا الاستثناء يكون قد استبعد أحكام المحاكم الشرعية الجزئية الواقعة في بعض الأماكن النائية التي حددتها المادة ٧ من تلك اللائحة ، من المعلن فيها استئنافاً على خلاف الأصل المقرر بالنسبة إلى غيرها من المحاكم التي تساهلها في مرتبتها وتنكأف معها في تشكيلها .



== وحيث إن الدستور بما نص عليه في المادة ٦٨ منه من حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي انتصافاً ما قد يقع عليه من عدوان ، قد دل على أن هذا الحق في أصل شرعته من الحقوق المقررة للناس جميعاً لا يتماززون فيما بينهم في مجال النفاذ إليه ، وإنما تتكافأ مراكزهم القانونية في سعيهم لرد الإخلال بالحقوق التي يدعونها ولتأمين مصالحهم التي ترتبط بها ، بما مؤداه أن قصر مباشرة حق التقاضي على فئة من بينهم أو الحرمان منه في أحوال بذاتها ، أو إرهاقه بموئقت مناهيه لطبيعته ، إنما يعد عملاً مخالفاً للدستور الذي لم يجز إلا تنظيم هذا الحق وجعل المواطنين سواء في الارتكان إليه ، بما مؤداه أن غلق أبوابه دون أحدهم أو فريق منهم ، إنما ينحل إلى إهداره ويكسر بقاء الحدودان على الحقوق التي يدعيها .

وحيث إن الدساتير المصرية جميعها بدءاً بدستور ١٩٢٣ وإنهاء بالدستور القائم ردت جميعها مبدأ المساواة أمام القانون ، وكلفت تطبيقه على المواطنين كافة باعتبارها أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي ، وعلى تقدير أن الغاية التي يستهدفها تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة صرير التمييز التي تنال منها أو تقييد ممارستها .

وأضحى هذا المبدأ - في جوهره - وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا يقتصر نطاق تطبيقها على الحقوق والحرريات المنصوص عليها في الدستور ، بل يمتد مجال إعمالها كذلك إلى تلك التي كفلها المشرع للمواطنين في حدود سلطته التقديرية ، وعلى ضوء ما يرتكبه محققاً للصالح العام .

ولأن نص الدستور في المادة ٤٠ منه على حظر التمييز بين المواطنين في أحوال بينها هي تلك التي يقوم التمييز فيها على أساس الجنس والأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة إلا أن إيراد الدستور لسور بذاتها يكون للتمييز محظوراً فيها ، مرده ، وعلى ما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا - أنها الأكثر شيعاً في الحياة الصليفة ، ولا يدل لبته على انحصاره فيها ، إذ لو صح ذلك لكان للتمييز بين المواطنين فيما عداها جائزاً مسطوراً ، وهو ما يناقض المساواة التي كفلها الدستور ، ويحول دون إرساء أسسها ويوغ غايتها ، وأية ذلك أن من صور التمييز التي أغفلها المادة ٤٠ من الدستور ما لا تقل عن غيرها خطراً سواء من ناحية محتواها أو من جهة الآثار التي ترتبه ، كالتمييز بين المواطنين في نطاق الحقوق التي يتمتعون بها أو الحريات التي يمارسونها لاعتبار مرده إلى مولدهم أو مركزهم الاجتماعي أو قناعاتهم الطبقية ، أو ميولهم الحزبية أو نزعاتهم للعرقية أو عصبيتهم القبلية أو إلى موقفهم من السلطة العامة أو إعراسهم عن تنظيماتها أو توبيخهم لأعمال بذاتها ، وغير ذلك من أشكال للتمييز التي لا تظاهرها أسس موضوعية نقيمتها .

وحيث إن المقرر أن صور التمييز المجالية للدستور وإن تحذر حصرها ، إلا أن قولها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو استبعاد يال بصورة تحكيمية من الحقوق أو الحريات التي كفلها الدستور أو القانون ، وذلك سواء بإنتكار أصل وجودها أو تطويل أو انتقاص آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم من المساواة الكاملة بين المواطنين قانوناً لانتفاخ بها ، وبوجه خاص على صحيح الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك من مظاهر الحياة العامة ، متى كان ذلك ، وكان اللص المظنون فيه قد مايزين المتقاضين في مجال اللداعي في شأن الحقوق التي يطالبونها - لا بناء على اعتبار يرتد إلى طبيعتها أو يتصل بتنظيم الحق في -



« اقتصراتها » بل ترتيباً على محال إقامتهم ، وذلك أن اللانحة المشار إليها كفلت لكل متقاضٍ - لا يقيم في جهة من الأماكن التي حددتها للنص المطعون فيه - حق الطعن استثنائياً في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية للجزئية فإن كان مقعماً بها ، فإن هذا الطريق من طرق الطعن يكون ممتنعاً بالنسبة إليه ، بما مژده استبعاد النص المطعون فيه لفئة بئقها من المتقاضين من فرص الطعن المكفولة لسراهم رغم تماثلهم جميعاً في مراكزهم القانونية ، وتبايعهم في شأن الحقوق عينها ، ومن ثم لا يكون هذا النص محمولاً على أسس موضوعية ، بل متبدياً تمييزاً تحكمياً ملهياً عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور .

ولا يبال مما تقدم ما ذهبت إليه هيئة قضائيا الدولة من أن الإخلال بمبدأ المساواة أمام القانون المخصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور ، ينافيه أن النص المطعون فيه يحل إلى قاعدة قانونية عامة مجردة لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزاً بين المظالمين بها باعتبار أنهم متكافئون فيما بينهم في مجال فرص الطعن التي أتاحتها ، وكذلك تلك التي حجبتها ، ذلك أن إعمال مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون رهن بالشروط الموضوعية التي يحدد للمشرع على منوالها المراكز القانونية التي يتكافأ أصحابها بها أمام القانون ، وعلى أن يكون مفهومها أن موضوعية هذه الشروط مرجعها إلى اتصال النصوص التي ترتبها بالحقوق التي تتناولها ، بما يؤكد ارتباطها عقلاً بها وتطبيقاتها بطبيعة هذه الحقوق ، ومتطلباتها في مجال ممارستها ، ومجرد عمومية القاعدة القانونية وتجردها وإن كان لازماً لإنفاذ أحكامها ، إلا أن التمييز التشريعي المناقض لمبدأ المساواة أمام القانون ، لا يقوم إلا بهذه القواعد ذاتها .

وحيث إن ما قرره هيئة قضائيا الدولة من أن النص المطعون فيه قد توخى سرعة الفصل في القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية الجزئية وفقاً لحكمه ، وكفل كذلك تقريب جهات القضاء من المتقاضين الذين يقيمون في الأماكن التي حددتها ، مردود بأن انتقاح طرق الطعن في الأحكام أو منعها لا يجوز من زاوية دستورية إلا وفق أسس موضوعية ليس من بينها مجرد سرعة الفصل في القضايا ، لا يتصور أن يتم بوجود مواقعها بعيداً عن فريق منهم ، ولا يجوز كذلك أن يكون محلاً لحقهم في فرص الطعن التي أتاحها المشرع لغيرهم ممن يماثلون معهم في المركز القانوني . ذلك أن استواء طرق الطعن فيما بين هؤلاء على مقتضى قاعدة قانونية واحدة ، ضمانه أساسية للقاضي يتكامل معها ، لا يجيبها التزام الدولة بأن تتخذ الوسائل التي تكفل تقريب جهات القضاء منهم .

وحيث إنه متى كان مناصم ، فإن النص المطعون فيه يكون قد خالف المادتين ٤٠ ، ٦٨ من الدستور .



## الباب الثانى

### فى اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية<sup>(١)</sup>

مادة ٨ : تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى المواد الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائى فى قضايا الاستئناف الذى يرفع إليها فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقاً للمادة السادسة .  
ويكون قرارها فى تصرفات الأوقاف نهائياً فيما يأتى :

(أ) الإنزى بالخصومة .

(ب) طلب الاستدانة إذا كان المبلغ المطلوب استدانتة لا يزيد على مائتى جنيه مصرى<sup>(٢)</sup> .

(ج) طلبات الاستبدال وبيع العقار الموقوف لسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير المعالم إذا كانت قيمة العين الواقع عليها للتصرف لا تزيد على مائتى جنيه مصرى<sup>(٢)</sup> .

ويكون قرارها ابتدائياً قابلاً للاستئناف فيما عدا ذلك .

وتقدر قيمة الأعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ .

---

(١) المحاكم الابتدائية الشرعية سميت بمقتضى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ دوائر كناية لتتفرق قضايا الأحوال الشخصية والوقف .

(٢) (٣) راجع فى هذا الشأن المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف والمعدل أخيراً بالقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٦ .



### الباب الثالث

#### فى اختصاص المحكمة العليا<sup>(١)</sup>

مادة ٩ : تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل فى قضايا الاستئناف الذى يرفع إليها فى الأحكام والتصرفات فى الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

### الباب الرابع

#### فى الاستئناف

مادة ١٠ : يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابعة<sup>(١)</sup> .

ويجوز الاستئناف فى الأحكام والتصرفات فى الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

### الكتاب الثالث

#### فى انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وندبهم وتأديبهم

### الباب الأول

#### فى انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

المادتان ١١ ، ١٢ ( الغيا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

---

(١) حلت محلكم الاستئناف محل المحكمة العليا الشرعية بموجب حكم المادة الدائمية من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) لاحظ أن نص المادة (٧) من اللائحة الشرعية للقيت بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤ .



## الباب الرابع

### فى اختصاص المحاكم

### بالنسبة لمحل الإقامة ومحل العقار

**مادة ٢٠ :** محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً فيه عادة .

**مادة ٢١ :** ترفع الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه فإن لم يكن له محل إقامة كالرحل رقت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى .

**مادة ٢٢ :** إذا لم يكن للمدعى أو للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الإعلان فإن لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الإعلان .

**مادة ٢٣ :** إذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقي فلمدعى الخيار فى رفع الدعوى أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل إقامة أحدهم فإن لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت إعلانها فإن لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى كذلك .

**مادة ٢٤ :** ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه إذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة فى المواد الآتية :

الحضانة

انتقال الحاضنة بالصغير إلى بلد آخر .

أجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجر المسكن .

المهر .



الجهاز .

التوكيل فى أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

مادة ٢٥ : ترفع الدعاوى فى مواد إثبات الوراثة والإيضاء والوصية أمام المحكمة التى فى دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ : ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى إثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التى بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ : التصرف فى الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال وإن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من خصائص هيئة تصرفات المحكمة التى تكون فى دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدائرتها محل توطن الناظر .

مادة ٢٨ : الإذن بالخصومة فى غير الأوقاف بجميع مقتضياته للشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة للجزئيين فى دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لاولى له من الأيتام وغيرهم .

المواد من ٢٩ - ٣١ ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .



**الكتاب الرابع**  
**فى الإعلانات وقيد الدعاوى**  
**وتقديم المستندات والمرافعات**  
**والأدلة والأحكام وطرق الطعن فيها**

**الباب الأول**  
**فى الإعلانات وقيد الدعاوى**  
**وتقديم المستندات**

**الفصل الأول**  
**فى الإعلانات على وجه العموم**  
المواد من ٣٢ - ٤٧ <sup>(١)</sup> ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

**الفصل الثانى**  
**فى إعلانات الدعاوى**

**مادة ٥٢ :** ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام فى القضايا الجزئية وستة أيام فى القضايا الكلية وفى القضايا المستأنفة وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .

ويجوز تنقيص الميعاد فى حالة الضرورة بأمر القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة .

المواد من ٥٣ - ٥٧ ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

---

(١) ، (٢) للمواد من ٣٢ إلى ٥١ الملغاة يقابلها المواد من ١ إلى ٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .



## الفصل الثالث

### فى قيد الدعاوى

المواد من ٥٨ - ٦٢ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الفصل الرابع

### فى إيداع المستندات والاطلاع عليها

المواد من ٦٣ - ٧٠ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الباب الثانى

### فى المرافعات

## الفصل الأول

### فى الجلسات

المواد من ٧١ - ٧٣ <sup>(١)</sup> ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الفصل الثانى

### فى حضور الخصوم أو وكلائهم

المواد من ٧٤ - ٨١ <sup>(٢)</sup> ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

---

(١) للمواد من ٧١ إلى ٧٣ الثلاثة يقابلها المواد من ١٠١ إلى ١٠٧ من قانون المرافعات .

(٢) للمواد من ٧٤ - ٨١ الملفة يقابلها المواد من ٧٢ - ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ - ١٠٠ ، ١٠٨ - ١١٨ من قانون المرافعات .



### الفصل الثالث

#### فى سماع الدعوى

المواد من ٨٢ - ٩٧ ( النيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

مادة ٩٨ : لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيصاء أو الرجوع عنها أو الحق أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث فى الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة للنسب تدل على صحة الدعوى .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكره .

مادة ٩٩ : لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين فى الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أو من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة للتزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز سماع دعوى للزوجية أو الإقرار بها المقامة من أحد الزوجين فى الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود ويشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره فى الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ (١) .

(١) توثيق الزواج فى محرر رسمى بمعرفة الموثق المخلص هو الوسيلة الوحيدة لإثبات عقد الزواج أمام القضاء عند الإنكار ، وليس عن تخلفه من جزاء إلا عدم سماع الدعوى ، فلا يمتد الجزاء إلى السد ذاته من حيث شرعيته وانتفاذه وصحته وبقائه وإلزامه .



ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت من الزوجة نقل عن ست عشرة سنة هجرية أو كانت من الزوج نقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا<sup>(١)</sup> .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى<sup>(٢)</sup> .

ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان يدينان بوقوع الطلاق<sup>(٣)</sup> .

### الفصل الرابع

#### فى رفع الدعوى قبل الجواب عنها

المواد من ١٠٠ - ١٠٤ ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

### الفصل الخامس

#### فى الجواب عن الدعوى

المواد من ١٠٥ - ١١٢ ( الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

### الفصل السادس

#### فى دخول خصم ثالث فى الدعوى

المادتان ١١٣ ، ١١٤ ( الغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

---

= رعدم السماع المقرر بسبب عدم بلوغ السن ( الولد فى الفقرة التالية من النص ) يختلف عنه بسبب عدم توثيق الزواج فى محرر رسمى . فعدم السماع بسبب السن مطلق سواء كان هناك إنكاراً بالزوجية أو إقرارها ، أما عدم السماع لعدم توثيق عقد الزواج فى محرر رسمى فنقصر فقط على حالة الإنكار .

(١) هذه الفقرة معدلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ ( الوقائع المصرية فى ١٩٥١/٦/٧ العدد ٥٠ ) وكان نصها قبل التمديل : ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت من لزوجته نقل عن ست عشرة سنة أو من الزوج نقل عن ثمانى عشرة سنة إلا بأمر منا ، أى أن التمديل يقتصر على إسقاط كلمة : هجرية ، فقط .

(٢) يراعى أن الفقرة السابعة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والمستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد نصت على أن : لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها رفع الدعوى ، ثم نصت المادة الخامسة من هذا القانون ( ١٩٨٥/١٠٠ ) على أن يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

(٣) من المعلوم أن لمة الوحيدة التى لا تجيز للتطبيق هى لمة للتكاويك .



## الفصل السابع

### فى استجواب الخصوم أنفسهم

المواد من ١١٥ — ١٢٢ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الباب الثالث

### فى الأدلة

المواد من ١٢٣ — ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الفصل الأول

### فى الإقرار

المواد من ١٢٤ — ١٢٩ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الفصل الثانى

### فى الأدلة الخطية

المواد من ١٣٠ — ١٣٦ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

مادة ١٣٧ : يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا إذا وجد بذلك إشهاد<sup>(١)</sup> ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين فى المادة ٢٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية المصرية .

(١) يتعين أن يتوافر فى الإشهاد الآتى :

١ - أن يكون الإشهاد لدى إحدى المحاكم الشرعية بمصر .

٢ - أن يكون مسدوره على الوجه المبين بالمادتين اللائحة والثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الوقف .

٣ - أن يضبط الإشهاد بدفتر المحكمة التى سمع بها .

٤ - أن يكون للتصرف صادراً ممن يملكه .

والإشهاد شرط لسماع الدعوى عند الأنكار فضلاً على أنه شرط لصحة التصرف ، ويترتب على عدم الإشهاد جمل الإشهاد غير صحيح ولو لحقه الإشهاد بعد ذلك .

(\*) ورابع المادة ٨ مكرر لللائحة للتنفيذية لقانون التوفيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بالنص على عدم جواز توثيق المحررات المنطقة بالوقف إلا إذا كانت ممنوفاة للشروط المنصوص عليه فى المادة ١٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .



وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر . ولا يعتبر الإشهاد السابق الذكر حجة على الغير إلا إذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التي بدانرتها العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٢٧٣ من هذه اللائحة<sup>(١)</sup> .

مادة ١٢٨ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

### الفصل الثالث

### فى الطعن فى الخطوط والأوراق

مادة ١٣٩ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

### الفرع الأول

### فى إنكار الختم أو الامضاء

المواد من ١٤٠ — ١٥٣ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

### الفصل الرابع

### فى الشهادة

المواد من ١٥٤ — ١٧٨ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

مادة ١٧٩ : تكفى شهادة الاستكشاف فى القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن والشروط التى يتوقف عليها القضاء بشئ مما ذكر .

مادة ١٨٠ : ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

مادة ١٨١ : تكفى الشهادة بالإيصاء أو الوصية وإن لم يصرح بإصرار الموصى إلى الوفاة .

المواد من ١٨٢ — ١٩٣ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

---

(١) لاحظ أن المادتين ٣٦٤، ٣٧٣ المشار إليهما بالنص الفين بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .



## الفصل الخامس

### فى العجز عن الإثبات

المواد من ١٩٤ — ١٩٦ ( الفيت بالقانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ )

## الفصل السادس

### فى اليمين والنكول

المواد من ١٩٧ — ٢٠٦ ( الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

## الفصل السابع

### فى انتقال المحكمة لمحل النزاع

المواد من ٢٠٧ — ٢١٠ ( الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

## الفصل الثامن

### فى أهل الخبرة

المواد من ٢١١ — ٢٤١ ( الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

## الفصل التاسع

### فى انقطاع المرافعة وفى التنازل عن الدعوى

المواد من ٢٤٢ — ٢٤٨ ( الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

## الفصل العاشر

### فى رد القضاة عن الحكم

المواد من ٢٤٩ — ٢٧٢<sup>(١)</sup> ( الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

---

(١) المراد من ٢٤٩ إلى ٢٧٢ المضافة بشأن رد القضاة يتألفها المراد من ١٤٦ إلى ١٦٥ من قانون المرافعات  
ولمصلحة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .



## الباب الرابع فى الأحكام

### الفصل الأول قواعد عمومية

المواد من ٢٧٣ - ٢٧٩ ( النيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

مادة ٢٨٠ : تصدر الأحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدأ الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد (١) .

(١) طعن بعدم دستورية المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية (مع المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) أمام المحكمة العليا فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية العليا، دستورية، وقضت بجملة ١٩٧٦/٧/٣ برفض الدعوى (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٧/٣١) .

وجامعت مؤناته - بعد الدليجة - كالاتى :

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الإيضاحات ، وبعد المذلة .

من حيث إن الدعوى استوفت الأوضاع المقررة قانوناً .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

من حيث إن مبنى هذا الدفع إلتفاء مصلحة المدعية فى الطعن ، وتقول المحكمة فى بيان ذلك أن المادة المذكورة تنص على أن ، تصدر الأحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة ولأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة ، ماعداً الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، ويستفاد من هذا النص أن الشارع يفرق فى شأن المنازعات المتحققة بالأحوال الشخصية بين المنازعات التى شرع لها قواعد خاصة نص عليها فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو فى قوانين خاصة وبين تلك التى لم يشرع لها مثل هذه القواعد ، فأوجب الفصل فى الأولى وفقاً لما شرع من قواعد ، وأوجب الفصل فى الثانية وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ، ولما كان الشارع قد شرع للمنازعات المتحققة بتم الصغير إلى عاصبه قاعدة خاصة منطلها نص المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فإن هذه القاعدة دون سواها تكون هى للرجبة التطبيق فيما تار بين المدعية وبين المدعى عليه الثانى فى الدعوى الموضوعية حول منم المطلقين ، ومن ثم تتكفى مصلحة المدعية فى الطعن فى المادة ٢٨٠ من اللائحة سائفة للذكر فيما نصت عليه من وجوب الفصل فى المنازعات التى لم يرد فى شأنها قواعد خاصة طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة .



ومن حيث إن هذا الدفع غير شديد ذلك أن المادة ٢٠ من المرسوم يقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية إذ اقتصر تمسها على أن تقتضى أن يأذن بمصانة النساء للمنفور بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إن تبين له إن مصلحتها تقتضى ذلك تكون قد أقتصرت في شأن أحكام المصانة على تقنين حكم يخلق قهراً - بتحديد أقصى من مصانة النساء للصغير، ولما كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد أوجبت الفصل فيما لم يرد في شأنه قاعدة خاصة في هذه اللائحة أو في قوانين الأحوال الشخصية وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة فإن مفاد ذلك أن مالم يتناول نص المادة ٢٠ من المرسوم يقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أحكام المصانة كمقررات المصانة وشروطها ومقتضاها يبقى محكوماً بأرجح الأقوال في هذا المذهب ، وإذ كانت المصانة تستهدف بالدعوى الدستورية استبعاد المذهب الحنفي أصلاً من مجال التطبيق القضائي في منازعات المصانة توصلاً إلى الحكم برفض دعوى المنع المقامة عليها أمام محكمة الموضوع فإن مصلحة المدعية في الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة تكون قائمة ومن ثم يكون الدفع غير قائم على أساس سليم متعينا برفضه .

عن المخرج :

أولاً : بالنسبة إلى الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

من حيث إن المدعية تدعى على هذه المادة أولاً مخالفة نصين من الدستور أولهما نص المادة الثانية التي تنص على أن ( الإسلام دين الدولة ومبادئ للشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ) والثاني نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة منه التي تنص على أن ، الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية ، وذلك لأوجه الآتية :

الوجه الأول :

أن المادة الثانية من الدستور إذ نصت على أن مبادئ للشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، فإنها تنص توجيهاً للشرع إلى أحكام للشرعية الإسلامية كمصدر كلي ينتظم كافة المذاهب للفقهية على السواء ، دون التقيد بمذهب معين من تلك المذاهب أو بأرجح الأقوال فيه ، وإذ كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصت على إلزام القضاء بالتقيد بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة دون سواه ، وكان هذا التقيد مما لا يملكه ولي الأمر فإنها تكون قد خالفت المادة الثانية من الدستور .

الوجه الثاني :

أن إلزام القضاء بالتقيد بمذهب معين من مذاهب للشرعية الإسلامية من شأنه إغلاق باب الاجتهاد وتعتمد الشريعة السجاء ، مع أن الاجتهاد واجب على أهل كل زمان .

الوجه الثالث :

أن الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الدستور إذ نصت على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين ... إنما قصدت أن تهيمن على تنظيم الأسرة مبادئ للشرعية الإسلامية بكل مآهبا من سعة وشمول ، لا أن يهيم على هذا التنظيم مذهب واحد من مذاهب الشريعة لقراء هو المذهب الحنفي .



== ومن حيث إنه بالنسبة إلى ما تنعاه المدعية - في الوجه الأول من أرجح الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وحاصله مخالفة تلك المادة لنص المادة الثانية من الدستور ، فهو مردود بأن هذه المادة تقضي بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع - فهي تستهدف توجيه الشارع إلى استلزام قواعد التشريع من مبادئ الشريعة الفراء ، أما تميز للمشروع مذهباً دون مذهب أو أرجح الأقوال في مذهب من المذاهب والزام القضاء التقيد به - فهو من المسائل التي يتركس فيها بسلطة تقديرية وفقاً لما يراه ملائماً لظروف المجتمع بلا محتب عليه في تقديره ، وليس صحيحاً ما تنعاه المدعية من أن ولي الأمر لا يملك تقيد القضاء بمذهب دون سواء ، إذا يسوغ للشارع - بما له من سلطان - أن يجمع الناس على رأى واحد يرفع به الخلاف ويقيده به القاضي كي ينزل للجميع على حكمه ويأمن من يخالفه ، لأن طاعة ولي الأمر واجبة فيما ليس فيه مخالفة للشرع ولا محصية ، وأساس هذا الجمع هو تفسير تعريف القاضي والقاضي على السواء بما يحكم أعمال الناس من قواعد ، تحقيقاً لاستقرار العلاقات وثبات الأحكام وإرساء الحق والعدل والمساواة ، وعلى أساس هذا النظر أصدر المشرع الأمر العالي المؤرخ في ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ مشتملاً على اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية منضمة تقديماً تشريعياً لبعض الأحكام الشرعية ، وقد نص في المادة ٢٨٠ من تلك اللائحة على وجوب صدور الأحكام فيما لم يرد في شأنه نص فيها - وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ومذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار مهر ، ثم أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في شأن النكحة والمفقد والتفريق بالمعيب ، والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن الطلاق والشقاق بين الزوجين والتطليق للزوجة أو لحيمة وتحديد أقصى من لصيانة النساء للمسير ، ثم استعاض عن اللائحة المشار إليها باللائحة الجديدة للمحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي تضمنت تقديماً تشريعياً لبعض أحكام الأحوال الشخصية لخصها ما يتعلق بمساع للدعوى عند الإنكار (المادتان ٩٨ و ٩٩) ، وبالأدلة الخطية ( المادة ١٣٧ ) ، وبالشهادة (المادتان ١٧٩ ، ١٨١) وقد نصت المادة ٢٨٠ منها على وجوب صدور الأحكام فيما لم يرد في شأنه نص في هذه اللائحة أو في قوانين الأحوال الشخصية وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، ثم فن الشارع بعض الأحكام الشرعية الأخرى بشروط عدة منها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في شأن الموارث ، والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في شأن الوصية ، والمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ثم أبقى الشارع على نص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فلم يبدلها بالإلغاء ضمن ما أنشأه من نصوصها بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية - وعلى مقتضى ذلك كله يتبين رفض هذا الوجه من أرجح الطعن .

ومن حيث إن ما تنعاه المدعية - في الوجه الثاني من أرجح طعنها في المادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة وحاصله ، إن الزام القضاء بمذهب دون سواء من مذهب الشريعة الفراء من شأنه إغلاق باب الاجتهاد ، مردود بأنه فصلٌ عن أن ذلك الوجه لا يطوى على مخالفة لنص من نصوص الدستور فإن هذه المادة لا تعطى باب الاجتهاد بل أنها إذ تنص على وجوب إصدار الأحكام فيما لم يرد فيه نص رسمي - وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة تكن قد تركت للقاضي باب الاجتهاد مفتوحاً لاستظهار أرجح هذه الأقوال ، وليس من شأن هذه المادة منع الشارع من أن يستلهم من المذهب الأربعة ومن غيره من المذاهب



الأخرى. ما يراه ملاتما لزماته ويبلّغه ، ولم يغب هذا المعنى عن الشارع : فقد جاء في المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية أنه ، من المصلحة التشريعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها وأن يرجع إلى آراء العلماء لمعالجة الأمراض الاجتماعية كلما أستحسن مرض منها حتى يشعر الناس بأن في الشريعة مخرجاً من الضيق ... وليس هناك مانع شرعي من الأخذ بأقوال الفقهاء من غير المذهب الأربعة إن كان الأخذ بأقوالهم يؤدي إلى جلب مصالح عام أو رفع ضرر عام ،

ومن حيث إنه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وحاصله أن الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الدستور إذ نصت على أن : الأسرة أساس المجتمع قوامها الذين ... ، فإنها تنفي أن تهيمن على تنظيم الأسرة مبادئ الشريعة الإسلامية بكل ما فيه من سمة وشعور لا أن يهيمن على هذا التنظيم مذهب واحد من مذاهب الشريعة الفراء هو المذهب الحنفي . هذا القول مردود بأن ذلك النص الدستوري إنما يتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع ، فهو يتضمن توجيه الأسرة إلى الاعتصام بالدين والالتزام بأوامره ونواهيه ولا شأن له بمسئورية القوانين .

ثانياً : بالنسبة إلى الطعن في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن تحديد أقصى من حضانة النساء للمعسر :

من حيث إن المدعية تلمس على هذه المادة مخالفة المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ويبان ذلك من أن المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سالفة الذكر إذ فُتحت ضمناً ما عرفت به المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من صدور الأحكام في سائر منازعات الحضانة عدا ما تضمنته من تحديد لأقصى من حضانة النساء الصغير - وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة تكون - بدورها - قد خالفت هذا النص الدستوري لثلاث أسباب لتي أقيم عليها الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة .

ومن حيث إن هذا القول مردود بما سلف بيانه من أسباب في شأن الرد على ما فُتارت به المدعية من أوجه الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ومن حيث إنه يخلف من كل ما تقدم أن المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ نصت على أن : تصدر الأحكام طبقاً للمذاهب في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، وأن المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ نصت على أن : للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك ، لا تكون أيهما مخالفة للدستور ، ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على أساس متعيناً رفضها موضوعاً والزام المدعية بالمصروفات ومصادرة الكفالة .

\* ويلاحظ أنه سبق الطعن بعدم دستورية المادة ٢٨٠ من اللائحة التشريعية أمام المحكمة العليا في الدعوى رقم ١ لسنة ٥ قضائية عليا دستورية وقضى فيه برفضها ، كما طعن أمام المحكمة الدستورية العليا على ذات النص مع نص المادة ٢٤٧ من اللائحة التشريعية وذلك بالدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ، وقضى فيها بعدم القبول ( أنظر الحكم الأخير بحاشية المادة ٣٤٧ من اللائحة التشريعية ) .



**مادة ٢٨١ :** يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وإذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

**مادة ٢٨٢ :** تقبل المعارضة في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦، ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

### **الفصل الثاني**

### **في الأحكام الغيابية**

**مادة ٢٨٣ :** إذا لم يحضر المدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد إعلانه في الميعاد الذي حدد له تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم في غيبته بدون إعذار ولا نصب وكيل .

**مادة ٢٨٤ :** لا يصح التمسك بالحكم أو القرار الصادر في حالة الغيبة إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها .

### **الفصل الثالث**

### **في الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك**

**مادة ٢٨٥ :** الأحكام الحضورية هي التي تصدر في غير الأحوال المبينة في الفصل السابق .

**مادة ٢٨٦ :** إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالإنكار وإثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون إعلان ويعتبر الحكم صادراً في مواجهة الخصوم . وكذلك إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالإقرار .

**مادة ٢٨٧ :** إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى إلى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم إلى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك إن تخلف إحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .

**مادة ٢٨٨ :** إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تشطب المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعي فيها .



## الباب الخامس

### فى طرق الطعن فى الأحكام

مادة ٢٨٩ : طرق الطعن فى الأحكام هى المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب التفسير .

## الفصل الأول

### فى المعارضة فى الأحكام الغيابية

مادة ٢٩٠ : تقبل المعارضة فى كل حكم صادر فى الغيبة ماعدا الأحكام المعتبرة صادرة فى مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف .

وكذا تقبل المعارضة فى كل قرار صادر فى الغيبة بعزل ناظر الوقف .

مادة ٢٩١ : تقبل المعارضة إلى الوقت الذى يطم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم (١) .

مادة ٢٩٢ : يعتبر المحكوم عليه عالماً بالتنفيذ بمجرد إعلان صورة للحكم التنفيذية إليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ : مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الصورة التنفيذية .

مادة ٢٩٤ : لا تقبل المعارضة إلا من الخصم الغائب أو وكيله .

مادة ٢٩٥ : تحصل المعارضة بورقة تعان للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الإعلان المذكور على البيانات المقررة بالإعلان وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ إعلانه لمقدم المعارضة والأوجه التى يستند عليها فيها .

---

(١) المراد بحكم المادة ٢٩١ هو الحكم بتنفيذ الحكم لا مجرد العلم به .



ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره ، وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقفه إلا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق إلى المحكمة فوراً .

وعلى كاتب المحكمة أن يقيدهما في الدفتر المختص بقيد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويعطى الخصوم بذلك .

**مادة ٢٩٦ :** تقدم المعارضة في الأحكام الغيابية للمحكمة التي أصدرت الحكم .

**مادة ٢٩٧ :** يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ إلا في الأحوال الآتية:  
أولاً : إذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو بأجرة للرعاية أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه :

ثانياً : إذا كان مأموراً بالنفاذ المؤقت في الحكم في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

**مادة ٢٩٨ :** يجوز مع المعارضة إجراء الوسائل التحفظية .

**مادة ٢٩٩ :** لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا ممانعة .

**مادة ٣٠٠ :** ترفض المعارضة إذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها .

**مادة ٣٠١ :** تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما ينطبق بقية المدعى أو المدعى عليه .

**مادة ٣٠٢ :** إذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له إلا الاستئناف في ميعاده .

**مادة ٣٠٣ :** للحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه .



## الفصل الثاني

### في الاستئناف<sup>(١)</sup>

**مادة ٣٠٤ :** يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

**مادة ٣٠٥ :** يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الإحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إن لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات . ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو عدمه ، ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى .

**مادة ٣٠٦ :** استئناف الحكم الصادر في أصل للدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها .

**مادة ٣٠٧ :** ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوماً كاملة وميعاد استئناف الأحكام الكلية الابتدائية ثلاثون يوماً كذلك .

**مادة ٣٠٨ :** يبتدئ ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الإقرار من يوم صدورها .

---

(١) مفاد المادتان ١٣٠ و ١٣١ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات التواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والعودة باللائحة الشرعية وليس بقواعد أخرى من قانون المرافعات وأن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأميل الذي يجب التزمه ويتعين الرجوع إليه للتحرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته .



ويبتدئ ميعاد استئناف الأحكام المعتيرة كذلك من يوم إعلانها .

ويبتدئ ميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة .

ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها ، ويبتدئ ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم إعلانها إن لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم .

مادة ٣٠٩ : إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .

مادة ٣١٠ : يرفع الاستئناف ب ورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الإعلان المنصوص عليه في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للإعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ إعلانه للمستأنف عليه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما للحضور .

مادة ٣١١ : تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .

مادة ٣١٢ : إذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة إلى محكمة الاستئناف .

أما إذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ : على كاتب محكمة الاستئناف في الحاليتين أن يقيد الدعوى في الجدول المعد لتقيد القضايا متى ورد له أمل الإعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك إذا سبق دفع الرسم بأكمله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة إلى طلب المستأنف .



**مادة ٣١٤ :** إذا لم يقيد المستأنف الدعوى فى ستة أيام إن كانت للقضية كلية أو ثلاثة أيام إن كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت ويصبح للحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل القيد إما بتقديم أصل الإعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم إلى كاتب المحكمة الذى يطلب منه قيد الدعوى .

**مادة ٣١٥ :** يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ إلا فى الأحوال الآتية:  
( أولاً ) إذا كان للحكم الصادر بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو للسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير إلى أمه .

( ثانياً ) إذا كان مأموراً بالنفاذ المؤقت فى الحكم وذلك فى الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

**مادة ٣١٦ :** يحضر الخصوم أو وكلائهم فى الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً .

**مادة ٣١٧ :** يعيد الاستئناف الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أى دفع أو دليل آخر يقدم فى الاستئناف من قبل الخصوم طبقاً للعادة ٣٢١ .

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للمنهج الشرعى إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه أو بتعديله .

**مادة ٣١٨ :** تفصل المحكمة الاستئنافية فى استئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال وبدون انتظار الفصل فى الموضوع .

**مادة ٣١٩ :** إذا لم يحضر المستأنف فى الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وصار للحكم الابتدائى واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقياً .

**مادة ٣٢٠ :** يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه .



**مادة ٣٢١ :** لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات دعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية .

ويجوز لهم أن يبدوا أدلة جديدة لقبول الدعوى أو نفيها .

**مادة ٣٢٢ :** جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية تتبع في الدعوى المستأنفة وكذا جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات .

**مادة ٣٢٣ :** إذا قررت محكمة الاستئناف إلغاء حكم صادر في الاختصاص أو إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل في موضوعها لا تردّها إلى محكمة أول درجة بل تنصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعي .

ويستثنى من حكم هذه المادة أحكام الاختصاص أو الإحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التي يكون حكمها فيها انتهائياً ففي هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية إلى المحكمة المختصة .

**مادة ٣٢٤ :** إذا استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التي يجوز استئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

**مادة ٣٢٥ :** المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم تقديمها في ظرف الأيام العشرة التالية لإعلان تلك الأحكام وإلا سقط الحق بها .

**مادة ٣٢٦ :** رفع المعارضة المذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة لرفع الدعوى .

**مادة ٣٢٧ :** يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادرة من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوماً بالأكثر من يوم التصرف .



ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في  
الميعاد المذكور .

ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقم  
كتاب المحكمة العليا ويترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة إلا  
في إقامة الناظر أو ضم ناظر أو أفراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا  
بعد الاطلاع على الأوراق .

ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفي ما تراه لازماً  
من الإجراءات .

ولمحكمة الاستئناف أن تُلغى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم  
ناظراً عدد إلغائها التصرف بإقامة الناظر .

مادة ٣٢٨ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) .

### الفصل الثالث

#### في التماس إعادة النظر<sup>(١)</sup>

المواد من ٣٢٩ - ٣٣٥ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

### الفصل الرابع

#### في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

المواد من ٣٣٦ - ٣٤٠ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

### الفصل الخامس

#### في الطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه

المادتان ٣٤١ - ٣٤٢ ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

---

(١) المواد من ٣٢٩ - ٣٣٥ الملغاة يقابلها في قانون المرافعات المواد من ٢٤١ - ٢٤٧



## الكتاب الخامس في تنفيذ الأحكام

### الباب الأول قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ : لا يجوز تنفيذ حكم إلا إذا كان مشمولاً من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

١ يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً لنصوص اللائحة .

مادة ٣٤٤ : لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف مالم يكن التنفيذ المؤقت مأموراً به من الحكم أو منصوصاً عليه في هذه اللائحة .١

مادة ٣٤٥ : تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ : يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة ما دامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٣٤٧ : إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجره للحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادراً على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس



عن ثلاثين يوماً أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فإنه يخلو سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية (١)، (٢) .

(١) يلاحظ أنه بموجب المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٧ فإن للمحكوم له بالتفقة أن يقيم الدعوى الجنائية ضد الملتزم بالتفقة سواء بتقديمه شكوى للنيابة العامة أو بطريق الإدعاء المباشر أخذاً بحكم المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات والتي جرى نصها على الآتي : كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ يدفع نفقة لزوجته ولقائمه أو لصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو ممكن وأستغنى عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يماق بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن ، ولذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة . وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجدد في ذمته أو قدم كفيلاً يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

وجدير بالإشارة أن الجريمة المشار إليها بالنص للسابق تتطلب سبق تنفيذ الملتزم بالتفقة حكم الحبس الصادر ضده من محكمة الأحوال الشخصية ثم استمراره في الامتناع عن الوفاء بالتفقة مع قدرته على الدفع.

(٢) صدر عن وزارة العدل مجموعة منشورات تتضمن تعليماتها بشأن إجراءات تنفيذ أحكام الحبس بالنفقات طبقاً للمادة ٣٢٧ من اللائحة التشريعية ، وذلك على النحو الآتي :

(أولاً) منشور رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩١١/٢/١٢ وتضمن :

١ - يتقيد طلب الحبس في دفتر خاص .

٢ - إذا حضر المرقان في اليوم المحدد سارت المحكمة في الإجراءات فإن ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه غير قادر على تنفيذ الحكم قررت انتظار ميسرته ، وإن ثبت أنه قادر على الدفع أمرته بالسداد ، وإن احتاج إلى مهلة مقبولة أمهاته وأجبت النظر في المسألة إلى جلسة أخرى فإن لم يمثل للأمر حكمت بحجبه .

٣ - إذا حضر المحكوم عليه ولأدعى براءة ذمته من المبلغ المحكوم به ولم يصادقه للطالب فلا توقف إجراءات التنفيذ إلا أن يقدم المحكوم عليه كفيلاً متقدراً أو أودع المبلغ على ذمة المحكوم له في إحدى خزانة الحكومة ، وإذا لم يرفع دعوته أمام الجهة المختصة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الإيداع يصرف المبلغ للمحكوم له ، على أنه يصح إيقاف إجراءات الحبس ولو بغير إيداع إذا قدم المحكوم عليه حكماً أو سنداً رسمياً ببراءة للذمة وللمحكوم له اللطعن في الحكم أو السند الرسمي أمام المحكمة المختصة .

٤ - إذا حضر المحكوم له وغاب المحكوم عليه بعد إعلانه سارت المحكمة في الإجراءات بلا حاجة إلى إقامة وكيل عن النائب وكلفت المحكوم له بأنثاء اليسار ، وبعد التحقق من يسار المحكوم عليه تصدر المحكمة أمراً بالدفع وتزجل القضية لجلسة أخرى ويعلن ذلك الأمر للمحكوم عليه بمعرفة الطالب بطريق الإعلان المقرر فإن لم يدفع المحكوم عليه بعد إعلانه حكم بحجبه في الجلسة التي تحدثت .

٥ - لا يصح اللطعن في القرار الصادر في دعوى الحبس بمعارضته أو استئناف أو التماس .



٦ - يذكر في القرار الصادر بالحبس المبالغ الواجب دفعها ومدة الحبس ويبين فيه أنه لو دفع المحكوم عليه تلك المبالغ أو قدم كفيلاً مقتدرًا يفرج عنه في الحال .

٧ - على الموقوف بالتنفيذ عند القبض على المحكوم عليه أن يطلب منه أولاً دفع المبالغ المحكوم بها فإن دفعها أخلى سبيله وتسلم المبالغ إلى الطالب بإيصالي يعطى للمحكوم عليه ويؤشر بذلك على الحكم الصادر بالحبس وإن قدم كفيلاً واعتمده الطالب أخلى سبيله أيضاً بعد أن يؤخذ على الكفيل تعهد كتابي على أن يضمن المحكوم عليه بالتضامن في تنفيذه للحكم الصادر عليه ودفع جميع المبالغ المحكوم بها ويصدق على الأمضاء بمعرفة الموقوف بالتنفيذ ثم يسلم الحكم إلى المحكوم له .

٨ - إذا حصل نزاع في اقتدار الكفيل في جميع الأحوال المار ذكرها يرفع الأمر إلى المحكمة وعليها أن تتحقق من كفايته ومتى ثبت لها أنه مقتدر تلجأ عليها تعهداً كتابياً بالصفة المبينة بالفقرة الثانية من البند السابق ثم تقرر إيقاف إجراءات الحبس وتؤشر بمضمونه على الحكم الذي يسلم إلى المحكوم له .

٩ - إذا ادعى المحكوم عليه عند القبض عليه براءة نمته من الدين المطلوب وصادقه الطالب أوقف التنفيذ سواء قدم المحكوم عليه أوراقاً تثبت البراءة أم لا ، وإذا قدم أوراقاً رسمية أو غير رسمية ولم يصادفه الطالب يرفع الأمر إلى المحكمة الكائن بذاتها محل القبض لتقرير إيقاف التنفيذ أو عدمه .

١٠ - يفرج عن المحكوم عليه حالاً متى سدد للمبالغ المحجوس من أجلها أو قدم كفيلاً مقتدرًا أو طلب المحكوم له الإفراج عنه أو ألغى الحكم الصادر بالنفقة أو صدر حكم آخر بأسقاطها .

١١ - تحكم المحاكم على وجه السرعة في المواد المتعلقة بالحبس .

( تاليساً ) منشور رقم ١٦٩٥ بتاريخ ١٩١١/٣/١٧ وتضمن :

حيث إن الحبس مضرب من يقع عليه مشرراً غير قابل للعفو ومن لم تجزه اللائحة إلا لضرورة خاصة فلا يجوز توقيعه إلا إذا كان السبب الموجب له غير قابل للزوال فستلتفت الوزارة نظر المحاكم إلى عدم الحكم بالحبس في النفقات المبينة في المادة / ٣٤٧ من اللائحة إلا إذا كان حكم النفقة نهائياً بطبيعته أو مضى ميعاد المعارضة والاستئناف عليه وإذا كانت الأحكام الصادرة بالنفقة قابلة للمعارضة أو الاستئناف فعلى المحكمة أن تعلق تنفيذ الحكم بالحبس على فوات مدة الطعن وهذا لا يمنع المحكوم له من التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق التي أجازها الشارع .

( تاليساً ) منشور رقم ٤٨٨١ بتاريخ ١٩١١/٦/٢٩ وتضمن :

لا يحبس الكفيل الذي يحضره المحكوم عليه ، ولا يحكم بالحبس عن متجدد مدة أكثر من مرة .

( رابعا ) منشور رقم ٣٢٦٠ بتاريخ ١٩١٢/٣/١٦ وتضمن :

إذا قدم المحكوم عليه بالحبس كفيلاً مقتدرًا وأخلى سبيله وأمتنع عن دفع النفقة فينفذ حكم النفقة على أموال الكفيل عند عدم دفعها عن المحكوم عليه متى كانت للنفقة صادرة منه أمام موظف مختص .







= للتضاييا لتحقيق من وجود مال بالنفل لدى الوصي أو التيم يمكن دفع المطلوب منه في الحال وأن تتحرى عند الأقتضاء من المجالس القصبية والجهات الإدارية عما يلزم الوقوف عليه الوصول إلى عدالة الحكم .

(حادى عشر ) أمر الحفظية بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٥ وجاء به :

رد على الكتاب رقم ( ) بشأن استعلام مديرية الجيزة عما يتبع فى تنفيذ حكم الحبس بعد استلام المحكوم لها جزءاً من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله وطلبها التنفيذ عليه بالياتى منه نفيد الوزارة بأن دفع بعض المبالغ لا يترتب عليه رفع العقوبة بمقدار ما يقليله من المدة المحكوم بها ، إذ العقوبة لا تنجزاً ، بناء على ذلك فالحكم ولجب التنفيذ بكل المدة المحكوم بها إلى أن يدفع المحكوم عليه جميع المبلغ الذى حكم عليه بالحبس من أجله .

(٢) طعن بعدم دستورية المادتين ٢٨٠ ، ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على المحكمة العليا واللى أصدرت فيه حكمن أولهما : فى الدعوى رقم ١ لسنة ٥ قضائية عليا دستورية ، وثانيهما فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية عليا ، دستورية ، وقضى فى كل بر فرض الدعوى ، ونشر الحكم الأول بالجريدة الرسمية فى ١٩٤٦/٧/٢٩ ونشر للثانى فى ١٩٤٦/٧/٢٩ . ثم أعيد طرح الطعن بعدم دستورية ذات النصبين أمام المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٥ قضائية ، دستورية ، وقضى فيها بجملة ١٩٥٥/٢/٤ بعدم قبول الدعوى ( للجريدة الرسمية فى ١٩٥٥/٣/٦ - للعدد ٩ ) .

وجاء نص الحكم - بعد الديةالاجه - كالتالى :

بعدم الاطلاع على الأوراق والمداوله

حيث إن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تحصل فى أن المدعى عليها الأخيرة كانت قد أقامت مند مطلقها - المدعى فى الدعوى الثالثة - للدعوى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٩٢ أمام محكمة الزيفون الجزئية للأحوال الشخصية طالبة الحكم عليه بدفع متجمد نفقة أولاده عن المدة من ١٩٩١/٢/١ حتى ١٩٩٢/١٢/١ ومقدارها ٣٤٥٠ جنيها ، وحيسه عدد الامتناع عملاً بالمادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٢ دفع المدعى عليه بعدم دستورية المادتين ٢٨٠ و ٢٤٧ من اللائحة المشار إليها ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ ليقيم المدعى عليه ما يفيد إقامته للدعوى الدستورية ، فلأن الدعوى الثالثة غير أن محكمة الموضوع قررت حجز الدعوى للحكم ، ثم صدر حكمها فيها قاضيا أولاً ، بر فرض الدفع بعدم الدستورية ، ثانياً : بحبس المدعى عليه ثلاثين يوماً نظير امتناعه عن سداد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة باقى المستحق للمدعية ككففة للصغيرين حمام الدين وجهاد إبراهيم عمر عن المدة من ١٩٩١/٢/١ حتى ١٩٩٢/١٢/١ .

وحيث إن الأصل - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا - أنه متى أقيمت الدعوى الدستورية أمامها ، دخلت هذه الدعوى فى حوزتها لتهمين عليها وحدها ، ولا يجوز بالتالى لمحكمة الموضوع أن تنتقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية إليها ، أو تنحى الدفع الفرعى المشار أسلفاً به بتقديرها لجديده ، بل يجب عليها أن تترىص قضاء المحكمة الدستورية العليا فى المخالفة الدستورية المدعى بها باعتبارها فصلاً -



- فيها ، كاشفاً عن صحتها أو بطلانها ، ملزماً محكمة الموضوع بإعمال أثره في النزاع المعروض عليها ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا في الأحوال التي تقرر فيها المحكمة الدستورية الطلأ انتفاء مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية المطروحة عليها ، أو التي يقيم خصم أمامها الدليل على تخليه عن دعواه الدستورية وفقاً لقواعد ترك الخصومة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أو التي يثبت فيها أمامها نزوله عن دفع بعدم الدستورية كأن قد أبداه ، أو التي تلحى فيها محكمة الموضوع دفعاً فرعياً بعدم دستورية نص تشريعي- بعد تقديرها لجديده- إعمالاً من جانبها لقضاء صادر عن المحكمة الدستورية الطلأ بصحة أو بطلان هذا النص ذاته .

وحيث إن المدعى بنى على المادتين ٢٨٠ و ٢٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، أن ما أوجبته أولاهما: من صدور الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة دون سواه ، وما نصت عليه تالتيهما : من جواز حبس الأب لمدم وفاته بفقده أولاده ، إنما يقع مخالفاً لنص المادة الثانية من الدستور التي تلزم السلطة التشريعية بالالتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما نقره من القواعد القانونية ، ويحل كذلك بنص المادة التاسعة من الدستور التي تقتضى بأن الأسرة أساس المجتمع قولها الدين والأخلاق الوطنية .

وحيث إن المادة ٢٨٠ من اللائحة لشار إليها تنص على أن تصدر الأحكام طبقاً للمذاهب في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ماعدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها أن تصدر تلك الأحكام طبقاً لتلك القواعد ، كما تنص المادة ٢٤٧ على أنه إذا أمتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجره الحضائفة أو الرضاعة أو السكن ، يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدالرتها محل التنفيذ ، ومعنى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادراً على القيام بما حكم به وأمرته ولم يتنحل ، حكمت بحبسه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً .

وحيث إن موضوع هذا الطعن برمته سبق أن عرض على المحكمة العليا التي أصدرت فيه حكمن أولهما : برفض الدعوى رقم ١ لسنة ٥ قضائية العليا ، دستورية ، وتالتيهما : برفض الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ قضائية العليا ، دستورية ، وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية أولهما : في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٤ وتالتيهما : في ٢٩ يوليو ١٩٧٦ .

وحيث إن الذين من هذين الحكمين قُتَهما لنتها إلى رفض الدعوى للدستورية .

وحيث إن الحكم الأول لقام قضائهما برفض المناعى لمواجهة المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن المدين المومر للماطل بعد ظاهراً يجوز ردعه وزجره كي لا يظل متمطاً في ظلمة ، وأن ذلك هو ما تظاهره السنة النبوية الشريفة ، وأتخذ عليه إجماع المسلمين وأتبعهم ، وأقيم الحكم الثاني على نظر حاصله أن المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تنطق باب الاجتهاد ، بل إنها تنص على وجوب إصدار الأحكام- فيما لا يرد فيه نص وضعي- وفقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، وليس من شأنه



= هذه المادة منع المشرع من أن يستلهم من المذاهب الأربعة ومن غيرها ما يراه ملائماً لزمانة ويبتكره باعتبار أن السياسة الدستورية تقتضى من المشرع أن يفتح باب للرحمة من الشريعة نفسها ، وأن يرجع إلى آراء العلماء لمعالجة الأمراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها حتى يشعر الناس بأن في الشريعة مخرجاً من الضيق ، هذا فضلاً عن أن تخيير المشرع مذهب دون مذهب أو أرجح الأقوال في مذهب من مذاهب ، وإلزام القضاة التقيد به هو من المسائل التي يترخص فيها بسلطة تقديرية وفقاً لما يراه ملائماً لطروف المجتمع .

وحيث إن قضاء المحكمة للدستورية العليا قد جرى على أن للفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا للصادر بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ ، إذا نصت على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، وكانت المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن ينشر في الجريدة الرسمية منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ، وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء فإن هاتين المادتين تتركان قد قلعتنا بأن الأحكام الصادرة إلى الدعاوى الدستورية لا يقتصر أثرها على من كان طرفاً فيها من الخصوم بل يصرف هذا الأثر كذلك إلى الناس أجمعين إلى الدولة ومختلف تنظيماتها ، بما في ذلك جهات القضاء على تشجيعها ، وذلك سواء كانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية اللص الملحق عليه ومن ثم بطلانه وزوال الآثار التي أنتجها ، أم إلى دستوريته وبالتالي براءته من المييب الدستورية جميعها وبقائه نافذاً في الصورة التي أقرها المشرع فيه ، ذلك أن الخصومة في الدعاوى الدستورية وهي عينيه بطبيعتها - تنصب على النصوص التشريعية ذاتها تجريباً لموافقتها أو مخالفتها للدستور هذا فضلاً عن أن الرقابة القضائية على دستورية النصوص التشريعية التي أنفردت بها المحكمة العليا ، هي رقابة شاملة قوامها هذه النصوص ذاتها أيا كانت الجهة التي أقرتها أو أصدرتها ، ويمتد نطاقها إلى تجريبها من قوة نفاذها إذا ما قضى بعدم دستوريته ، أو إلى تقرير صحتها وانتفاء موجبات إبطالها ، فلا يبرقل سريانه في مواجهة المصلطين بها عائق .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان قضاء المحكمة العليا قد خلص إلى دستورية نص المادتين ٢٨٠ ، ٢٤٧ من لائحة توثيب المحاكم الشرعية ، وكان قضاؤها هذا ملزماً للكافة ولجهات القضاء جميعها ، وكانت محكمة الموضوع بمد أن قدرت في النزاع المائل جدية الدفع بعدم دستورية هاتين المادتين ، عادت إلى نظر الموضوع المعروض عليها وقضى حكمها بحبس المدعى في هذا النزاع إنفاذاً لنص المادة ٢٤٧ المشار إليها ، فإن حكمها هذا لا يعدو أن يكون للزلمان جانبها بقضاء المحكمة العليا وإعمالاً لأثره في النزاع الموضوع المعروض عليها ، وهو ما يخل في اختصاصها ، بما مؤداه انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على هاتين المادتين بعدم الدستورية .



مادة ٣٤٨ : ( ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

مادة ٣٤٩ : يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الإدارة أو من تعيينه وزارة الحفانية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذى يسلمهم للحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٣٥٠ : إذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه إلى رئيس أو قاضى المحكمة الكائن بذاترتها جهة التنفيذ وعلى القاضى أن يرفع الأمر لوزارة الحفانية .

### الباب الثانى

### فى الإشكال فى التنفيذ<sup>(١)</sup>

المادتان ٣٥١ - ٣٥٢ ( ألغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ )

(١) صدر عن وزارة الحفانية ( العدل ) المنشور رقم ٣ بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٢٨ تضمن تعليماتها فى شأن الاستكمال فى تنفيذ الأحكام الصادره فى مواد التفقات أو الحبس على النحو الآتى :

أولاً : إذا ادعى المحكوم عليه براءة ذمته من المبلغ المطلوب التنفيذيه أو المحكوم بالحبس من أجله وقدم أوراقاً رسمية أو غير رسمية لاثبات دعواه فطلى متولى التنفيذ وقفه مؤقتاً ورفع الأمر للمحكمة الفرعية المختصة بصفة إشكال وتحديد أقرب جلسة لنظره وإحالة الأوراق إليها بما فيها الأوراق المقدمة له لإثبات دعوى البراءة بشرط إتخاذ الإجراءات التحفظية إذا لم يكن قد سبق توقيع الحجز وعلى المحكمة أن تفصل فى الإشكال على وجه السرعة .

ثانياً : إذا ادعى المحكوم عليه براءة ذمته عند تنفيذ الحكم فى ماله ولم يقدم أوراقاً لإثبات دعواه نفذ الحكم بدون التفقات إلى هذه الدعوى .

ثالثاً : إذا ادعى المحكوم عليه بالحبس براءة ذمته من المبلغ المحكوم بالحبس من أجله ولم يقدم أوراقاً تثبت دعواه فلا يوقف تنفيذ الحكم إلا بدفع المبلغ أو تقديم كفيل مقدر به أو الإذن بصرفه إلى المحكوم له ، بدون شرط إن كان قد سبق إيداعه على ذمته وإحدى خزائن الحكومة .

رابعاً : إذا رفع للمحكمة إشكال فى التنفيذ لوجود أوراق تثبت البراءة ، فإن كانت رسمية ودالة على البراءة قررت المحكمة وقف التنفيذ ولو طعن المحكوم له فيها ، وإن لم تكن دالة على البراءة قررت المحكمة رفض الإشكال وإعادة الأوراق للتنفيذ وإن كانت غير رسمية وطعن فيه المحكوم له فلا تقرر المحكمة وقف التنفيذ إلا إذا كانت هذه الأوراق على فرض مسحتها تدل على البراءة وكان المبلغ المطلوب مودعاً على ذمة المحكوم له فى إحدى خزائن الحكومة أو قدم المحكوم عليه بالحبس كفيلاً مقدرأ على إنه إذا لم يدفع المحكوم عليه دعوى البراءة فى مدة خمسة عشر يوماً من اليوم التالى لتاريخ الفصل فى الإشكال يوقف التنفيذ بصرف المبلغ المودع للمحكوم له .



## الباب الثالث

### فى التنفيذ المؤقت

**مادة ٣٥٣ :** التنفيذ المؤقت يكون واجباً لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه.

**مادة ٣٥٤ :** فى حالتى الحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر إليه يجب مؤقتاً إقامة نظار أو ضم ناظر آخر إلى أن يفصل فى الخصومة نهائياً ويتقرر الناظر بالطريق الشرعى

## الكتاب السادس

### فى تحقيق الوفاة والوراثة

#### وفى الإشهادات والتسجيل

## الباب الأول

### فى تحقيق الوفاة والوراثة

**مادة ٣٥٥<sup>(١)</sup> :** تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين فى المادة ٢٥ .

**مادة ٣٥٦<sup>(٢)</sup> :** على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن تحققت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن

**خامساً :** إذا قدم المحكوم عليه المبلغ المطلوب للتنفيذ به أو المحكوم بالحبس من أجله رقت النظر فى الإشكال بإيداعه على ذمة المحكوم له يقول منه ذلك ويكون حكمه كحكم ماثو أودع قبل الجلسة ولا يقبل منه طلب التأجيل للإيداع .

**سادساً :** عند النظر فى تقدير التكفل يطبق البند ٨ من تعليمات الحبس الصادرة بها منشور الوزارة فى ١٢ فبراير ١٩١١ ( رقم ٨٦٢ ) .

**٥** ويلاحظ أن فلسفة التنفيذ هو المختص دون غيره بإشكالات للتنفيذ عملاً بالمادة ٢٧٥ من قانون المرافعات سواء كانت الإشكالات وقتية أو موضوعية .

**(١)** للمادة ٣٥٥ محلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ ( الموقائع المصرية فى ١٩٥٠/٦/٥ - العدد ٥٦ ) ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى : " تحقيق الوفاة والوراثة يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين فى المادة ٢٥ " .

**(٢)** المادة ٣٥٦ محلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى : " على طالب تحقيق الوفاة والوراثة أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون للطلب مشتغلاً على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة ومحل إقامتهم ومحل عقارات التركة ،



يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون الطالب مشتتماً على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة والموصى إليهم وصية واجبة إن وجدوا ومحل إقامتهم ومحل أموال التركة .

مادة ٣٥٧<sup>(١)</sup>

مادة ٣٥٨<sup>(٢)</sup>

مادة ٣٥٩<sup>(٣)</sup> : على الطالب أن يطن الورثة الموصى لهم وصية واجبة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك ، ويحقق القاضي بشهادة من يثق به وله أن يضيف إليها التحريات الإدارية حسبما يراه .

وإذا أنكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ، ورأى القاضي أن الإنكار جدى وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

مادة ٣٦٠<sup>(٤)</sup> : إذا كان بين الورثة والموصى إليهم وصية واجبة قاصراً أو محجوراً عليه أو غائب قام وليه أو وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١<sup>(٥)</sup> : يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن وجدت على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المحققة الشروط مالم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا للتحقيق .

(١) المادة ٣٥٧ الفيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ ، وكان نصها قبل الإلغاء كالآتى : على المحكمة أن تطالب من جهة الإنارة التحرى عما ذكر فى المادة السابقة من عمدة البداية أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مشايخ الأقسام والحارات وأهل قرية المتوفى أو من ترى المحكمة التحرى عما ذكر . ويجب أن تكون التحريات ممن ذكرها ومصداقاً على الامتثال من جهة الإدارة .

(٢) المادة ٣٥٨ الفيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ ، وكان نصها قبل الإلغاء كالآتى : إذا رأى القاضي أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جازله أن يستأنف التحقيق بنفسه .

(٣) المادة ٣٥٩ مستبدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التمديل كالآتى : على الطالب بعد أنتم التحريات أن يطن بقية الورثة للحضور أمام المحكمة فى الميعاد الذى يحدد لذلك . فإذا حضروا جميعاً أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمطالبة أو لم يجب شئ أصلاً وجب على القاضي تحقيق الورقة بشهادة من يثق بها ومطابقة التحريات المذكورة وإذا أجاب من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

(٤) المادة ٣٦٠ مستبدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ وكان نصها قبل التمديل كالآتى : إذا كان بين الورقة قاصراً أو محجوراً عليه أو غائب قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

(٥) المادة ٣٦١ مستبدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٠ وكان نصها قبل الاستبدال كالآتى : يكون تحقيق الوفاة والوراثة على وجه ما ذكر حجة فى خصوص الورقة والوراثة مالم يصدر حكم شرعى باخراج أو إدخال آخرين .



## الباب الثاني

### في الإشهادات والتسجيل

المواد من ٣٦٢ - ٣٧٣ ( ألغيت بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ )<sup>(١)</sup>

مادة ٣٧٤ : على المحكمة التي صدر بها الإشهاد أن تخطر وزارة الأوقاف في الحالة التي لا يكون للعقار الصادر به الإشهاد حجة شرعية شاهدة بملكيته .

### أحكام عمومية

مادة ٣٧٥ : القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشر سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الإنكار للحق في تلك المدة<sup>(٢)</sup> .

مادة ٣٧٦ : أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء تكون قاصرة على إفتاء المحاكم الأهلية والحكومة والأفراد في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفتوى أي كانت .

مادة ٣٧٧ : لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها إلى جهة من جهات الإدارة إلا إذا رخصت وزارة الحفانية بذلك .

مادة ٣٧٨ : يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية في شهر

---

(١) تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ الآتي : تلغى أفعال التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية .

وتحال إلى مكاتب التوثيق جميع المنايا والسجلات المتعلقة به ،

وقد أصبحت مكاتب التوثيق هي المختصة بتوثيق جميع المحررات فيما عدا ما استثنى بالمادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والمعلقة بحكم المادة ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

\* راجع أيضا القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩ العدد ٣٧ نابع) .

(٢) المقسود بالسنة في حكم المادة ٣٧٥ هي السنة الهجرية ، وراجع للمذكرة الايضاحية لهذا النص .



أكتوبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفى المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها فى كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قراراً يرسل إلى وزارة الحفانية للتصديق عليه .

**مادة ٣٧٩ :** تراعى أحكام القانون المالى وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالأعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

**مادة ٣٨٠ :** أعمال التنفيذ فى المحاكم الشرعية تقرر فى لائحة خصوصية بقرار من وزير الحفانية .

**مادة ٣٨١ :** يضع وزير الحفانية لائحة للإجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية .

ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الإجراءات والضوابط التى يجب مراعاتها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .

وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين فى وظائف الماذونين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم <sup>(١)</sup> .

---

(١) كان قد صدر للمأذونين لائحة خاصة بموجب القرار المؤرخ ١٩١٥/٢/٧، ثم صدر قرار بتاريخ ١٩٣٤/٧/١٩ باستمرار للعمل باللائحة المشار إليها، وبقرار ١٩٥٥/١/٤ أصدر وزير العدل لائحة جديدة للمأذونين نشرت بالوقائع المصرية فى ١٩٥٥/١/١٠ العدد ٣ ملحق، وقد شملها عدة تعديلات،  
(\*) راجع هذه اللائحة فى القسم الخاص بالتوثيق بهذا الكتاب .



## المذكرة الإيضاحية<sup>(١)</sup>

للمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

والإجراءات المتعلقة بها

في سنة ١٨٩٧ ميلادية صدرت لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها وعدلت بقانونين صدرأ في سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠ ولم يمض على صدورهما بضعة سنوات حتى رُئى في التطبيق صعوبات عملية وفي الإجراءات عيوب ظاهرة ، لذلك عيّنت وزارة الحفانية في أوائل سنة ١٩٣١ بدرس هذه اللائحة بمعاونة فضيلة مفتي الديار المصرية وبعض كبار رجال القضاء الشرعى ، واقتصر التعديل على ما مست الحاجة إلى تعديله .

ومن أهم ما تناولته التعديل تخفيض النصاب النهائي للقاضى الجزئى وموضوع عزل ناظر الوقف وإجراء الزواج بوثيقة رسمية ومنع سماع دعوى طلاق غير المسلمين فى المحاكم الشرعية وتقييد سماع الدعاوى بالنفقات المتجمدة وأحكام النفوع وتوسيع نطاق الأدلة بزيادة القرينة القاطعة وعدم تجزؤ الإقرار وسماع شهود النفي وتعديل بعض الأحكام فى رد القضاة وفى المعارضة والاستئناف والالتماس وفى مسائل التنفيذ ومواد ضبط الإشهادات والتسجيل مع رعاية تبسيط الإجراءات فى هذه الأحوال وغيرها .

وفيما يلى أهم أسباب التعديل .

### فى اختصاص المحاكم الجزئية

بينت المادة الخامسة ما تختص المحاكم الجزئية بالحكم النهائي فيه والمادة السادسة ما تختص فيه بالحكم الابتدائى وبنى التعديل فيها على المبادئ الآتية :

---

(١) يلاحظ ما لحق لللائحة الشرعية من إلغاء نموص واستبدال أخرى على النحر السابق الإشارة إليه .



أولاً : كان النصاب النهائي في كل من أجور الحضانة ، والرضاعة ، والسكن ، وفي النفقات بين الزوجين ثلاثمائة قرش صاغ في الشهر فأدى ذلك إلى إرهاق المحكوم عليه بمطالبتة شهرياً على التوالي بمبالغ كبيرة بمقتضى أحكام نهائية قد تستنفذ ثروته ورأس ماله ولا يجد أمامه طريقاً للتظلم من هذه الأحكام لحرمانه من حق استئنافها ، فرئى دفعا لهذا الحرج وإفساحاً لمجال العدالة بين المتقاضين تخفيض النصاب النهائي إلى مائة قرش صاغاً في الشهر لكل نوع من أنواع نفقة الزوجة والصغير ليكون للمحكوم عليه حق الاستئناف فيما جاوزه ، وأن يكون له أيضاً حق الاستئناف إذا كان الحكم في كل نوع نهائياً ولكن مجموع المطلوب أو المحكوم به للزوجة أو الصغير يتجاوز ثلاثمائة قرش في الشهر .

ثانياً : شمول نفقة الزوجة لنفقة الطعام وبدل الكسوة وأجرى السكن والخادم وشمول نفقة الصغير لذلك ولأجرى الحضانة والرضاع .

ثالثاً : إلحاق نفقة الصغير بنفقة الزوجة في الحكم بمعنى أن الحكم بها يكون نهائياً إذا لم يتجاوز مائة قرش في كل نوع وابتدئاً فيما جاوزه رعاية لجانب الصغير ومن هو في يده كما روعي جانب الزوجة في ذلك .

رابعاً : يسوغ للزوجة أن تطلب النفقة بأنواعها من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فيحكم لها بالتمتع عن المدة الماضية وقد يكون مبلغاً باهظاً يشق أدائه ويمسر وقاؤه ويكون الحكم غير قابل للاستئناف بالنظر إلى المحكوم به في كل شهر من هذه المدة فرئى معالجة ذلك بجوار الاستئناف إذا زاد مجموع ما يطلب الحكم به على عشرين جنيهاً ، أو حكم بأكثر من ذلك عن المدة السابقة على قيد الدعوى ، ولتلتص في المادة ٩٩ على عدم سماع الدعوى بالنفقة عن مدة ماضية أكثر من ثلاث سنين نهائياً تاريخ رفع الدعوى .

خامساً : كانت أحكام الزيادة في النفقات تعتبر كأحكام النفقات ابتداء من حيث جواز الاستئناف وعدمه وذلك غير صحيح لأن القصد من طلب الزيادة إعادة النظر في تقدير النفقة لطروء سبب يقتضيها فلا يصح النظر إلى حكم الزيادة مستقلاً عن المقدار السابق بل ينظر اليهما معاً فإن تجاوز مجموع الأصل والزيادة حد النصاب النهائي يستأنف حكم الزيادة فقط وإن لم يتجاوزه يكون حكم الزيادة غير قابل للاستئناف .



**سادساً :** ثلت الحوادث على أنه قد ترفع دعوى نفقة زوجية ويحكم فيها بما دون النصاب النهائي ويكون هناك نزاع بين المتداعيين في الزوجية فيكون هذا الحكم ابتدائياً بالنظر إلى النزاع في الزوجية وانتهائياً بالنظر إلى النفقة المحكوم بها وقد تقرر محكمة الاستئناف رفض دعوى الزوجية ولا تستطيع أن تمس الحكم فيما يختص بالنفقة ويترتب على ذلك اضطراب وإشكال ، لذلك رضى تدارك هذه الحالة بالنص على أن الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة الخامسة الجديدة لا تكون نهائية إلا إذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق الذى جرى فيه التداعى بين الخصمين كالزوجية البنوة فى دعوى نفقة الزوجة أو الصغير ، فإذا كان هناك نزاع فيه فإنه يستأنف بجميع مشملاته .

#### **فى حق الخيار فى رفع الدعوى :**

كان للزوجة والحاضنة وأم الصغير خيار رفع الدعوى أمام محكمة المدعية أو محكمة المدعى عليه وفقاً بحالهن ولم ينص على تخيير الأم فى رفع الدعوى بنفقتها على من يجب عليه من تحقق سبب الرخصة فيها وفى ذلك مشقة فقرر لها هذا الحق فى المادة ٢٤ .

#### **فى عزل الناظر :**

أدخل فى المادة ٢٧ تعديل هام يختص بطلب عزل الناظر فقد كان عزل الناظر من خصائص المحكمة القضائية وجرى للعمل على أن يطلب أولاً من هيئة التصرفات الإذن بالخصومة لرفع دعوى العزل فإذا صدر الإذن ترفع الدعوى بطلب العزل إلى المحكمة القضائية فإذا صدر للحكم بالعزل أو بضم آخر إليه يطلب بعد ذلك إلى هيئة التصرفات إقامة ناظر أو ضم ناظر آخر وفى هذ المراحل كثيراً ما يطرح النزاع على محكمة الاستئناف أو يعاد نظره فى المعارضة أو التماس قبطول بذلك أمد التقاضى ويمتد يد الفساد إلى الوقف وتضيق على المستحقين ثمراته ويتكبد المدعى من المشاق مالا يحتمل .



فرئى معالجة هذه الحالة التى عمت منها الشكوى بتوحيد جهة القضاء التى تفصل فى الموضوع كاملاً فأعطى لهيئة التصرفات التى كانت تأذن بالخصومة وتعيين الناظر حق عزل الناظر أيضاً إذ ليس فى ذلك ضرر ولا أضرار الحق فهىئة التصرفات هى بنفسها هيئة المحكمة والإجراءات التى كانت المحكمة تتبعها بعينها لدى هيئة التصرفات ، وطرق إثبات موجبات العزل واحدة .

ومن المصلحة أن ينظر طلب العزل أمام هيئة التصرفات لأن أكثر ما يبنى عليه هذا الطلب يتعلق بأمور شخصية يحسن ألا تنتظر فى جلسة علنية .

ولما كان موضوع العزل من الأهمية بحيث لا يسوغ للفصل فيه بدون سماع أقوال الناظر ودفاعه وحججه وجب أن يخطر بالطلب المقدم ضده فإن لم يحضر يطن رسمياً فإذا حضر نسمع أقواله وحججه ودفعه وتحقق كلها قبل الفصل فى الطلب ، وإذا لم يحضر وصدر قرار العزل فى غيبته يكون له حق المعارضة طبقاً للمادة ٢٩٠ التى نصت على ذلك صراحة استثناء من قاعدة أن قرارات هيئة التصرفات غير قابلة للمعارضة أصلاً ولا يبتدئ ميعاد الاستئناف فى هذه الحالة إلا من اليوم الذى صارت فيه المعارضة غير جائزه طبقاً للمادة ٣٠٨ .

أما استئناف قرار العزل الصادر حضورياً أو للمعبر كذلك فيبتدئ ميعاده من يوم صدور قرار التصرف فى المدة المحددة بالمادة ٣٢٧ .

### فى الإعلانات وقيد الدعاوى :

تنص اللائحة القديمة على عدم جواز الإعلان مطلقاً قبل الشروق وبعد الغروب وفى أيام الأعياد فرئى أن يستثنى من ذلك الأحوال المستعجلة التى تقتضى الضرورة فيها بالإعلان فى هذه الأوقات على أن يوكل تقدير ذلك إلى رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى كل فى دائرة اختصاصه فيصدر إنذنه بذلك على نفس ورقة الإعلان ليطلع به المعلن إليه ( المادة ٣٩ ) .

وأوجب على قلم كتاب المحكمة أن يقيّد للدعوى من تلقاء نفسه متى كان الرسم مدفوعاً بأكمله بمقتضى المادتين ٥٨ ، ٢١٣ وهذا الإيجاب لا يعفى المستأنف من القيام



بواجب طلب قيد الدعوى فإذا إعمل تقع عليه المسؤولية وما تكليف قلم الكتاب من تلقاء نفسه إلا من باب المعارضة في حالة خاصة تسهياً للمتناقضين .

### في سماع الدعوى :

لما كان مطلوباً شرعاً من القاضي أن يعرض الصلح على الخصوم لأنه أقطع للنزاع وأحفظ للروابط نص على ذلك من المادة ٨٢ .

ولم تكن المحاكم تأمر بسرية للجلسات إلا فيما يمس النظام أو الآداب وقد لوحظ أن هناك حالة أخرى يحسن أن تكون الجلسة فيها سرية وهي صيانة كرامة الأسرة من أن تعرض أحوالها للخاصة في جلسة علنية ولهذا نص عليها في المادة ٨٤ .

### إجراء عقد الزوج بوثيقة رسمية :

من القواعد الشرعية أن القضاء بتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة للحقوق من العيب والصناع .

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة وأشتملت لانتحت سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مود التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعوى الزوجية والطلاق والأقرر بهما .  
وألّف الناس هذه القيود الواردة بهما وأطمأنوا إليها بعد أن تبين ما لها عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر .

إلا أن للحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يجده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء .

وقد يدعى بعض ذوى الأغراض الزوجية زوراً ويهتان أو توكية وتشهيراً أو ابتغاء غرض آخر أعتمداً على سهولة إثباتها بالشهود خصوصاً وأن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع في الزواج .



وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية إن تثبت صحتها مرة لا تثبت مراراً وما كان لشي من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية كما فى عقود الرهن وحجج الأوراق وهى أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطراً .

فحماً للداس على ذلك واطهاراً لشرف هذا العقد وتقديساً له عن الجحود والإنكار ومنعاً لهذه المعاسد العديدة وصيانة للحقوق واحتراماً لروابط الأسرة زيدت الفقرة الرابعة فى المادة ٩٩ التى نصها ( ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ) وبذلك أصبحت دعوى الزوجية أو الإقرار بها لا تسمع عند الإنكار فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ بدون وثيقة رسمية فى حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة ووثيقة الزواج الرسمية هى التى تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها طبقاً للمادة ١٣٢ كالمقاضى والمأذون فى داخل القطر وكالتصل فى خارجه .

وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعاً فى دعاوى النسب بل هذه باقية على حكمها المقرر كما كانت باقية عليه رغمًا من التعديل الخاص بدعوى الزوجية فى المادة ١٠١ من اللائحة القديمة .

### **تحديد سن الزواج :**

كانت دعوى الزوجية لا تسمع إذا كانت سن للزوجين وقت العقد أقل من ستة عشر سنة للزوجة وثمانى عشر سنة للزوج سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد فرئى تيسيراً على الناس وصيانة للحقوق واحتراماً لآثار الزوجية أن يقتصر المنع من السماع على حالة واحدة وهى ما إذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

### **النفقة المتجمدة :**

أما النفقة المتجمدة فقد رئى أخذاً بقاعدة جواز تخصيص القضاء ألا تسمع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية نهايتها تاريخ قيد الدعوى .



ولما كان في اطلاق اجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص المأزم بها ، رأت من العدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى المطالبة بها أولاً فأول بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنين وجعل ذلك من طريق منع سماع الدعوى وليس في هذا الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة إذ يمكنه أن يطالب به قبل مضي الثلاث سنين .

### طلاق غير المسلمين :

كانت المحاكم الشرعية عملاً بالمادة ٢٨٠ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة في الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر ، وكان في ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة للزواج من آخر للتقاليد المتبعة في ملتها فتبقى معلقة لا تتزوج وقد تحرم من النفقة فلا تجد من ينفق عليها فرأى معالجة هذه الحالة عملاً بمبدأ جواز تخصيص القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق (المادة ٩٩) .

### في دفع الدعوى قبل الجواب عنها :

وسعت سلطة المحكمة في التصرف والحكم في الدفوع الفرعية فأجيز لها أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها إن كان سببه النظام العام وذلك في الأحوال التي ليس للمحاكم الشرعية ولاية الحكم فيها مثل ما إذا كان الخصوم أو أحدهم من جنسية أجنبية خاضعين لولاية محاكم أخرى .

وقد أجيز لها في حالة تقرير عدم الاختصاص أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الشرعية المختصة في الوقت نفسه وفقاً بالمدعى الذي قد يرفع الدعوى إلى محكمة شرعية غير مختصة عن جهل بقواعد الاختصاص .

وبالنسبة للدفع بعدم صحة الدعوى أوجب النص الجديد على القاضي الاستفسار من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه بعد أن كان جوازيًا ، وكانت اللائحة القديمة توجب على القاضي إمهاله لذلك ثلاث جلسات فرأى أن يترك أمر



تقدير الأمهال إلى القاضى حسب ظروف كل قضية فلا يتقيد وجوباً بالتأجيل ولا بعدد مراته إذ قد يكفي بمرة واحدة في قضية وقد يلزم أكثر من مرة في قضية أخرى وقد لا يلزم التأجيل في أحوال أخر .

وكانت اللائحة القديمة تجيز للمحكمة ضم الدفع للفرعى إلى الموضوع إن رأت الدفع غير مقبول فرئى إطلاق إجازة ضم الدفع إلى الموضوع كلما رأت المحكمة فائدة لذلك .

وكذلك كان للمدعى حق طلب التأجيل مرتين للإجابة على الدفع والاطلاع على المستندات فجعل التأجيل جوازياً للمحكمة حسب ظروف الدعوى حتى لا يتأخر الفصل فيها لغير سبب حقيقى ( المواد ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ) .

#### فى الجواب عن الدعوى ،

كان للمدعى عليه الحق فى ميعاد للإجابة عن الدعوى فجعل التأجيل جوازياً تقدره المحكمة حسب ظروف الدعوى وذلك بناء على مبدأ ترك أمر التأجيل لتقدير المحكمة ( المادة ١٠٥ ) .

وكان للمدعى عليه عند غياب المدعى الخيار فى طلب شطب القضية أو إعلان المدعى لمنع تعرضه ثم طلب اعتبار القضية كأن لم تكن ، ولما كان شطب القضية لا يضير المدعى ولا يحمله على متابعة قضيته إذ يمكنه تجديدها برسم قليل وكان فى طلب منع التعرض تكليف للمدعى عليه إقامة دعوى . رئى اختصار هذه الإجراءات واعطاء المدعى عليه الحق دائماً فى طلب اعتبار القضية كأن لم تكن كلما غاب المدعى عن الجلسة حملاً للمدعى على متابعة دعواه ( المواد ١٠٨ - ١١٠ ) .

#### فى استجواب الخصوم أنفسهم :

جرى بعض المحاكم على أن أستجواب الخصوم قد ينصرف إلى استجواب الوكلاء عنهم وليس هذا هو الغرض من الاستجواب لذلك نص فى اللائحة على مايدفع هذا اللبس .



### في الأدلة:

ليس الغرض من الدليل الذي يقدم للقضاء سوى أبانة الحق وإظهاره ، وقد يوجد في الدعوى من القرائن القاطعة ما يرجح كفه أحد الخصمين ويدل على الحق في الخصومة وليس من العدالة ولا من الحق أن تهدر دلائلها ويحجر على القضاء الأخذ بها ، وقد جاءت الشريعة الغراء باعتبارها ، واعتمد الفقهاء في صدر الإسلام في أقضيّتهم عليها ، لذلك أضيفت القرينة القاطعة إلى الأدلة الشرعية المقبولة وعرف الدليل للإرشاد إلى ما هو المقصود منه ليسير القضاء في التطبيق على وفقه (المادة ١٢٣) .

### في الإقرار:

زيد في هذا الباب مادة جديدة تقرر مبدأ جرى عليه القضاء الأهلي ونص عليه فقهاء الحنابلة وأيده العلامة ابن القيم في أعلام الموقعين ولم يكن معمولاً به عند الحنفية وهو عدم تجزؤ الإقرار ، وبيانه أن من ادعى على آخر مبلغاً من المال مثلاً فاعترف المدعى عليه بأنه كان في ذمته ولكنه أوفاه إياه ولم يكن لأحد منهما دليل على ما صدر منه كانت نتيجة الكلامين إدعاء الأول شغل ذمة الثاني بالمبلغ وقت الخصومة وإنكار الآخر ذلك وقت الخصومة أيضاً فيعتبر متكرراً للدعوى والقول قول المنكر بيمينه .

أما إذا قال المدعى عليه أن المبلغ كان في ذمته ولكنه أوفاه ثلثه فالحكم كذلك فيما يختص بالثلث لأن الإنكار كان مقصوراً عليه ويعتبر مقراً ببقاء الثلثين في ذمته .

وأما إذا كان هناك دليل لهما أو لأحدهما فتكون العبارة بهذا الدليل لا بقول كل منهما ويسار في الدعوى طبقاً للمنهج الشرعي ( المادة ١٢٦ ) .

### في الشهادة:

جرت المحاكم على سماع البينة في الجلسات العادية لكنها كانت تحدد جملات خاصة لسماع البينة في القضايا الهامة التي يكثر فيه عدد الشهود بدون بيان الوقائع



المراد إثباتها ، فجاءت المادة ١٨٥ لبيان ما يجب اتخاذه من الحيطة في هذه الحالة فأوجبت حصر الوقائع المراد إثباتها في القرار الذي يحدد جلسة الإثبات .

وهذا الحصر يكون بوجه الإجمال فلا يذكر فيه ما يكون في افشائه إخلال بسير التحقيق .

وقد يقيم أحد الخصوم بينة لإثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم الآخر من الأدلة ما يفيد عدم صحة تلك الواقعة ، فمن العدالة أن يفسح له المجال لنفي صحة الوقائع التي سمعت البيينة لإثباتها ويمكن من تقديم دليله للقضاء ليفصل القاضي بالحق بعد الموازنة بين الأدلة والترجيح لما يظهر له رجحانه ( المادة ١٨٦ ) .

### في اليمين والنكول :

قضت اللائحة القديمة بوجوب حضور طالب اليمين عنه انتقال المحكمة لتحليف من توجهت عليه اليمين ، فكان يتغيب طالب اليمين ويمتنع التحليف ، وقد يتكرر ذلك فتطول الإجراءات فرئى جواز التحليف في غيابه إذا تخلف عن الحضور مع علمه بالميعاد المحدد للتحليف .

وقضت بأن لا يعتبر المطلوب تحليفه ناكلاً عن اليمين إلا إذا تخلف عن الحضور بعد إعلانه مرتين ، فاكنتى في التعديل بإعلانه مرة واحدة نصيراً للإجراءات .

وقضت أيضاً بأنه في حالة إقامة من توجهت عليه اليمين في دائرة محكمة أخرى يحال استخلافه على المحكمة الابتدائية وهذه تحيل الاستخلاف على المحكمة الجزئية التي يقيم في دائرتها فرئى إجازة إحالة الاستخلاف على المحكمة الجزئية مباشرة اختصاراً للإجراءات ( المادتان ٢٠٠ ، ٢٠١ ) .

### في أهل الخبرة :

جعل إيقاف السير في الدعوى عند تعيين الخبير جوازياً تقديره المحكمة حسب مقتضيات الأحوال وكان من قبل واجباً وقد لا يستدعيه الحال ( المادة ٢١٢ ) .

وأوجب على المحكمة تحديد زمن للخبير ليقدم فيه تقريره إذا طلب ذلك أحد الخصوم ( المادة ٢٢٦ ) .



وحذف وجوب ملاحظة ثروة الخصوم في تقدير أتعاب الخبير إذا لا دخل لها  
في قيمة عمله ( المادة ٢٣٢ ) .

### في انقطاع المرافعة :

عدلت المادة ٢٤٦ من اللائحة القديمة بحذف الفقرة الأخيرة منها فقضت  
بأن القرار الصادر من محكمة الاستئناف باعتبار القضية كأن لم تكن بسبب انقطاع  
المرافعة فيها يصير به الحكم المستأنف نهائياً ، وكانت هذه المادة تستثنى حالة سبق  
صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف فحذف هذه الاستثناء  
بسبب ما تقرر في باب الاستئناف بالمادة ٣١٧ من وجوب النظر في موضوع القضية  
الاستئنافية والحكم فيها بدون إصدار قرار بإلغاء الحكم المستأنف والسير في الدعوى .  
وظاهر أن هذا التعديل لا ينطبق على الدعوى التي سبق صدور قرار فيها بذلك .

### في رد القضية عن الحكم :

جرت المحاكم على مبدأ عدم جواز رد القضية عن الفصل في مواد التصرفات  
مع أن قاضي التصرفات لا يختلف عن قاضي المحكمة القضائية بالنسبة لموضوع  
الرد ومن العادة أن يستويا في الحكم ( المادة ٢٤٩ ) .

ولما كان بعض مطالبى الرد غير جاد في طلبه رأى أن يكلف بإيداع أمانة  
تخصص لسداد الغرامة القانونية ( المادة ٢٥٣ ) .

ولهذا السبب جعل ميعاد استئناف حكم رفض الرد يوماً واحداً بدل خمسة أيام  
( المادة ٢٦٦ ) والزام قلم الكتاب بمحكمة الاستئناف بتقديم الأوراق إلى المحكمة فوراً  
بعد أن كانت مدته ثلاثة أيام ( المادة ٢٦٨ ) .

وكان لايجوز إثبات أسباب الرد والوقائع الواردة به بغير المستندات الكتابية مع  
أن بعض أسباب الرد يتعذر إثباته بالكتابة وقد يكون لدى الطالب بينة لإثباته فأجيز  
للمحكمة قبول الإثبات بها على وجه الاستثناء متى رأت أن الظروف ترجح صحتها  
( المادة ٢٦٤ ) .



## فى الأحكام قواعد عمومية

قد يطرأ على القاضى الذى أعد الحكم للصدور وحده أو اشترك مع غيره فى إصداره مانع قهرى يمنعه عن الحضور وقت تلاوة الحكم بالجلسة ولم يك منصوباً على حكم هذه الحالة وجرى العمل على تأجيل النطق بالحكم لحين حضوره أو على إعادة المرافعة فى الدعوى لتغيير الهيئة وفى ذلك تكرار لإجراءات الدعوى وتأخير لإنجازها بلا مبرر ، فرئى إجازة النطق بالحكم من الهيئة الجديدة إذا كانت نسخة الحكم الأصلية معناه من القاضى الذى أعده .

والمراد من نسخة الحكم فى هذه الحالة مسودة الحكم التى يكتبها القاضى وتشتمل على أسماء الخصوم وتاريخ الحكم ومنطوقه وأسبابه ويوقع عليها سواء أكانت ورقة مستقلة أم كانت قائمة القضية ( المادة ٢٧٨ ) .

ولم تشتمل اللائحة القديمة على نص خاص بمصاريف الدعوى فزيدت المادة ٢٨١ لتقرير هذا المبدأ .

وقاعدة الحكم بمصاريف القضية متبعة فى جميع الشرائع ، ومبناها أن من خسر دعواه إنما كان مطالب أو يدافع بغير حق فيجب أن يلزم بما حمل خصمه من مصاريف فى سبيل الوصول إلى حقه . لذلك قررت قاعدة وجوب الحكم بالمصاريف على الخصم المحكوم عليه .

وتشتمل مصاريف الدعوى الرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف الشهود وكل ما يتفق رسمياً فى إثبات الدعوى مثل مصاريف الانتقال وأجرة الحمامة .

وبالنسبة لأجر الحمامة فإنها تقدر بحسب ما يرى القاضى من ضرورة أو عدم ضرورة الالتجاء إلى محام فى القضية وإلى قيمة عمل المحامى فى القضية ولا ينظر إلى مركز المحامى الشخصى ولا إلى الاتفاق المفقود بينه وبين موكله .



وبما أن بيان المصاريف عمل كتابي فقد لا يستطيع القاضى أن يبين فى الحكم قيمتها ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكم له بالمصاريف فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية بالرجوع إلى ملف القضية .

فإن لم يسلم أحد الخصوم بصحة هذا التقرير فله أن يعارض فيه لدى القاضى طبقاً لأحكام المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ بتقدير أجر الخبراء ( المادة ٢٨٢ ) .

### فى الأحكام الغيابية :

جرى عمل المحاكم الشرعية على أنه متى صدر حكم أو قرار فى حالة الغيبة ثم حضر المحكوم عليه فى الجلسة التى صدر فيها وطلب إعادة القضية إلى الجدول لايجاب إلى طلبه مع أنه لا يعد غائباً عن الجلسة بل متأخراً عن ميعاد الحضور فقط وبدلاً من الجائنه إلى طرق الطعن يعتبر حاضراً ويعاد نظر الدعوى فلا يعتبر الحكم الغيابى حقاً مكتسباً لمن صدر لمصلحته حتى تنتهى الجلسة .

وعلى هذه القاعدة يسقط الحكم فى الغيبة متى حضر الغائب قبل انتهاء الجلسة ويعتبر كأنه لم يكن ويعاد نظر الدعوى فى نفس الجلسة فإن كان الخصم الآخر قد غادر المحكمة يجب تأجيل القضية وإعلانه بذلك من قبل الخصم الذى حضر أخيراً (المادة ٢٨٤) .

### فى الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك ،

أدخل فى هذا الفصل قاعدة جديدة مقررة فى الشرائع الحديثة تعرف بقاعدة إثبات الغيبة تطبق حالة تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وتغيب البعض الآخر ومعناها إعادة إعلان الغائبين عن الجلسة وتكليفهم بالحضور مرة ثانية فإن تخلفوا بعد ذلك يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة لهم ولا يجوز المعارضة فيه من قبلهم .

وفائدة هذا النظام تفادى احتمال تضارب الأحكام إذ قد يصدر حكم يكون حضورياً بالنسبة للحاضرين وغيباً بالنسبة للغائبين فيعارض أحد الغائبين فيحكم فى



معارضته ثم يعارض آخر فيحكم في معارضته وقد تتعارض الأحكام الثلاثة فيما تقتضي به تبعاً للأدلة والدفع المقدمة من الخصوم فيها مع أنها صادرة في موضوع واحد .

ولنظام إثبات الغيبة شرط أساسي مستفاد من نفس القاعدة ومن حكمتها وهو أن يكون الحكم الذي سيصدر في الدعوى قابلاً للمعارضة إذ لا فائدة من إثبات الغيبة إذا كانت المعارضة غير جائزة ، كما إذا كانت الدعوى هي قضية معارضة .

وإجراءات إثبات الغيبة موضحة في المادة ٢٨٧ وهي تنحصر في إصدار حكم بإثبات غيبة الغائبين وإعلانهم بهذا الحكم مع تكليفهم بالحضور للجلسة وبيان فيه أنهم إن تأخروا يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة لهم .

### في المعارضة في الأحكام الغائية :

كانت اللائحة القديمة توجب إعلان الحكم إعلاناً بسيطاً ثم إعلان الصورة التنفيذية بعد ثمانية أيام فاستغنى عن إعلان الصورة البسيطة إذا لا فائدة من هذا التكرار .

### في الاستئناف :

أجيز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت أو برفض طلب النفاذ المؤقت على حده ( المادة ٣٠٥ ) .

وأوجب على المحكمة الاستئنافية الفصل في استئناف هذا القرار على وجه الاستعجال ( المادة ٣١٨ ) وحكمة ذلك أهمية أثر الأمر بالنفاذ المؤقت أو رفضه في الأمور المستوجبة للاستعجال والتي يخشى من تأخيرها حصول ضرر كحالة الحكم برد الطفل لحضائنه ، فإذا أخطأت محكمة أول درجة في الفصل في هذا الطلب يمكن تدارك الأمر برفع الاستئناف والفصل فيه على وجه الاستعجال .



وإذا أغفلت محكمة أول درجة الفصل في أحد الطلبات كان المتبع في المحاكم الشرعية أن يعيد المدعى رفع الدعوى بهذا الطلب وما كان يجوز استئناف عدم الفصل في الطلب فأجيز استئنافه بالمادة ٣٠٥ على مبدأ أن الغلط بعدم الفصل في طلب كالفصل فيه على وجه غلط ولكيلا يكلف المدعى تكرار الإجراءات بإعادة رفع دعوى به من جديد .

وعدلت إجراءات الاستئناف بأن فرض على المحكمة الاستئناف أن تعيد نظر القضية كأنها قضية ابتدائية فتطلع على ملف الدعوى وتقدر الأدلة التي قدمت لمحكمة أول درجة كما يترأى لها وإن رأت لزوما لإعادة سماعها لديها تسمعها وتسمع كل الأدلة الجديدة التي يقدمها الخصوم لها ثم تحكم في القضية ، فإن رأت أن الحكم الابتدائي صحيح تؤيده وإن رأت أنه غير صحيح تلغيه وتحكم بما تراه وإن رأت تعديله في بعض أجزائه تعدله فيها وتؤيده في الباقي منه .

وبهذا يبطل المتبع من الآن إصدار قرار بالغاء الحكم المستأنف وتقرير السير في الدعوى الذي عمت منه الشكوى لما فيه من اللجوء المحكمة إلى إيداء رأيها في الموضوع في أسباب قرار السير قبل أن تستوفى البحث أو إلى إصدار قرار السير من غير أسباب مقلعة ( المادة ٣١٧ ) .

### في التماس إعادة النظر :

زيد في أوجه الالتماس أوجه ثلاثة توجبها العدالة وهي الواردة في الفقرات الثانية والسادسة والسابعة من المادة ٣٢٩ الخاصة بمخالفة حكم موضوعي في قانون المحاكم الشرعية وعدم الحكم في أحد الطلبات والتناقض في صيغة الحكم .

والتناقض مقصور على أجزاء صيغة الحكم ولا يتعدى إلى أسباب الحكم فإذا كان بين الأسباب وبين للصيغة تناقض فالعبرة بالصيغة لا بالأسباب .

وأدخل على إجراءات الالتماس تعديل جوهرى هام خاص بكيفية السير في الدعوى إذا قبل طلب الالتماس وكانت اللائحة القديمة تجيز الفصل في الدعوى بغير



مرافعة فجاء النص الجديد في المادة ٣٣٣ موجباً حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى إذ لا يتصور الغاء حكم صدر بعد مرافعات علنية ابتدائية واستئنافية بمجرد الاطلاع على الأوراق وبغير سماع أقوال الخصوم ومناقشتها .

وأدخلت قاعدة جديدة في المادة ٣٣٤ تقضى بعدم جواز تكرار طلب الالتماس ولهذه القاعدة المقابلة من النظام الأهلي شروط وأحكام مبسطة في فئة المرافعات الأهلية .

وكذلك تقرر المادة ٣٣٥ جواز تقرير غرامة على رافع الالتماس إذا رفض طلبه كيلاً يلجأ الخصوم إلى هذا الطريق لمجرد التصريف .

### في التنفيذ المؤقت :

شرع التنفيذ المؤقت لبعض الأحكام لضرورة الاسراع في تنفيذها إما مراعاة لمصلحة المحكوم له الذي يضار كثيراً بتأخير التنفيذ بسبب اطالة إجراءات الطعن في الأحكام كما في الأحكام الصادرة بالنفقة أو في الأمور المستوجبة للاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر مثل حالة عزل ناظر ثبتت خيانتة ويخشى من عدم رفع يده عن الوقف أن يبدد أمواله .

فالأحوال التي هي من النوع الأول يكون النفاذ المؤقت فيها واجباً يحكم القانون وذلك في الأحكام الصادرة بالنفقات وأجرة الرضاعة والسكن وللحضانة وتسليم الصغير لأمه ( المواد ٦ و ٢٩٧ و ٣١٥ و ٣٥٣ ) فكل حكم صادر بها يكون واجب النفاذ ولو لم ينص على ذلك في الحكم .

أما قاعدة إجازة النفاذ المؤقت في النوع الثاني فقد نص عليها صراحة في المادتين ٢٩٧ و ٣١٥ وهي جوازية لا وجوبية متروكة لتقدير القاضي في كل حالة حسب ظروفها ، والجديد في هذا التعديل تقييده بحالتي الاستعجال أو خشية احتمال ضرر من التأخير وعلى القاضي أن يبين أن في كل حالة السبب الذي استوجب تقرير النفاذ المؤقت .

وقد قرر في باب الاستئناف جواز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت



أو برفضه ( المادة ٣٠٥ ) وأوجب الفصل في هذا الاستئناف على وجه الاستعجال  
( المادة ٣١٨ ) .

#### في تحقيق الوفاة والوراثة :

كانت هذه المواد تنظر بالمحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية على حسب  
الاختصاص المبين في المادتين ( ٥ و ٢٦ ) من اللائحة القديمة فرئى أن يقصر  
نظرها على المحاكم الجزئية .

#### في الإشهادات والتسجيل :

عدل نظام التسجيل بما يوافق قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أو التعليمات  
الصادرة بشأنه للمحاكم الشرعية في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ .

القاهرة في ١٠ مايو سنة ١٩٣١

وزير الحفانية



( ثالثاً )

## لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية

الصادرة في ١٩٠٧/٤/٤<sup>(١)</sup>

نحن ناظر الحفائية

بعد الاطلاع على المادتين ٩٢، ١٠٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ( ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ ) المشتمل على لائحة ترتيب المحكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ؛  
و موافقة ناظر الداخلية ؛

قررنا ما هو آت :

### أحكام عمومية

مادة ١ : ( معدلة بقرار ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ ) يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية تحت مسؤوليته وذلك بأن يقدم إلى الجهات المبينة فيما بعد طلباً محرراً على الاستمارة الخاصة بذلك .  
ويبدأ بالتنفيذ على النقود الموجودة عيناً ثم على المنقولات ثم على العقار في حالة عدم وجود منقولات .

---

(١) صدر قرار في ١٩٣٤/٧/١٩ باستمرار العمل بلائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .  
كما نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية على اتباع ما هو مقرر في هذه اللائحة عند تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية للملفاء .  
ويلاحظ ما استحدثه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ من وسيلة أخرى لتنفيذ أحكام النفقات .



ويقدم طلب التنفيذ على المنقولات إلى محافظ الجهة الكائن بها محل إقامة المدين إذا كان مقيماً في دائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور المركز إذا كان مقيماً في إحدى البلديات التابعة له ماعدا بندر المديرية ( أى عاصمتها ) فتكون إجراءات التنفيذ فيه من اختصاص المديرية .

ويقدم طلب التنفيذ على العقار إلى المحافظ إذا كان العقار المطلوب الحجز عليه كائناً بدائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور المركز إذا كان العقار واقعاً في إحدى البلديات التابعة ماعدا العقار الموجود في بندر المديرية فتكون إجراءات التنفيذ عليه من اختصاص المديرية .

ويشتمل الطلب على أسم ولقب وصنعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين والمحل الكائنة به للمنقولات المقتضى للحجز عليها إذا كان القصد التنفيذ على المنقولات أو حدود العقار وكل بيان من شأنه تعيين العقار تعييناً تاماً إذا كان القصد التنفيذ على عقار وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط في يوم تقديم الطلب .

ويرفق بالطلب صورة من الحكم المقتضى تنفيذه وعليها الصيغة التنفيذية وكذلك صورة بسيطة من ذلك الحكم بعدد ما يلزم إعلانه من الإعلانات ( إذا كان لم يسبق إعلان الحكم ) وفي حالة ما إذا كان التنفيذ على عقار يرفق صورة زيادة على ذلك شهادة مستخرجة من قلم الرهن .

ويعين المحافظ أو المدير أو مأمور المركز حسب الأحوال معاوناً للشروع في التنفيذ ويكون ذلك بأمر يصدره بذيل الطلب المشتمل على البيانات السابق ذكرها .

مادة ٢ : يسلم المعاون المكلف بالتنفيذ إلى المدين صورة الحكم المقتضى تنفيذه مع مراعاة نص المادة ٥٦ من الأمر العالى الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي الوقت نفسه ينبه عليه بدفع المبالغ المطلوبة منه .

وإذا ترقف المدين عن الدفع يشرع المعاون حالاً في الحجز ويثبت في المحضر حصول الإعلان والتنبيه المشار إليهما .



### فى الحجز على المنقولات

**مادة ٣ :** ىجرى المعاون الحجز على النقود والمنقولات الجائز الحجز عليها حسب القانون بمقدار المبالغ المستحقة ، ويكون ذلك بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو الأشخاص الذين يؤدون وظائفهم بصفة مؤقتة .

ويشمل المحضر على مفردات المنقولات المحجزة مع البيانات التى من شأنها تعيينها تعييناً تاماً .

وفى ذيل المحضر يعين المعاون حارساً ويحدد للبيع يوماً بحيث لا يكون الا بعد انقضاء مدة ١٥ يوماً تبتدىء من تاريخ الحجز إلا أن هذه المدة يجوز نقصها إلى ثلاثة أيام إذا كانت الأشياء قابلة للتلف .

ويمضى المحضر من المعاون ويمضى أو يختم من شيخ الحارة أو العمدة ثم تعطى صورة منه للحارس قاصرة على بيان الأشياء المحجزة .

**مادة ٤ :** يترك المعاون الأشياء المحجزة تحت حراسة المدين المحجوز عليه أو أحداً أقاربه المقيم معه مالم يقدم طالب الحجز حارساً بمعرفة .

وفى حالة غياب المدين وأقاربه أو فى حالة رفضه قبول الحراسة يعين المعاون حارساً باسم طالب الحجز وعلى ذمته ويقدر له الأجرة التى يحدد أعلى قيمة لها المحافظ أو المدير حسب الجهات .

**مادة ٥ :** فى اليوم المحدد للبيع يتحقق للمعاون الذى أجرى الحجز أو معاون آخر يعين بدلاً منه فى حالة حصول مانع له من الأشياء المحجزة ثم ىجرى بيعها بالمزاد العلنى وبالتقد بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من يفوب عنهما ثم يحرر محضراً بهذه الإجراءات يبين فيه مقدار ثمن كل جزء يباع .

ويمضى المعاون المحضر ويمضيه أو يختمه أيضاً شيخ الحارة أو العمدة أو من يفوب عنهما .

**مادة ٦ :** الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد فى المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب الحجز ما يفى دينه ويسلم ما يبقى للمدين .



**مادة ٧ :** لا يمكن المدين الذى يدعى براءة نمته من الدين أن يوقف البيع إلا بإيداع المبالغ التى من أجلها وقع الحجز بما فى ذلك أجره الحارس .

ويجب على المدين أن يقدم الدفع أمام المحكمة المختصة فى ظرف ١٥ يوما تبتدى من يوم الإيداع وفى حالة عدم إجرائه ذلك فى الميعاد المذكور يصرف المبلغ المودع لطالب الحجز وللحارس كل بمفرده .

**مادة ٨ :** دعوى استرداد الأشياء المحجوزة لا توقف البيع إلا إذا أعلنت على حسب الأصول إلى الجهة المختصة بإجراء ذلك .

وإذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة للتلف أو كانت مصاريف الحراسة لا تتناسب بينها وبين قيمة تلك الأشياء يجوز بيعها رغماً عن دعوى الاسترداد غير أن الثمن يحفظ على ذمة من يستحقه .

### **فى الحجز على العقار**

**مادة ٩ :** فى حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو فى حالة عدم وجود منقولات للحجز عليها يجوز لمن صدر الحكم لصالحه أن يطلب إجراء الحجز على العقار بواسطة طلب يقدمه طبقاً لما ورد فى المادة الأولى .

**مادة ١٠ :** إذا كان العقار مثقلاً بالرهون المسجلة لا يجوز نزع ملكيته بالطرق الإدارية .

ولا يجوز بيع منزل السكنى .

**مادة ١١ :** يجرى المعاون الحجز على العقار بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من يتوب عنهما بصفة مؤقتة وبحضور أحد الأعيان .

ويشتمل المحضر على بيان العقار بياناً كافياً وبيان حدوده مع كل البيانات التى يمكن أن تساعد على معرفته معرفة تامة وكذلك بيان التجزئة إلى أقسام إذا حصل ذلك مع قيمة كل جزء حسب التقدير الذى يعمل بوجه التقريب .

وفى ذيل المحضر يحدد المعاون يوماً للبيع لا يجوز أن يكون إلا بعد مضى أربعين يوماً من تاريخ الحجز .



ويعضى المعارن المحضر وبعضيه أو يختمه أيضا شيخ الحارة أو العمدة وأحد الأعيان وتسلم صورة منه للمدين .

مادة ١٢ : ينشر إعلان البيع بالنسخة العربية من الجريدة الرسمية مرتين بينهما ثمانية أيام وتلصق :

( أولاً ) على باب المحافظة إذا كان العقار فى دائرة اختصاص المحافظة وإلا فعلى باب المديرية والمركز .  
( ثانياً ) على باب دار العمدة أو شيخ الحارة .

( ثالثاً ) على العقار المحجوز أو على مكان ظاهر وقريب فى العقار المحجوز عليه .

وتشمل الإعلانات التى تنشر وتلصق على بيان اليوم المحدد للبيع وعلى العقار وعلى الثمن الأساسى لكل قطعة مع إيضاح أن الدفع يكون فوراً وأيضاً على اسم ولقب طالب البيع وصاحب العقار المحجوز عليه .

مادة ١٣ : يكون البيع فى المحافظة إذا كان العقار فى دائرة اختصاص محافظة وفى المديرية إذا كان العقار فى دائرة اختصاص بلد أو مركز هو عاصمة مديرية وفى المركز فيما عدا ذلك من الأحوال .

ويحصل البيع بالمزاد العلنى على الثمن الأساسى المذكور فى محضر الحجز ويكون ذلك برىاسة المحافظ أو المدير أو المأمور أو من ينوب عنهم ويحضر كاتب .

وينطق الرئيس برسو المزاد على المزاييد الأخير الذى يقدم أعلى عطاء .

ويبيع ثمن البيع فوراً إلا أن لطالب البيع حق المقاصة لصالحه .

وإذا لم يحضر مزايدين ينزل الثمن الأساسى بمقدار ما يراه الرئيس موافقاً ويؤجل البيع إلى جلسة قريبة .

ويذكر فى المحضر الإشكالات التى نشأت والمداولات التى حصلت وبعضى المحضر من الرئيس ومن الكتابب .



**مادة ١٤ :** يعلن عن التأجيلات بالثمن الأساسي الجديد بالنشر عنها في النسخة العربية من الجريدة الرسمية وبإعلانات جديدة تلتصق في الأماكن المذكورة في المادة ١٢ .

**مادة ١٥ :** لا يكون البيع نهائياً إلا بعد التصديق عليه من نظاره الداخلية وإذا لم يحصل التصديق يرد الثمن المدفوع إلى الراسى عليه المزاد ويطرح العقار ثانية في المزاد .

**مادة ١٦ :** تسلم للمشتري بواسطة جهة الإدارة التي باشرت البيع صورة من محضر البيع عليه الصيغة التنفيذية بعد تصديق النظارة وذلك بمجرد الاطلاع على إيصال يثبت دفع ثمن المبيع ورسم نسبي قدرة اثنان في المائة ، ويجوز مع ذلك لطالب البيع الذي يكون قد رسا عليه المزاد أن يطالب بالمقاصة بين دينه و ثمن المبيع طبقاً للقانون .

وعلى المشتري أن يطلب تسجيل عقده في دفاتر تسجيل الرهون .

**مادة ١٧ :** يعطى ثمن البيع بعد تنزيل الرسم النسبي باعتبار اثنين في المائة للدائن بقدر دينه وتعطى الزيادة للمدين .

وإذا وصل إلى علم جهة الإدارة المكلفة بالبيع أن العقار المبيع مأخوذ عليه اختصاصات أو تسجيلات يودع الثمن مع المستندات بقلم كتاب المحكمة المختصة .

**مادة ١٨ :** تسرى المادتان ٧ ، ٨ على الإجراءات الخاصة بالحجز على العقار .

**في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات**

**مادة ١٩ :** إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون ، ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم المصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك .



ويشمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب ويرفق بالطالب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وصورة منه ( إذا كان لم يسبق إعلانه ) .

ويعلن الحكم للمستخدم بأفادة من المصلحة يبين فيها فى الوقت نفسه الحجز الذى وقع والمبلغ الذى ائبني عليه الحجز وكذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه .

وتدفع المبالغ المحجوزة عند طول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب إيصال يحرر على ظهر السند .

وإذا كان الحجز على معاش يقدم الطلب إلى المصلحة المكلفة بالصرف .

مادة ٢٠ : يجوز لمن صدر لصالحه الحكم أن يوقع الحجز على ما للمدين لدى غيره من رعايا الحكومة المحلية ، وذلك بتقديم طلب للمحافظ أو المدير أو مأمور المركز التابع له محل إقامة المحجوز لديه حسب التفصيلات المبينة فى الفقرة الثالثة من المادة الأولى .

ويجب أن يشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وبيان محل إقامة المحجوز لديه بياناً كافياً وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى يوم تاريخ الطلب ويرفق بنسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وبصورة منه ( إن لم يكن سبق إعلانه ) .

ويوقع الحجز بكتاب يسلم إلى المحجوز لديه ويعطى الحكم للمدين ويخبر بالحجز بالطريقة عينها .

ويجب على المحجوز لديه أن يقر لجهة الإدارة التى أرسلت إليه الكتاب بما للمدين فى ذمته وذلك فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ استلامه أيام .

وإذا لم يقرر بذلك فى المدة المذكورة ترد للدائن نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها مع صورة من الكتب التى أرسلت للمحجوز لديه وللمدين .

ولطالب الحجز أن يتخذ فى هذه الحالة الإجراءات القانونية اللازمة لاتمام الحجز .



## أحكام متنوعة

**مادة ٢١ :** إجراءات التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٩٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧<sup>(١)</sup> سالف الذكر تعمل بمعرفة ضابط بوليس يعينه المحافظ أو المدير أو مأمور المركز بقاء على طلب مرقق به نسخة الحكم المفتضى التنفيذ بموجبها وكذلك صورته التى يجب إعلانها ويحرر محضر بالإجراءات ويمضى هذه المحضر من الضابط الذى أجراها .

« وإذا كان يجب إجراء التنفيذ فى محل إقامة أجنبى فيتعين أن يكون ضابط البوليس مصحوباً بمندوب من القنصلاتو التابع لها الأجنبى أو يكون قد حصل بالأهل على تصريح من القنصل ( الغيت هذه الفقرة ضمناً بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٧ ) .

**مادة ٢٢ :** تتبع الإجراءات المنصوص عليها فى هذه اللائحة للحصول على الرسوم المستحقة للمحاكم الشرعية ولتنفيذ قراراتها والتي وإن لم تكن لها صفة الأحكام إلا أنها مع ذلك قابلة للتنفيذ بالطرق الإدارية .

**مادة ٢٣ :** يعمل بهذه اللائحة فى الحال بعد نشرها فى الجريدة الرسمية .

---

(١) تنص المادة ٩٣ المشار إليها على الآتى : تنفيذ حكم بطاعة الزوجة وحفظ الولد عند محرمه وللنفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال الإدارة فى هذه الحالة التعليمات التى تعطى من المحكمة الشرعية الكائن ببلدتها للمحل الذى يحصل التنفيذ فيه .

(\*) وراجع منشور وزارة المصادر فى ١٣ / ٢ / ١٩١٧ بمنع تنفيذ أحكام الطاعة جبراً ، والاكتفاء بقيام رئيس المحكمة أو القاضى المختص بحسب الأحوال بالتأشير بأن يكون التنفيذ بطريق إعلان الزوجة بأن عدم امتثالها للتنفيذ للحكم مسقط لحقها فى النفقة .

(\*) وراجع أيضاً إجراءات دعوة الزوج لزوجته فى الدخول فى طاعته واعتراض الزوجة على هذه الدعوة فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥



## ( رابعاً )

### القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

( المادة الأولى )<sup>(٢)</sup>

تنظر الدعاوى المتعلّقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بتقدير نفقه وقتية له .

(١) الجريدة الرسمية في ١٢/٨/١٩٧٦ - العدد ٣٢ .

(٢) صدر بشأن تطبيق المادة الأولى للكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٧٨ الصادر عن النائب العام بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥ ويرد به :

استفسرت بعض اللجان عن الإجراءات الواجبة الاتباع بشأن الحصول على أمر بتقدير نفقة مؤقتة أعمالا لما تنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات .

ونذبه إلى أنه يتبع في شأن استصدار أمر بتقدير نفقه وقتية لمطالب النفقة مايلي :

١ - إذا أبدى الطلب شفاعته أثناء الجلسة أقيمت في محضرها ، أما إذا أقدم به طلب فيعرض على السيد القاضي للنظر فيه بالقبول أو الرفض ويعطى المطلب على الملف ويودع به ولا يستحق رسم على الطلب في الحاليتين كما لا يستحق أية نفقات .

٢ - إذا أجيب الطلب وقرضت النفقة الوقتية يسوى الرسم على أساس ما فرض ويخضم مالم تحصيله من رسوم عند تقديم صحيفة دعوى النفقة .

٣ - يعطى الطالب صورة تنفيذية من الأمر الصادر بتقدير النفقة للوقتية بدون تقديم طلب ولا يستحق على الصورة رسوم .

٤ - بصدر الحكم النهائي في الدعوى يوقف أثر الأمر بتقدير النفقة المؤقتة وينفذ الحكم الصادر في الدعوى على أن يخضم ما يكون قد حصل من نفقة نفاذا للأمر الرقعي .

وقد أنظمت هذه القواعد فيما بعد المواد من ٣٦٧ إلى ٣٧٠ من كتاب التطبيقات العامة للولايات / للكتاب الثاني / القسم الثاني / ١٩٧٨ .



والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة  
الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين .

#### ( المادة الثانية )

لا يترتب على أى إشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة  
لأى من الديون المشار إليها فى المادة السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم  
التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

#### ( المادة الثالثة )

على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء  
أو الوالدين مما نص عليه فى المادة ( ١ ) من هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك  
وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان ، وذلك من أحد  
فروعه أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها البنك بالمبالغ  
المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

#### ( المادة الرابعة )

استثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور  
أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين  
مما نص على عليه فى المادة ( ١ ) من هذا القانون فى حدود النسب الآتية :

( أ ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفى حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر  
بينهم بنسبة ماحكم به لكل منهم .

( ب ) ٣٥ ٪ للابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ماحكم به لكل منهم .

( ج ) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والأبن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليه ٤٠ ٪ أى  
كان دين النفقة المحجوز من أجله .



#### ( المادة الخامسة )

إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة المطلقة أو الأبناء أو الوالدين من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الاجتماعى أو فروعه أو وحدة الشؤون الاجتماعية الذى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

#### ( المادة السادسة )

لبنك ناصر الاجتماعى استيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه فى حدود المبالغ المأزم بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

#### ( المادة السابعة )

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة وال نقابات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخصم المبلغ الجائز الحجز عليه وفقاً للمادة (٤) من هذا القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول المطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

#### ( المادة الثامنة )

فى حالة التزاحم بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة نفقة الأبناء نفقة الوالدين نفقة الأقارب ثم الديون الأخرى .

#### ( المادة التاسعة )

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر



الاجتماعى نفاذا لحكم أو لأمر مما نص عليه فى هذا القانون صدر بناء على إجراءات  
أو أدلة صورية أو مصطنعة .

( المادة العاشرة )

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون فى القوانين الأخرى .

( المادة الحادية عشر )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ ( أول أغسطس سنة ١٩٧٦ ) .



## تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٧ مارس سنة ١٩٧٦ ، إلى اللجنة التشريعية مشروع قانون بشأن تعديل أحكام بعض النفقات ، فنظرته اللجنة في أجمعها المعقودة في ١١ مارس و ٢٠ من أبريل و ١٦ من مايو سنة ١٩٧٦ ، وقد حضرها السيد المستشار عبد الرؤوف جودة مدير إدارة التشريع بوزارة العدل مندوباً عن الوزارة .

نظرت اللجنة المشروع ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم للشرعية الصادرة بقرار ناظر العقاقية في ٤ أبريل سنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتهم إلا في أحوال خاصة ، معدلاً بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ، وقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فبين لها أن المشروع المذكور قد قصد به واضعه إلى تمكين الزوجة المطلقة والأبناء على تعبير المذكرة الإيضاحية للمشروع - من الحصول على النفقة المقررة المحكوم لهم بها ، من غير تعقيد يؤدي إلى تعثر التنفيذ وسبيل الحصول على المبالغ المستحقة لأصحاب النفقات رأى واضع المشروع أن يناط بينك ناصر الأجمعى وفاء الدينون المستحقة لأى من هؤلاء متى طلب ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر الصادر بالنفقة وكذلك مايدل على تمام الإعلان وتحقيقاً لذلك رأى أن يكون الوفاء بهذه المبالغ المحكوم بها من أحد فروع البنك أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها البنك .



وإذا كانت التشريعات القائمة لا تجيز الحجز على مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما فى حكمها وفاء لدين النفقة إلا فى حدود الربع ( القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ) وإذا كان هذا القدر قد لا يكتفى للوفاء بما هو محكوم به لنزوات هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم وأبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى محكوم بها لبعض الأقارب تزحم مستحقى النفقة ممن قصد المشروع إلى رعايتهم ، لئذ رأى واضعه زيادة مقدار ما يجوز الحجز عليه من هذه المرتبات أو الأجور أو المعاشات بنسب أوردتها المادة الخامسة من المشروع .

وقضلاً عن ذلك فقد أوجبت المادة الثامنة من المشروع على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنفقات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر الصادر بتقرير النفقة وما يفيد تمام الإعلان ، أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

وأوضحت المادة التاسعة من المشروع الحكم فى حالة النزاح بين ديون النفقة والديون الأخرى فجعلت الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة نفقة الأبناء نفقة الأقارب ثم الديون الأخرى .

وإذا جاز أن يكون المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء من غير نوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها فقد نصت المادة السادسة من المشروع على وجوب أن يودع المحكوم عليه بدين نفقه هذا الدين خزانة بنك ناصر الاجتماعى أو فروع أو وحدة للشئون الاجتماعية الذى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها ، فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء وقد أجاز لبنك ناصر الاجتماعى استثناء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لما نص عليه فى المادة الرابعة من المشروع ، بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه .



وكان لا بد من أن يتناول المشروع بالعقاب ، بعد هذه الرعاية لدين نفقة الزوجات أو المطلقات أو الأبناء ، كل من ق وصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذا لحكم أو أمر مما نص عليه في هذا المشروع ، صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة .

ويبين من كل ذلك أن المشروع المعروض ، قصد إلى ما تفياء مما سبقت الإشارة إليه من رعاية الزوجات والمطلقات وكذلك الأبناء لم يأت بجديد ، غير أنه نص على تمكين هؤلاء من الحصول على النفقة المقررة المحكوم لهم بها بعيداً عن أى تعقيد كما ارتفع نسبة ما يجوز الحجز عليه وقاء لدين النفقة في بعض الأحوال إلى ٤٠ ٪ من المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها .

ولذلك توافق اللجنة على المشروع إلا أنها تلاحظ أن تعبير ، على وجه السرعة ، للورد في المادة الأولى من المشروع ، غير سديد لأن هذا التعبير كان اصطلاحاً يحمل آثاراً منصوصاً عليها في قانون المرافعات الملغى حصل الاستثناء عنها وذلك لامعنى للعودة إلى استعماله بالمعنى المقصود فقط في هذا النص ، والمعنى المراد يؤدي بتعبير ، على وجه الاستعجال ولذلك استحسنست اللجنة أن يستبدل بعبارة ، على وجه السرعة ، من نص المادة الأولى من المشروع عبارة ، على وجه الاستعجال ، .

كما أن نص المادة الثانية من المشروع على أن النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل أمر ، ليس فيه جديد ، لأن جميع الأوامر واجبة النفاذ بغير حاجة إلى نص في هذا المشروع ، اكتفاء بالنص العام الوارد في قانون المرافعات ، ولذلك رأت اللجنة حذف عبارة ، أو أمر ، من هذا النص حتى لا يستفاد من النص على الأوامر في هذا المشروع أن النفاذ غير جائز لها بالنسبة للأوامر الأخرى ، كما استحسنست اللجنة أن تجعل نص هذه المادة - بعد التعديل - فقرة أخرى من نص المادة الأولى من المشروع بحيث يكون نصها .

، تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنظور أمامها للدعوى بتقدير نفقة وقتية له .



والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجره  
الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء .

كذلك رأَت اللجنة أن نص المادة الثالثة من المشروع ، وقد تداولت كثيراً من  
شأنه ، غير واضح ، وإذا كن المقصود منه أنه لا يجوز للمحضر وقف إجراءات التنفيذ  
بالنسبة لأى من الديون المشار إليها فى المادة الثانية من المشروع عند تقديم إشكال  
من المحكوم عليه فقد رأَت اللجنة أن تعيد صياغتها على النحو الآتى :

« إذا قدم إشكال فى الأحكام أو الأوامر المشار إليها فى المادة السابقة وجب  
على المحضر أن يعرض الأوراق على قاض التنفيذ ليأمر بالمضى فى التنفيذ أو وقفه ،  
ولا يجوز للمحضر أن يوقف التنفيذ من نفسه ، وهذا هو المراد .

كما رأَت اللجنة أن تطبق وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى  
تخصص لهذا الغرض قد يحد مما ابتغاه واضع المشروع من تيسير حصول المحكوم  
لهم من أصحاب النفقات على المبالغ المستحقة لهم ، ولذلك حذفت اللجنة الفقرة  
الثانية من المادة الرابعة من المشروع .

وإذا كان المشروع قد تخوف من أن يكون القدر الذى تجيز التشريعات السارية  
الحجز عليه من مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما فى حكمها وهو الربع  
وفاء لدين النفقة قد لا يكفى للوفاء بما هو محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين أو  
مطلقاتهم أو أبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى لبعض الأقارب تزحم  
هؤلاء المستحقين فى هذا القدر ، فرفع واضع المشروع مايجوز الحجز عليه وفاء لهذه  
الديون إلى ٤٠ ٪ من المرتبات أو الأجور أو المعاشات ومافى حكمها ( المادة ٥ من  
المشروع ) ، ورغبة من اللجنة فى ألا يزداد هذا القدر عن ذلك إذا وجدت ديون نفقة  
أخرى غير ديون النفقة أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن مما هو منصوص  
عليه فى المادة (٢) من المشروع ، فقد استحسنَت اللجنة أن تضيف إلى نهاية نص  
المادة (٥) من المشروع فقرة جديدة نصها .

« وفى جميع الأحوال لايجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز للحجز عليها ٤٠ ٪ أياً  
كان دين النفقة المحجوز من أجله .



وغنى عن البيان أن رفع الحد الأقصى لما يجوز العجز عليه من المرتبات أو الأجر أو المعاشات وما فى حكمها وقاء لدين النفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء ، استثناء مما تقرره المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه معدلاً بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ . طبقاً لنص المادة (٥) من المشروع - لا يمكن بأى حال أن يؤثر على نسبة ما تجوز الحوالة فيه من هذه المبالغ وهى ربع الباقي منها بعد استئصال الربع للجائز العجز عليه منها أى ١٨,٧٥ ٪ كما تقرر المادة المذكورة محذلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، لأن هذا المشروع لا يمكن أن يكون ناسخاً لهذا الحكم الوارد فى هذه المادة أعتباراً بأن حق العامل فى التنازل عن مرتبه ولو فى صورة حوالة هو حق يملكه أصلاً بغير حاجة إلى نص فى القانون .

ولما كانت عبارة من غير الخاضعين لحكم المادة الواردة فى نص المادة (٦) من المشروع غير دقيقة ، فقد استبدلت اللجنة بها عبارة : من غير ذو المرتبات أو الأجر أو المعاشات وما فى حكمها ، زيادة فى الإيضاح وبياناً للمقصود .

ولما كانت اللجنة قد جعلت المادة الثانية من المشروع فقرة تصاف إلى نص المادة الأولى ، فقد لزم تعديل أرقام مواد المشروع تبعاً لذلك على النحو الوارد فى التقرير .

واللجنة إذ توافق على المشروع ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرفقة .



## المذكرة الإيضاحية

### مشروع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

تعد الأسرة أساس المجتمع ولبنة تكوينه، وتعتبر المرأة نصف المجتمع، ولما كان من الملاحظ أن مستحقات النفقة على الرغم من الحصول على أحكام وأوامر بها من المحاكم المختصة يتعثر تنفيذها وفقاً للإجراءات العادية لتنفيذ الأحكام، فضلاً عما يتكبده من صدر للحكم لصالحه من مشقة ومصاريف باهظة هوفى حاجة ماسة إليها، ولما كانت المرأة التي تعاني الجوع والأم التي جوع صغارها، تفقد في بعض الأحيان مقاومتها الأمر الذي يعرض مجتمعنا لما لا يتفق مع تقاليدنا وأحكام ديننا الحنيف .

ولما كانت رسالة وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم على أساساً على وضع السياسة العامة للرعاية الاجتماعية وإجراء البحوث والدراسات عن المشاكل الاجتماعية المختلفة المتصلة بالأفراد والجماعات كأساس لوضع السياسة العامة في ميادين الخدمات وبصفة خاصة رعاية الأسرة والطفولة والأحداث وغيرهم .

ولذلك قامت الوزارة بإعداد مشروع القانون المرافق الذي يهدف إلى تمكين الزوجة المطلقة والأبناء من الحصول على النفقة المقررة المحكوم بها لهم بعيداً عن التعقيدات التي تؤدي إلى تعثر التنفيذ .

وتنص المادة (١) من المشروع على أن تنظر الدعوى المتعلقة بالنفقة المقررة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء على وجه السرعة، كما أعطت لطالب النفقة الحق في أن يستصدر أمراً من المحكمة المتظور أمامها للدعوى بتقدير نفقة وقتية له .

وتقضى المادة (٢) بأن تكون الأحكام والأوامر الصادرة في هذا النوع من النفقة فضلاً عن أجر الحضانه أو الرضاعة مشمولة بالتنفيذ المعجل بغير كفالة لتطبيقها بمواجهة ضرورات الحياة للمحكوم لهم .



وحتى لا يقوم ما يعرقل عملية تنفيذ هذه الأحكام أو الأوامر من جهة وحماية للمحكوم عليه مما قد يتخذ قبله من إجراءات تنفيذ كيدية من جهة أخرى فقد نصت المادة (٣) على عدم وقف إجراءات التنفيذ الخاصة بالدين الناشئة عن هذه الأحكام أو الأوامر نتيجة للإشكال الذي قد يقيمه المحكوم عليهم على أنه لا يجوز إتمام إجراءات التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

ورغبة فى تيسير الحصول على المبالغ المستحقة لأصحاب النفقات وفقاً لأحكام المشروع فقد نصت المادة (٤) على قيام بنك ناصر الاجتماعي بوفاء الدين المستحق للزوجة أو المطلقة أو الأبناء مما نص عليه فى المادة (٢) منى طلب أى من هؤلاء ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان فقد رضى تحقيقاً لذات الغرض أن يكون الوفاء من أحد فروع البنك إن وجد أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها المبالغ المحكوم بها .

وحتى لا يترتب على قيام بنك ناصر الاجتماعي بهذا الوفاء ما قد يؤثر على امكانياته فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن يكون وفاء البنك فى هذا الشأن فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

ولما كانت التشريعات السارية لاتجيز الحجز على مرتبات العاملين أو أجورهم أو معاشاتهم وما فى حكمها إلا فى حدود الربع ، وكان هذا القدر لا يكتفى أحياناً للوفاء لما هو محكوم به لزوجات هؤلاء العاملين أو مطلقاتهم أو أبنائهم فضلاً عن أنه قد توجد ديون نفقة أخرى لبعض الأقارب تتراحم مستحقى النفقة ممن يرعاهم المشروع فى هذا الربع ، فقد قررت المادة (٥) زيادة ما يجوز الحجز عليه إلى ٤٠ ٪ من المرتب أو الأجر أو المعاش وما فى حكمها كحد أقصى وفقاً للنسب الآتية :

( أ ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة على أن يوزع هذا القدر بينهن فى حالة التعدد

بنسبة ما حكم به لكل منهن .

( ب ) ٣٥ ٪ للأب أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

( ج ) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر .



ومن البديهي أنه في غير حالات التنفيذ التي عرضت لها المادة المذكورة تظل نسبة الربع هي الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه وفقاً لما تقرره التشريعات السارية بالنسبة لمائز الديون التي يجوز الحجز من أجلها .

ولما كان بعض المحكوم عليهم لا يدخلون في عداد من أشارت إليهم المادة (٥) فقد نصت المادة (٦) على وجوب أن يودع المحكوم عليه دين النفقة خزانة بنك ناصر الاجتماعي أو فرعه أو وحدة الشئون الاجتماعية الذي يقع محل إقامته في دائرة أي منها وذلك في الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

وضعامنا الحصول بنك ناصر الاجتماعي على ما قام بوفائه من دين ووفقاً لأحكام المشروع فقد نصت المادة (٧) على حق البنك في استيفاء هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري على أموال المحكوم عليه .

كما ألزمت المادة (٨) الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنفقات المهنية ، أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقاً للمادة (٥) وإيداعها خزانة البنك بمجرد طلبه ذلك ، ودون حاجة إلى إجراء آخر سوى قيام البنك بإرسال صورة طبق الأصل من الصورة للتنفيذ للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان .

وأوضحت المادة (٩) الحكم في حالة التزام بين الديون المشار إليها في المشروع فيما بينها وكذلك بالنسبة للديون الأخرى ، فجعلت الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة ثم نفقة الأبناء ثم نفقة الأقارب ثم الديون الأخرى ، وقد راعى المشروع في ذلك مراتب ديون النفقات المقررة شرعاً من حيث القوة وأولويتها على سائر الديون الأخرى .



ومنعا لكل تصايل قد يلجأ إليه البعض للحصول على مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذا لحكم أو أمر مما نص عليه المشروع صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة فقد نصت المادة (١٠) على عقوبة الحبس في هذه الحالة دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وتتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء الموافقة على السير في إجراءات إصداره .



## ( خامساً )

### القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية<sup>(٥)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

#### ( المادة الأولى )

تختص النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة ، وعلى من يطلب رفع الدعوى أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التي يستند إليها مشفوعة بالمستندات التي تؤيده .

وعلى النيابة العامة بعد سماع أقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قراراً برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ .

ويصدر قرار النيابة العامة المشار إليها مسبباً من محام عام ، وعليها إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

#### ( المادة الثانية )

للنائب العام إلغاء القرار الصادر برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، وله في هذه الحالة أن يستكمل ما يراه من تحقيقات والتصرف فيها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ ، ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

---

(٥) الجريدة الرسمية في ١٩٩٦/١/٢٩ العدد ٤٠٤ مكرر .



#### ( المادة الثالثة )

إنما قررت للنيابة العامة رفع الدعوى على النحو المشار إليه فى المادتين السابقتين ، تكون النيابة العامة هى المدعية فيها ، ويكون لها ما للمدعى من حقوق وواجبات .

#### ( المادة الرابعة )

لايجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى ، أو الطعن فى الحكم الصادر فيها .

#### ( المادة الخامسة )

تنظر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها .

#### ( المادة السادسة )

تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يكون لديها من دعاوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه العسبة والتي لم يصدر فيها أى حكم إلى النيابة العامة المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التى تكون عليها الدعوى .

#### ( المادة السابعة )

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

#### ( المادة الثامنة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤١٦ هـ ( الموافق ٢٩ يناير ١٩٩٦ م )



## مذكورة إيضاحية

### لمشروع قانون بشأن تنظيم إجراءات مباشرة

#### دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية<sup>(\*)</sup>

من المقرر شرعاً أن خير الأمة لا يتأتى إلا بالأمر المعروف والنهي عن المنكر وأن شئون العباد لا يتم صلاحها إلا برد المفسدين منهم على أعقابهم ، ليكون الأمر بين المؤمنين الذين استخلفهم الله في الأرض تعاوناً وتناصره وفلاحاً ، فلا يعثر فيها فساداً ، ولا يتناحرون ، بل يتصامنون انتصافاً ، صونا لمصالحهم المعبرة شرعاً ، وهي مصالح يتعلق بها النفع العام ، وأظهر ما يقع ذلك فيما هو حق لله تعالى أو فيما يكون حق لله تعالى غالباً فيه ، باعتبار أن هذه الحقوق مما يكون صونها والدفاع عنها لازماً ، فإذا أتى بعضهم فعلاً ، كان ينبغي أن يتناهى عنها ، أو نكل عما يعد معروفاً فيما بينهم ، كان لكل مسلم - عالم بالمعروف من المنكر ، لأن الذي لا يعلم لا يلزمه أمر ولا نهي - استعداد القاضى مبلغاً لإياه بوقوع إخلال بحق الله تعالى ، أو بتلك الحقوق التي يكون حقه غالباً فيها ، والشهادة عنده بوقوع هذه المخالفة ، لاتخاذ مايلزم لتقويضها عند ثبوتها ، وتلك هي دعوى الحسبة التي قرر جمهور الفقهاء أنها من فروض الكفاية ، وتتمخض أمراً بمعروف إذا ظهر تركه ، نهياً عن منكر إذا ظهر فعله ، وهي تصدر عن ولاية شرعية غايتها إصلاح بين الناس لوجه الله تعالى .

---

(\*) يراعى أن المذكرة الإيضاحية لا تعد معبرة بالكامل عن أحكام القانون كما صدر ، لما أدخل عليه من تعديلات في مجلس الشعب ، ذلك أن المشروع المقدم من الحكومة كانت تصوره مواد كالآتي :

### المادة الأولى

في جميع الأحوال التي تقام فيها الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحمبة يجب على طالب رفع الدعوى أن يقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التي يستند إليها مشفوعة بالمعتقدات التي تؤيده .

وعلى النيابة العامة بعد سماع أقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قراراً برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ .



على أن أصل الحق في الحصبة ، وإن كان مقررأ شرعأ باعتبارها وسيلة عامة لإقامة المصالح ودرء المفاسد- إلا أن القواعد الإجرائية التي تنظم مباشرتها حقأ وعدلاً ، لا تصدر عن قاعدة كلية لا تقبل تأويلاً ، ولا يمكن إرجاعها إلى نص قطعى

ويصدر قرار النيابة العامة المشار إليه مسببا من عضو نيابة بدرجة معلم عام على الأقل ، وعليها إعلان هذا القرار لذوى الشأن فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

#### المادة الثانية

يكون لذوى الشأن الحق فى التظلم من قرار النيابة العامة برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم به ، وذلك بتقرير فى قلم كذاب المحكمة الابتدائية المختصة ، والمحكمة أن تؤيد قرار النيابة العامة أو تلتفيه ، فإن قررت إلغاء قرار الحفظ كان ذلك تحريكأ للدعوى ، وعليها تحديد جلسة لنظرها أمام دائرة أخرى مع تكليف قلم للكتاب بإعلان النيابة العامة والمدعى عليه بها .

#### المادة الثالثة

إذا قررت النيابة العامة رفع الدعوى ، أو قررت المحكمة تحريكها ، وفقاً لأحكام المادة السابقة ، تكون النيابة العامة هى المدعية فيها ، ويكون لها ما للمدعى من حقوق وواجبات .

#### المادة الرابعة

لا يجوز مقدم البلاغ التدخل فى الدعوى ، أو الطعن فى الحكم الصادر فيها ، ولكن يجوز للمحكمة التى تنتظر الدعوى أو الطعن سماعة كشاهد إذا اقتضت مصلحة القضية ذلك .

#### المادة الخامسة

تنظر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها ، ولا تخضع الدعوى لقواعد انقطاع الخصومة أو تركها ، أو سقوطها ، أو اقتضاؤها بمعنى المدة .  
وتفصل المحكمة فى الدعوى غير مقيدة بملايات النيابة العامة .

#### المادة السادسة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

#### المادة السابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
فى حين أن لجنة القانون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب كانت قد أدخلت بعض التعديلات البسيطة فى صياغة بعض مواد المشروع المقدم من الحكومة بقصد إحكام النصوص وضبطها على نحو ما سيرد تقريرها ، وبعد مناقشة أعضاء مجلس الشعب للمشروع استقر بالوضع الذى صدر به ( أنظر متبذلة مجلس الشعب للثالثة عشرة فى ٢٩ يناير ١٩٩٦ ) .



ثبوتاً ودلالة ، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع من أن يتناولها ولي الأمر بالتنظيم تحقيقاً لمصالح معتبرة شرعاً في تقاريره .

وعلى ضوء ما تقدم تعرض المشروع لتنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة . في مسائل الأحوال الشخصية لأنها هي التي تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية التي ترد إليها أو تستمد منها دعوى الحسبة ، أما في نطاق المعاملات المدنية والتجارية فإنه لا مجال لإعمالها لانقضاء شرط المصلحة الشخصية القائمة فيها كما حددته المادة الثالثة من قانون المرافعات المدنية والتجارية كما أنه لا محل للحسبة في الدعاوى الجنائية إذا ناطت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية بالنيابة العامة دون غيرها رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها باعتبارها صاحبة الدعوى والأمانة عليه والنيابة عن المجتمع في الاضطلاع بها .

هذا وقد جاء تناول المشروع بتنظيم دعوى الحسبة متوخياً ، ألا يخل بأصل الحق فيها ، ولا يحول دون بلوغ مراميها ، لضمان ضبطها فلا يكون اللجوء إليها شططاً أو عتواً ، وابتعاداً بها عن أهدافها ، ولا سرفاً واقعاً فيما وراء حدودها ، بقصد الانتقام أو التشهير ، أو الإرهاب أو الترويع ، بل اعتدالاً وقولماً يجردها من سوء القصد ، ويلزمها إطار المصالح التي تستهدفها شرعاً فلا تجاوزها .

لما كانت ذلك ، وكان الحفاظ على حسن سير العدالة ، والنأي بها عن أن تصبح ساحات المحاكم مجالاً للدخول في الخصومة ، أو اصطناع الدعاوى التي تمس حقوق المواطنين ، وتؤدي إلى ترويعهم ، ودرءا للتعسف في استعمال حق التقاضي الذي كفله الدستور ، قد لفتنى مثل هذا التنظيم لدعوى الحسبة على النحو المائل في المشروع على أن يتحقق ذلك من عدة نواح ، حرص المشروع على أن يوليها ماتنتحه من الاعتبار .

أولها : أن يكون تقديم دعوى الحسبة في المسائل التي نتناولها وهي مسائل الأحوال الشخصية مسبقاً بإجراء تحقيق بشأنها يكون محيطاً بعناصرها الواقعية والقانونية ، تحرياً لمقاصدها ، وتبلياً لقيامها على الحق ، أو مجاوزتها لأهدافها إفكاً والثواء ، ومن ثم قدر المشروع أن يعرض أمرها أولاً على النيابة العامة في شكل بلاغ



يقدم إليها في شأن الأمر المدعى مخالفته لحق الله تعالى أو لتلك الحقوق التي يكون حقه غالباً فيها ويشترط ألا يكون هذا البلاغ قولاً مرسلًا مجرداً من أسبابه أو مستنداته ، بل يكون مقترناً بها ، لتجبل النيابة العامة بصرها في عناصره جميعاً توصلاً لصديقها أو بهتانها ، وتقريباً لاستقرانها على الحق أو ولوغها في اللبائل - على ضوء مضمونها وأبعادها .

بل إنه تقدير لخطورة هذا التحقيق ومذاه نص المشروع على أن يصدر القرار فيه - ويعد سماع أقوال ذوي الشأن جميعهم - من عنصر نيابة عامة بدرجة محام عام على الأقل سواء كان القرار الصادر عنه متضمناً حفظ البلاغ أو منتحبها إلى رفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

ثانيها : أن قرار النيابة العامة بحفظ البلاغ أو برفع الدعوى لا يعتبر فصلاً نهائياً في شأن الحقوق المدعى بها في بلاغ الحسبة ، ومن ثم أجاز المشروع لكل ذي شأن التظلم منه أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ، فإذا أنهت المحكمة إلى إلغاء قرار الحفظ كان ذلك منها تحريكاً للدعوى وعليها تحديد جلسة لنظرها أمام دائرة أخرى مع تكليف قلم الكتاب بإعلان النيابة العامة ، والمدعى عليه بها وهي ماينى أن قرار النيابة بالحفظ لا يخلق الطريق أمام دعوى الحسبة ولا يوصد أبوابها إلا إذا تأيد بقضاء من المحكمة الابتدائية التي طعن أمامها في هذا القرار .

ثالثها : أن اتصال دعوى الحسبة بالمحكمة الابتدائية المختصة سواء بعد تحريكها بقرار منها ، أو بعد رفعها إليها بقرار من النيابة العامة لاينى أن تتفصل النيابة العامة عن هذه الدعوى أو نزول صلتها بها ، بل تقوم فيها بدور المدعى مقدم البلاغ ، بافراض نيابتها عنه ، وعن كل ذي شأن ، نيابة مصدرها المباشر نص القانون ، وغايتها مواءة نظر الحقوق المثارة فيها ، والدفاع عنها ، بكل الوسائل التي تملكها ، ثم السعى بالخصومة إلى نهاية مطافها ، بما في ذلك ضمان حقها في الطعن على الحكم الصادر فيها ، وهو ما يتسق وما أنتهى إليه التطور التشريعي في مصر - من اعتبار النيابة العامة أداة لحماية القانون ، وحارسة للشرعية ، وقوامة على طلب



الحماية القضائية لمصالح المجتمع ، وخصماً عادلاً وشريفاً يمثل المصالح العام ويسعى إلى تحقيق موجبات القانون ، وخاصة بعد أن تنامي دورها في الخصومة المدنية ، ونيط بها رفع بعض الدعاوى أو التدخل فيها لمصالح الجماعة .

هذا وقد حرص المشرع مع ذلك على عدم الإخلال بحق مقدم بلاغ الحسبة في أن يدلى بشهادة أمام المحكمة التي تنتظر الدعوى أو الطعن كلما كان طلبها منه مفيداً في تقديرها .

رابعها : أنه إذا كانت دعوى الحسبة دعوى ذات طبيعة خاصة ووسيلة عامة لإقامة المصالح ودرء المفاسد ، كان لزاماً على المشروع بهذه المثابة ألا تخضع الخصومة فيها لقواعد الانقطاع أو الترك أو السقوط أو الانقضاء بمعنى المدة المقررة في قانون المرافعات ، وألا تقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى بطلبات النيابة العامة .

ويتشرف وزير العدل بعرض المشروع على مجلس الوزراء ، رجاء التفضل لدى الموافقة باتخاذ إجراءات استصداره .

تحريراً في ١٩٩٦/١/٢٣

وزير العدل



## تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية

أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٦ ، إلى اللجنة ، مشروع قانون بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية ، فعمدت اللجنة اجتماعاً لفظه في ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٦ ، حضره السيد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، والسيد المستشار عادل فوده مساعد وزير لشئون التشريع .

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر الدستور ، ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والإجراءات المتعلقة بها والمصادرة بالرسوم بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

وبعد أن استمعت اللجنة إلى مناقشات السادة الأعضاء وإيضاحات الحكومة ، تبين لها :

أن الحسبة كما عرفها الفقهاء ، وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن المقرر شرعاً أن خير الأمة لا يتأني إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن شلن العباد لا يتم صلاحها إلا برء المفسدين منهم على أعقابهم ليكون الأمر بين المؤمنين الذين استخلفهم الله في الأرض وتعاونوا وتناصروا وقلاها ، فلا يعيش فيها فساداً ولا يتناحرون بل يتضامنون صوناً لمصالحهم المعتمدة شرعاً ، وهي مصالح تتعلق بها النفع العام .

وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم :

﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .



وقال أيضاً في محكم كتابه :

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْسِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ  
عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ .

وقد اتفق اجماع فقهاء المسلمين على مشروعية الحسبة ، ووجوبها لما تقتضيه  
من القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقديما كان المحتسب هو الذي يباشر  
ولاية الحسبة باعتبارها ولاية مستقلة عن ولايتي المظالم والقضاء وقد اتسعت أعماله  
حتى أصبحت ولاية الحسبة ولاية خاصة شملت كل أمر بالمعروف ونهي عن المنكر .

وفي الوقت الراهن فإن المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية قد أناطت  
بالنيابة العامة في مصر ، دون غيرها ، رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها باعتبارها  
صاحبة الدعوى والأمانة عليها ، والنائبية عن المجتمع في الاضطلاع بها .

وفي المعاملات المدنية والتجارية ، شرط المصلحة أساس قبول أى دعوى وفقاً  
لما تقتضيه المادة الثالثة من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

أما مسائل الأحوال الشخصية فتحكمها قوانين ، ومالم يرد في شأنه نص من  
هذه المسائل فقد استقر الفقه والقضاء فيها على أنها تستمد من قواعد الشريعة  
الإسلامية .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تشريع ينظم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة  
في مسائل الأحوال الشخصية لأنها هي التي وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية التي ترد  
إليها أو تستمد منها دعوى الحسبة ، وقد توخى مشروع القانون ألا يخل بأصل الحق في  
تلك الدعوى ولا يحول دون بلوغ مراميها ، مستهدفاً في ذلك ضبط الأمور بحيث  
لا يكون اللجوء إليها ابتغاء انتقام أو تشهير أو أرهاق أو ترويع ، وإنما ابتغاء ما شرعه  
الله من أمر بالمعروف ونهي عن منكر ، ذلك أن الحفاظ على حسن سير العدالة  
والنأى عن أن تصبح ساحات المحاكم مجالاً للدند في الخصومة أو اصطناع الدعاوى  
التي تمس حقوق المواطنين أمر ينبغي على ولي الأمر أن يضطلع به حفاظاً على حق  
الشارع وحق المواطنين مما .



## ومن أهم أهداف مشروع القانون :

١ - أن يكون تقديم دعوى الحسبة مسبقاً بإجراء تحقيق بشأنها يكون محيطاً بعناصرها الواقعية والقانونية تحريماً لمقاصدها وتقييماً لقيامها على الحق أو مجاوزتها لأهدافها إفاًكاً والتواء ، فأوجب مشروع القانون أن يعرض الأمر على النيابة العامة - دون غيرها - فى بلاغ يقدمه صاحب الشأن مرفقاً به أسبابه ومستنداته لتتولى النيابة العامة بوصفها ممثلة للمجتمع بأسره الأمانة على مصلحه تحقيق الموضوع برمته ثم بعد سماعها لأقوال ذوى الشأن جميعهم تصدر قرارها الذى أوجب مشروع القانون أن يكون صادراً من أعلى الدرجات فى النيابة العامة ( بدرجة محام عام على الأقل ) ، فإن كان قرارها منتهياً إلى رفع الدعوى أحالتها إلى جهة القضاء المختصة ، وإن كان قرارها بالحفظ أصدرت قرارها بذلك ، وفى الحالتين فإن على النيابة العامة أن تعلن القرار لذوى الشأن فى خلال أيام ثلاثة من تاريخ صدوره .

٢ - أجازت المادة الثانية من مشروع القانون لذوى الشأن أن يتظلموا من قرار النيابة العامة سواء أكان ذلك القرار يرفع الدعوى أم بالحفظ وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم به فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة التى لها أن تؤيد القرار أو تلغيه ، فإن التغه كان عليها أن تحدد جلسة لنظر الدعوى أمام دائرة أخرى ، وهو ضمانات أساسية أتاح بها المشروع لصاحب الشأن أن يلجأ للقضاء فى سبيل بلوغ حقه ودرء الأذى مظنة قد تساوره .

٣ - ولما كان المستقر عليه فقها وقضاء أن دعوى الحسبة إنما تتعلق بمصلحة الجماعة ، وكانت النيابة العامة هى المنوطة لطلب الحماية القضائية لهذه المصلحة فقد نصت المادة الثالثة من مشروع القانون على أنه لايجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى أو الطعن على الحكم الصادر فيها وإن أجازت للمحكمة التى تنتظر الدعوى أو الطعن سماعه كشاهد وذلك تحقيقاً للعالة وابتغاء الوصول إلى الحقيقة المنشودة .

٤ - نصت المادة الخامسة من مشروع القانون على إجراءات نظر الدعوى مقررة أنها ينبغي أن تنتظر فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها ، وأن الدعوى لا تخضع لقواعد انقطاع الخصومة أو تركها



أو سقوطها أو انقضاءها بمعنى المدة وذلك منعاً لإطالة أمد التقاضى وضماناً لاستقرار الأوضاع وحماية لحقوق المجتمع والمواطنين فى دعاوى الحسبة .

٥- إن هذا الحكم يخضع للطعن فيه طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وهى ضمانات أساسية أخرى أضافها المشروع فى هذا المجال حماية منه لحق المجتمع الذى تمثله النيابة العامة أو للمدعى عليه .

وهكذا ، فإن مشروع القانون إنما نظم دعوى الحسبة ، التى هى فرض كفاية استمدت من قول الله تعالى فى كتابه الكريم ومن إجماع الفقهاء وما جرت عليه أحكام القضاء لتنظيماً يكفل عدم الشطط وحتى لا تكون نكلة لدرويع الآمدين وإنما إرجاعها للهدف من تقريرها وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد أدخلت اللجنة بعض تعديلات فى صياغة بعض المواد بغرض إحكام النصوص ومنبسطها .

واللجنة إذ توافق على مشروع القانون ، ترجو المجلس المقرر الموافقة عليه معدلاً بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة



( سادساً )

## مستخرج من قانون المرافعات المدنية والتجارية

القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١

### بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية

#### فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية <sup>(١)</sup>

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ : تضاف نصوص إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر  
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فى كتاب رابع عنوانه : فى الإجراءات المتعلقة بمسائل  
الأحوال الشخصية ، .

مادة ٢ : لا يخل تطبيق القواعد المقررة فى النصوص المرافقة بالأحكام  
التي نص عليه القانون المدنى فى تنازع القوانين من حيث المكان .

مادة ٣ : تحال جميع الدعاوى المرفوعة عند العمل بهذا القانون إلى  
المحكمة المختصة وفقاً لأحكامه بالحالة التي هى عليها ويغير إجراءات ويدون رسوم  
جديدة وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بالجلسة التي تحدد لنظرها .

ولاتسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً  
أو الدعاوى الموجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣/٨/١٩٥١ - العدد ٧٣ . والكتاب الرابع الذى لبقى عليه قانون المرافعات للحالى  
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ينقسم إلى قسمين قسم خاص بتطبيق أحكامه على الأجانب وهو المتعلق بمسائل  
الأحوال الشخصية ، وقسم تطبيق أحكامه على الأجانب والمصريين على السواء ، وهو المتعلق بالإجراءات  
التي تتبع فى مسائل الولاية على المال التي كان ينظمها قانون المحاكم الحسبية .



وتسرى المواعيد التي استحدثتها هذا القانون من تاريخ العمل به .

**مادة ٤ :** يلغى المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية والمرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية .

ويلغى الكتابان الثاني والثالث من قانون المحاكم الحمسية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً للأحكام المقررة في النصوص المرافقه لهذا القانون .

**مادة ٥ :** على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعل به من ١٥ سبتمبر ١٩٥١ .

ونأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ ( ١٥ أغسطس ١٩٥١ ) .



## الكتاب الرابع

### فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

#### الباب الأول

#### أحكام عامة

##### الفصل الأول

#### قواعد الاختصاص العام للمحاكم المصرية

#### فى مسائل الأحوال الشخصية للأجانب

(المواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧) <sup>(١)</sup>

##### الفصل الثانى

#### إجراءات المرافعة

#### والفصل فى الدعوى

مادة ٨٦٨ <sup>(٢)</sup> : تتبع فى مسائل الأحوال الشخصية القواعد المقررة فى

قانون المرافعات مع مراعاة القواعد التالية :

---

(١) المواد من ٨٥٩ إلى ٨٦٧ ألغيت بنص المادة الأولى من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٦٨/٥/٩ - العدد ١٩ ) .

(٢) المادة ٨٦٨ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتى : " تتبع الأحكام الواردة فى المواد التالية ما لم ينص على غير ذلك فى هذا الكتاب " .



**مادة ٨٦٩<sup>(١)</sup> :** يرفع الطلب إلى المحكمة بعريضة تودع قلم الكتاب تشمل فضلاً عن البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ بياناً كافياً لموضوع الطلب والأسباب التي يستند إليها وأن تشفع بالمستندات التي تؤيده وأوراق التحقيق الذي أجرته النيابة فيه إذا كان الطلب مقمماً منها .

**مادة ٨٧٠<sup>(٢)</sup> :** يحدد رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها . ويعلن قلم الكتاب ورقة التكاليف بالحضور ويجب أن تشمل الورقة على ملخص الطلب .

**مادة ٨٧١ :** تنتظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علناً .

**مادة ٨٧١ مكرراً<sup>(٣)</sup> :** إذا لم يحضر المدعى عليه الجلسة الأولى حكمت المحكمة في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه ، على أنه يجوز للمدعى أن يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن إليها خصمه مع إعداده بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً ويصبح هذا الإعذار وجوبياً على المدعى إذا حضر بعض المدعى عليهم ولم يحضر البعض الآخر .

وتجوز المعارضة في كل حكم يصدر في الغيبة إذا لم يعتبره القانون بمثابة حكم حضوري ، أو إذا لم يمنع الطعن فيه بالمعارضة ، ويعتبر الطعن في للحكم الغيابي بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة .

**مادة ٨٧٢ :** يرفع التظلم من الأوامر على عرائض إلى المحكمة منعقدة بهئية غرفة المشورة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٦٩ ويكون قرارها نهائياً .

---

(١) عدلت المادة ٨٦٩ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ( الجريدة الرسمية في ١/٦/١٩٩٢ - العدد ٢٢ مكرراً ) بأن تسهل فيها الإحالة إلى المادة ٩ بالإحالة إلى المادة ١٠ .

(٢) المادة ٨٧٠ مستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وكان نصها قبل التعديل كالآتي : : يحدد رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها ، ويعلن قلم الكتاب ورقة التكاليف بالحضور التي يجب أن تشمل على ملخص الطلب بالطريق المعتاد إلا إذا نص في الأمر على الإعلان بطريق البريد وفقاً لما هو مبين في المادة ١٦ ومابعداً بالطريق الإلزامي .

(٣) المادة ٨٧١ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .



**مادة ٨٧٣ :** للمحكمة أن تعدل عما اتخذته قاضى الأمور الوقفية من الإجراءات الوقفية ، أو التحفظية ، أو أن تأمر باتخاذ إجراءات أخرى ، كما يجوز لها أن تعدل ، أو تلغى كل إجراء وقفي تكون قد أمرت به .

**مادة ٨٧٤ :** ميعاد المعارضة ثمانية أيام من تاريخ إعلان الحكم .

**مادة ٨٧٥<sup>(١)</sup> :** ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة ، أو من اليوم الذى يحكم فيه باعتبار المعارضة كأى لم تكن إذا كان الحكم غيابياً .

**مادة ٨٧٦ :** ميعاد الطعن بالنسبة لذوى الشأن الذين ليس لهم موطن فى مصر ثلاثون يوماً للمعارضة وستون يوماً للاستئناف ولا يضاف إليه ميعاد مسافة .

**مادة ٨٧٧ :** ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وتتبع فى تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها ما نص عليه فى المادة ٨٧٠ .

**مادة ٨٧٨ :** ينظر الاستئناف فى غرفة المشورة على وجه السرعة وتتبع المحكمة الاستئنافية فى نظره الإجراءات المبينة فى المادة ٨٧١ .

**مادة ٨٧٩ :** يرفع الالتماس على الوجه المبين فى المادة ٨٦٩ وتفصل فيه المحكمة وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٨٧٠ ، ٨٧١ .

**مادة ٨٨٠<sup>(٢)</sup> :** ميعاد الالتماس عشرة أيام تبده وفقاً لما نص عليه فى المادة ٢٤٢ .

---

(١) المادة ٨٧٥ مستبذلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وكان نصها قبل التعديل كالتالى :

، ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غيابياً وميعاد الاستئناف بالنسبة للذات العام ستون يوماً . .

(٢) عدلت المادة ٨٨٠ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بأن تستبدل الإحالة فيها إلى المادة ٢٤٢ بالإحالة إلى المادة ٤١٨







## الفصل الثالث

### فى

## تنفيذ الأحكام والقرارات

مادة ٨٨٦ : الأمر بالإجراءات الوقتية واجب النفاذ فى جميع الأحوال .

مادة ٨٨٧ : النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاع ، أو للسكن أو تسليم الصغير .

مادة ٨٨٨ : تنفذ للقرارات والأحكام بالطرق المقرره فى الكتاب الثانى إذا اقتضى ذلك الحجز على الأموال وبيعها وما عدا ذلك من الأحكام والقرارات ينفذها المعارنون الملحقون بالمحكمة بالطريق الإدارى إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

مادة ٨٨٩ : يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بضم الصغير وحفظه ، أو تسليمه لأمين قهراً ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال للتنفيذ فى ذلك ما يأمر به قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل التنفيذ .

وتجوز إعادة تنفيذ الحكم كلما اقتضى الحال ذلك .

مادة ٨٩٠ : يحصل التنفيذ المذكور فى المادة السابقة وكذلك تنفيذ ما عدا ما نص عليه فى المادة ٨٨٩ من الأحكام والقرارات بمعرفة جهات الإدارة ، أو من يعينه وزير العدل لذلك .



## الباب الثانى

### فى

## الإجراءات الخاصة بنظام الأسرة

### الفصل الأول

#### فى علاقات الزوجية وحضانة الأولاد وحفظهم

مادة ٨٩١ : يرفع الاعتراض على الزواج إلى المحكمة الابتدائية التى  
يجرى فى دائرتها توثيق بصحيفة تعلن بناء على طلب المعارض إلى طرفى العقد  
والى الموثق وتشمل على بيان صفة المعارض وموطنه المختار فى البلدة التى بها مقر  
المحكمة وسبب اعتراضه وحكم القانون الأجنبى الذى يستند إليه .

ويوقف إعلان الصحيفة إتمام توثيق الزواج حتى يفصل نهائياً فى الاعتراض .

وتفصل المحكمة فى الاعتراض على وجه السرعة .

ويجوز للمحكمة فى حالة الحكم برفض الاعتراض أن تحكم بالزام المعارض  
من غير الوالدين بالتعويضات إن كان لها وجه .

مادة ٨٩٢ : يرفع التظلم عن امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج ، أو  
عدم اعطائه شهادة مثبتة للامتناع إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التى  
يجرى فى دائرتها التوثيق .

مادة ٨٩٣ : إذا طلب الحجر على أحد طرفى العقد وكان قانون بلده  
يجعل الحجر سبباً لزوال أهليته للزواج ، فللنيابة العامة أن تأمر الموثق بوقف إتمام  
توثيق العقد حتى يفصل نهائياً فى طلب الحجر .

ويجوز التظلم من أمر النيابة على الوجه المبين فى المادة السابقة .

مادة ٨٩٤ : إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بأن تحصل المرأة



المتزوجة على إذن زوجها لمباشرة حقوقها ورفض الزوج ذلك الإذن فللزوج بعد إنذار الزوج بأربعة وعشرين ساعة أن تطلب الإذن لها بذلك من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن الزوج .

وفصل في هذا الطلب على وجه السرعة بقرار غير قابل للطعن .

سادة ٨٩٥<sup>(١)</sup> : يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية ، وكذلك طلب بطلان الزواج ، أو التفريق الجسماني ، أو التطلق ، أو المتعة ، إلى المحكمة الابتدائية للكائن بدائرتها موطن المدعى عليه .

سادة ٨٩٦ : قبل تحقيق طلب التفريق ، أو التطلق يحدد رئيس المحكمة موعداً لحضور الزوجين شخصياً أمامه ليصلح بينهما ويطنهما بهذا الموعد قلم الكتاب ، فإذا تخلف المدعى عن الحضور اعتبر طلبه كأن لم يكن وذلك بقرار من الرئيس يثبت في محضر ، وإذا تخلف المدعى عليه جاز للرئيس تحديد موعداً آخر لحضوره ، ويسمع الرئيس أقوال كل من الزوجين على حده ثم أقوالهما مجتمعين ، وإذا تخلف المدعى عليه أو لم يتم الصلح يعضى الرئيس في تحقيق طلب التفريق ، أو التطلق بنفسه ، أو بواسطة من يندبه لذلك من أعضاء الدائرة ويأمر بالإجراءات التحفظية ، أو الوقفية التي يراها لازمة للمحافظة على مصالح كل من الزوجين والأولاد ويوجه خاص الإذن للزوجة بالإقامة في منزل يتفق عليه الطرفان ، أو يعينه من تلقاء نفسه والأمر بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وتقدير نفقة وقفية .

سادة ٨٩٧ : لكل من الزوجين بمجرد رفع دعوى التطلق ، أو التفريق ويأمر يصدر من رئيس المحكمة ويكون قابلاً للطعن أن يتخذ لضمان حقوقه فيما يتعلق بالأموال الإجراءات التحفظية التي يجيزها قانون البلد الواجب تطبيقه .

سادة ٨٩٨ : يجوز للمدعى عليه أثناء نظر الدعوى أن يرفع طلباً عارضاً بالتفريق الجسماني ، أو التطلق وفي هذه الحالة لا تعاد إجراءات السعى في الصلح .

(١) المادة ٨٩٥ مستبعدة بالتقنين رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وكان نصها قبل التحديل كالآتي :

يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجة ، وكذلك طلب بطلان الزواج ، أو التفريق الجسماني أو التطلق إلى المحكمة الابتدائية للكائن بدائرتها موطن المدعى عليه .



**مادة ٨٩٩ :** لا يجوز توجيه اليمين إلى أحد طرفي الخصوم عن الوقائع التي بنيت عليها الدعوى ولا تجوز فيها سماع شهادة الأولاد .

**مادة ٩٠٠<sup>(١)</sup> :** استثناء من حكم المادة ٨٧٤ إذا لم يكن المدعى عليه في دعاوى بطلان الزوج والتفريق الجثمانى والتطليق قد أعلن لشخصه ولم يكن له موطن معروف في جمهورية مصر العربية ، أو في الخارج وجب نشر ملخص الحكم مرتين في صحيفة يومية يعيها رئيس المحكمة بأمر على عريضة ، ويجب أن يمضى بين النشرتين ثلاثون يوماً على الأقل ، وتكون المعارضة مقبولة في الستين يوماً التالية لآخر نشرة .

**مادة ٩٠١ :** لا يقبل الطعن من النيابة العامة في مسائل الزوجية إلا في الأحكام الصادرة في بطلان الزواج .

**مادة ٩٠٢ :** تختص المحكمة التي أصدرت الحكم بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الزوجين وتكون متعلقة بالأثار المترتبة على الحكم بالطلاق ، أو التطليق ، أو التفريق سواء بالنسبة لحقوق كل منهما قبل الآخر أم بالنسبة لحفظ الأولاد ، أو نفقتهم .

**مادة ٩٠٣ :** مع عدم الإخلال بما نص عليه في هذا الكتاب ترفع الدعاوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين ، أو الناشئة عن الزواج ، أو الدعاوى المتعلقة بضم الأولاد وحفظهم وتربيتهم إلى المحكمة للكائن بدانترها موطن للزوجة أو الصغير حسب الأحوال .

**مادة ٩٠٤ :** إذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز التفريق ، أو التطليق

---

(١) المادة ٩٠٠ متبذلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

استثناء من حكم المادة ٨٧٤ إذا لم يكن المدعى عليه في دعاوى بطلان الزواج والتفريق الجثمانى والتطليق قد أعلن لشخصه ولم يكن له موطن معروف في مصر أو الخارج وجب نشر ملخص الحكم ثلاث مرات في صحيفة يومية يعيها رئيس المحكمة بأمر على عريضة .

ويجب أن يمضى بين كل نشره وأخرى ثلاثون يوماً على الأقل ، وتكون المعارضة مقبولة في الستين يوماً التالية لآخر نشره ،



بالتراضى يقدم الطلب به إلى رئيس المحكمة وعليه أن يسعى المصلح بينهما وفقاً للمادة ٨٩٦ ، فإذا لم ينجح مسعاه يثبت إتفاق الزوجين على التطليق ، أو التفريق والشروط الخاصة بهما والأولاد في محضر ويأمر بإحالة على المحكمة للتصديق عليه .

## الفصل الثانى

### فى إثبات النسب والإقرار به وإنكاره

مادة ٩٠٥ : ترفع الدعاوى بإثبات النسب وفقاً للأحكام والشروط فى المواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع فى إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور .

ويقدم الطلب إلى المحكمة الابتدائية التابع لها موطن المدعى .

مادة ٩٠٦ : يتبع فى قبول دعوى إنكار النسب وإثباتها والمواعيد التى ترفع فيها والآثار التى تترتب عليها القواعد والأحكام التى يقرها قانون البلد الواجب التطبيق .  
وتوجه الدعوى إلى الأب ، أو الأم على حسب الأحوال وإلى الوالد الذى أنكر نسبه ، فإذا كان قاصراً تعين أن يقام وصى خصومه .

مادة ٩٠٧ : تكون مدة التقادم للدعاوى المتعلقة بالحقوق المالية المترتبة على إثبات النسب خمس عشرة سنة مالم ينص القانون الواجب التطبيق على مدة أقل .

مادة ٩٠٨ : يحصل الإشهاد بالإقرار بالنسب أمام الموثق ويصدق عليه ويقدم طلب التصديق إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بذلتقتها موطن المشهد مشفوعاً بالأوراق التى يوجب قانون البلد الواجب التطبيق تقديمها .

مادة ٩٠٩ : يصدق رئيس المحكمة على الإقرار بأمر يصدره على الطلب ذاته بعد التحقق من توافر الشروط والأحكام التى يوجبها قانون بلد الطالب لقبول الاعتراف وصحته وترتيب آثاره عليه .

وتتبع فى شأن الأمر ما نصت عليه المادة ٩١٦ .



**مادة ٩١٠ :** ترفع المنازعة في الإقرار بالنسب إلى المحكمة الابتدائية التي جرى فيها التصديق على الإقرار وذلك في الأحوال التي يجيزها قانون البلد ومن الأشخاص الذين يعينهم ذلك القانون .

### الفصل الثالث

### في التبني

**مادة ٩١١ :** إذا كان قانون بلد الشخص الذي يريد التبني وقانون بلد الشخص المراد تبنيه يجيزان التبني يثبت التبني بمحضر يحرر لدى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها موطن أحدهما ويدون في هذا المحضر أقرارات الطرفين شخصياً بعد التحقق من توافر الشروط والأحكام التي ينص عليها القانونان المذكوران لانعقاده وصحته .

**مادة ٩١٢ :** إذا كان الشخص الذي يريد التبني وصياً ، أو قيمياً ، أو ولياً على الشخص المراد تبنيه فلا يجوز تحرير محضر التبني إلا بعد تنحي طالب التبني عن وصايته ، أو قوامته ، أو ولايته وتعيين من يحل محله فيها ويشترط أن يكون قد قدم حساباً عن إدارته مال القاصر وصدقت عليه المحكمة المختصة .

**مادة ٩١٣ :** يقدم محضر التبني للمحكمة للتصديق عليه ، وذلك بطلب من أحد ذوي الشأن .

**مادة ٩١٤ :** يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالتصديق على التبني على بيان لأسماء الطرفين وألقابهم والاسم واللقب الجديدين للشخص المتبني .

**مادة ٩١٥ :** لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز الطعن بالاستئناف من النيابة إلا إذا كان الحكم صادراً بالتصديق على التبني .

**مادة ٩١٦ :** يجب أن ينشر ملخص الحكم القاضي بالتصديق على التبني ثلاث مرات في مدى تسعين يوماً في صخيفتين يوميتين تعيينهما المحكمة .



**مادة ٩١٧ :** يؤشر بمنطوق الحكم بناء على طلب نوى الشأن خلال التسعين يوماً التالية لسدوره على هامش دفتر مواليد الجهة التى بها محل ميلاد المتبنى ، ويؤشر أيضا بعضهم الحكم على هامش شهادة الميلاد ، فإذا كان المتبنى قد ولد فى الخارج وجب تسجيل الحكم فى دفتر يعد لذلك فى قلم كتاب محكمة القاهرة .

**مادة ٩١٨ :** تختص المحكمة التى أصدرت الحكم بالتصديق على التبنى بنظر الدعوى بطلان التبنى ، أو الحكم بالتصديق عليه ويدعوى الرجوع فى التبنى .  
وتفصل المحكمة فيها وفقاً للأحكام والشروط التى ينص عليها قانوننا بلدى الطرفين ويتبع فى شأن الحكم الذى يصدر فيها ما نص عليه فى المادتين السابقتين .

### **الفصل الرابع**

### **فى النفقات**

**مادة ٩١٩ (١) :** تختص محكمة المواد الجزائية بنظر دعاوى نفقة الأقارب والأسهار ونفقة الصغير ونفقة أحد الزوجين على الآخر وأجره الحضانة والرعاية ويكون حكمها انتهائياً إذا لم يزد ما يطلب الحكم به على ثلاثمائة جنيه سنوياً ، أو لم يحكم بأكثر من ذلك إذا كان الطلب غير معين .  
يفصل فى الدعوى على وجه السرعة .

**مادة ٩٢٠ :** تختص المحكمة التى تنظر دعوى الطلاق ، أو التخليق ، أو التفريق الجثمانى دون غيرها بالفصل فى طلب النفقة المرفوع من أحد الزوجين على الآخر .

**مادة ٩٢١ :** المستحق للنفقة أن يستصدر أمراً من المحكمة المنطور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له وبالحجز على مايكون للمدعى عليه من مرتب أو دخل فى الحدود المصرح بها قانوناً ، ويشتمل الأمر على تخصيص قدر من المحجوز للطالب بما يفى بحاجته وأذنته يقضه إلى أن يحكم فى الدعوى .

---

(١) عدلت المادة ٩١٩ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة ثلاثمائة جنية بعبارة مئتين جنيها .



## الفصل الخامس

### فى الولاية على النفس

**مادة ٩٢٢ :** تختص المحكمة الابتدائية للكانن فى دائرتها موطن الولى ، أو سكنه إذا لم يكن له موطن معروف بالحكم بسلب الولاية ، أو وقفها ، أو الحد منها .

**مادة ٩٢٣ :** يحيل رئيس المحكمة الطلب على النيابة العامة لتحقيق ما هو منسوب للولى وتحرى حالة أسرة المشمول بالولاية وسيرة أقربائه المعروفين .

**مادة ٩٢٤ :** لرئيس المحكمة - بعد سماع أقوال النيابة - أن يأمر بتسليم المشمول بالولاية مؤقتاً لأمين ، أو لأحدى المؤسسات الاجتماعية ، وله أن يقرر منع الولى مؤقتاً من مباشرة كل ، أو بعض حقوقه ، أو يتخذ بوجه عام ما يراه لمصلحة المشمول بالولاية من الإجراءات الوقتية :

**مادة ٩٢٥ :** لأقرباء المشمول بالولاية ممن لم يسبق سلب ولايتهم الحق فى تقديم ملاحظاتهم شفها ، أو كتابة فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولوأمام محكمة الاستئناف .

**مادة ٩٢٦ :** إذا قضت المحكمة بسلب الولاية ، أو وقفها عهدت بهإلى من يلى المحكوم عليه فيها وفقاً لقانون بلد المشمول بالولاية ، فإن أمتنع ، أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بها لأى شخص آخر ولو لم يكن قريباً للصغير متى كان معروفاً بحسن السمعة وصالحاً للقيام على تربيته ، أو أن تعهد به لأحد المعاهد ، أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض وتكبح فى حالة الامتناع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩٨٨ .

وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية عهنت بمباشرة الحقوق التى حرمت الولى منها إلى أحد الأقارب ، أو إلى شخص مؤتمن ، أو إلى معهد ، أو مؤسسة على حسب الأحوال .

**مادة ٩٢٧ :** إذا كان من أقيم على المشمول بالولاية ليس من أصحاب



الولاية على ماله بمقتضى قانون بلده سلم إليه المال بوصفه مديراً مؤقتاً ويحذر بذلك محضر جرد وفقاً لأحكام المادة ٩٦٥ ، ويجب على النيابة العامة إتخاذ الإجراءات لإقامة وصى .

ومع ذلك إذا كان للمشمول بالولاية ولى على ماله سلمت أمواله إليه .

**مادة ٩٢٨ :** يجوز شمول للحكم الصادر بسلب الولاية ، أو وقفها ، أو الحد منها بالنفاذ المعجل بلا كفالة رغم المعارضة ، أو الاستئناف .

**مادة ٩٢٩ :** يجوز لمن تتوافر فيهم شروط الولاية ولم يسبق الحكم فى مواجهتهم أن يعترضوا على شخص الولى الذى أقيم ، أو على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية وذلك بطلب يقدم إلى المحكمة التى أصدرت الحكم فى ميعاد ستة أشهر من تاريخ صدوره .

**مادة ٩٣٠ :** يقدم طلب استرداد الولاية إلى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها موطن الولى ، أو سكنه ، أو سكن المشمول بالولاية إذا كان قد بلغ سن الرشد غير رشيد .

**مادة ٩٣١ :** تختص المحكمة التى تقضى بسلب الولاية ، أو ردها بحسب الأحوال بالفصل فى الأجر والمصاريف لمن تولى شئون المشمول بالولاية بها .

**مادة ٩٣٢ :** للمشمول بالولاية متى كان مميزاً والنيابة العامة حق الطعن فى الأحكام الصادرة فى مواد إسقاط الولاية ، أو الحد منها ، أو وقفها أو ردها .



## الباب الثالث فى الإجراءات الخاصة بالتركات

### الفصل الأول فى تحقيق الوراثة وقبول الإرث ورفضه

مادة ٩٣٤ : يكون تحقيق الوفاة والوراثة أمام رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها محل افتتاح التركة ، وعلى طالب هذا التحقيق سواء أكان وراثاً أم موصى له أن يقدم بذلك طلباً يشتمل على بيان تاريخ الوفاة وآخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وموطنهم .

وعلى رئيس المحكمة أن يطلب من جهة الإدارة ومن قصل الدولة التى ينتمى إليها المتوفى عند الاقتضاء التحرى عن صحة البيانات الواردة فى الطلب وإذا رأى أن التحريات غير كافية جاز له أن يتولى التحقيق بنفسه ، وبعد تمام التحريات يأمر بدعوة الطالب وباقى الورثة الموصى لهم فى ميعاد يحدده ويعلنهم به قلم الكتاب ، فإذا حضروا جميعاً ، أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالصادقة ، أو لم يجب بشئ أصلاً حقق الرئيس الوراثة بشهادة من يلق بهم ومطابقة التحريات والموصايا المقدمة إليه وأصدر بذلك إشهاداً ، وإذا أجاب من حضر أو من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعوه بالطرق المعتادة .

ويكون الإشهاد الذى يصدره الرئيس حجة بالوفاة والوراثة مالم يصدر حكم بخلافه أو مالم تقرر المحكمة ، أو قاضى الأمور المستعجلة قبل ذلك وقف هذه للحجية .

وذلك كله مع مراعاة ما يفرضه القانون الواجب التطبيق من تعيين منفذ للوصية ، أو مدير للتركة قبل تحقيق الوراثة .



**مادة ٩٣٥ :** على الوارث الذى يريد مباشرة حقه فى قبول الإرث بشرط الجرد حسب القانون الواجب التطبيق أن يعرز ذلك فى قلم الكتاب ولا يترتب على هذا التقرير أثر إلا إذا سبقه أوتلاء - فى الميعاد المحدد فى القانون المذكور - جرد للتركة وفقاً لأحكام الفصل الرابع فى هذا الباب ، وإذا بدئ الجرد فى الميعاد المشار إليه ولم يتم جاز لقاضى الأمور الوقتية بأمر على عريضة أن يعده بقدر ما يلزم لتمام الجرد ، ويعتبر الوارث أثناء ذلك مديراً مؤقتاً للتركة ونائباً عنها وعليه الحضور فى كل دعوى ترفع عليها وإن امتنع عن الحضور أجات المحكمة الدعوى حتى تتخذ النيابة الإجراءات اللازمة لتعيين وصى للخصومة .

**مادة ٩٣٦ :** إذا كان القانون الواجب التطبيق بجيز للوارث قبل قبوله الإرث أن يبيع منقولات التركة فلا يجوز له إجراء هذا البيع إلا بإذن من قاضى الأمور الوقتية ، ويصدر الإذن بأمر على عريضة بعد ابداء النيابة رأيها كتابة ويبين فى الأمر طريقة البيع وشروط وطريقة حفظ الثمن حتى يتقرر مصير التركة .

**مادة ٩٣٧ :** يحصل التنازل عن الإرث فى الأحوال التى يجيزه فيها القانون الواجب التطبيق بتقرير فى قلم الكتاب .

**مادة ٩٣٨ :** يعين قاضى الأمور الوقتية وصياً على التركة بناء على طلب من ذى شأن أو من للنيابة إذا لم يكن للورثة حاضرين ، أو معروفين أو كان جميع الورثة الحاضرين ، أو للمعروفين قد تنازلوا على الإرث ، وعلى الوصى أن يجرد ما للتركة وما عليها ، وإذا عين غير مصلحة الأملاك وصياً وجب عليه أن يخطر هذه المصلحة بتعيينه خلال عشرة أيام من حصوله وعليه أن تجرى التحريات فى بلد المتوفى لمعرفة ما إذا كان له ورثة هناك فإن لم يظهر له وارث خلال سنة من تاريخ الاخطار المشار إليه يسلم الوصى للتركة إلى مصلحة الأملاك بمحضر .



## الفصل الثانى

### فى إدارة التركات وتنفيذ الوصايا

**مادة ٩٣٩ :** يكون تعيين مديرى التركات ، أو تثبيت منفذى الوصية ، أو تعيينهم حيث يقضى قانون بلد المتوفى بذلك من اختصاص المحكمة الابتدائية للكانن فى دائرتها محل لفتح التركة .

ويقدم الطلب بعريضة من أحد ذوى الشأن حسب ترتيبهم فى قانون بلد المتوفى ويجب أن يشمل على بيان اسم المورث وتاريخ وفاته وحالته الشخصية عند الوفاة وأموال التركة ومكان عقاراتها وأسماء الورثة ، أو الموصى لهم وموطنهم ودرجة قرابتهم للمتوفى وتاريخ الوصية وأسماء منفذى الوصية وترفق بالعريضة أصل الوصية ، أو صورة مطابقة لها .

ولرئيس المحكمة ولر من تلقاء نفسه أن يتحرى صحة البيانات الواردة فى الطلب من للجهات الإدارية أو القنصلية ، أو بأية طريقة أخرى يراها مناسبة .  
وتفصل المحكمة فى الطلب على وجه السرعة ويدون إجراءات .

**مادة ٩٤٠ :** يباشر مدير التركة ، أو منفذ الوصية الاختصاصات التى يقررها قانون بلد المتوفى ، وللمحكمة بناء على طلب أحد الدائنين أن تلزمه بتقديم كفالة عينية ، أو شخصية تراعى فى تقديرها قيمة للتركة .

**مادة ٩٤١ :** إلى أن يصدر القرار بتثبيت منفذ الوصية يجوز له أن يطلب من المحكمة أن تأمر على وجه الاستعجال بتسليمه أموال التركة باعتباره مديراً مؤقتاً .  
ويجوز له أن يطلب تسليمه هذه الأموال بالصفة المذكورة بأمر يصدر من قاضى الأمور الوقية على عريضة إذا لم يكن طلب تثبيته قد رفع إلى المحكمة .

**مادة ٩٤٢ :** إذا لم يقدم منفذ الوصية طلباً بتثبيته فى الميعاد الذى ينص عليه قانون بلد المتوفى أو طلباً بتسليم أموال التركة وفقاً للمادة السابقة جاز بناء على طلب أحد ذوى الشأن ، أو النيابة العامة أن يقام على التركة مدير مؤقت وفقاً للمادة ٩٦٧ .



**مادة ٩٤٣<sup>(١)</sup> :** إذا لم تتجاوز قيمة التركة ألف جنيه جاز لقاضى الأمور الوقتية بأمر على عريضة أن يأذن أحد الورثة ، أو شخصاً آخر بتسلم التركة وتصفيتها وأداء ما عليها من الديون وتسليم ما يبقى منها لأصحاب الحق فيها .

**مادة ٩٤٤ :** تحفظ الوصايا المشار إليها فى المادة ١٣٩ فى سجلات المحكمة ، ولا يجوز تسليمها لأحد ، إنما يجوز لمنفذ الوصية ولكل ذى شأن أن يحصل على صورة طبق الأصل منها ، أو بشهادة بمضمونها بناء على أمر يصدره قاضى الأمور الوقتية على عريضة .

**مادة ٩٤٥ :** على منفذ الوصية الذى عينته المحكمة أن يقرر فى قلم الكتاب قبوله المهمة التى عهدت إليه ، أو رفضها .

ويجوز للمحكمة - بناء على طلب ذى الشأن - أن تحدد أجلاً لقبول منفذ الوصية فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقرر قبولها اعتبر أنه قد رفضها .

**مادة ٩٤٦ :** يجوز أن ترفع الدعوى بأى حق يتعلق بالتركة على منفذ الوصية ، أو مدير للتركة ، أو الورثة ، فإذا كان المنفذ ، أو المدير لم يتسلم إدارة التركة جاز رفع الدعوى على الورثة فقط .

### الفصل الثالث

#### فى تصفية التركات

**مادة ٩٤٧ :** تختص المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية .

**مادة ٩٤٨ :** فيما عدا الأحوال التى يختص بها قاضى الأمور الوقتية يرفع الطلب ويفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة فى الدعوى .

---

(١) عدلت المادة ٩٤٣ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة ألف جنيه بعبارة مائة جنيه .



**مادة ٩٤٩ :** لقاضى الأمور الوقتية أن يصدر أمراً على عريضة بالتخاذ جميع ما يراه لازماً من الإجراءات التحفظية ، أو الوقتية للمحافظة على التركة ويوجه خاص الأمر بوضع الأختام وإيداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة أحد المصارف ، أو لدى أمين .

وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تعدل هذا الأمر ، أو تلغيه وأن تأمر بما تراه لازماً من الإجراءات التحفظية الأخرى وذلك بناء على طلب نوى الشأن أو النيابة العامة ، أو من تلقاء نفس المحكمة .

**مادة ٩٥٠ :** يصدر قاضى الأمور الوقتية أمراً على عريضة :

أولاً : بتقدير نفقة وقتية لمن كان للمورث يعولهم حتى تنتهى التصفية وذلك بناء على طلب نوى الشأن وبعد أخذ رأى المصطفى كتابة .

ثانياً : بمد الأجل المحدد قانوناً لتقديم قائمة بما للتركة وما عليها من الحقوق إذا وجدت ظروف تبرر ذلك والتصريح بأداء الدين التى لا نزاع فيها .

ثالثاً : بحلول الدين التى يجمع الورثة على حلولها وتعيين المبلغ الذى يستحقه الدائن وفقاً للقانون وذلك بناء على طلب المصطفى أو أحد الورثة .

رابعاً : بتسليم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الإرث وتعيين مقدار نصيبه فيه وتعيين ما آل إليه من أموال التركة ، وذلك بناء على طلب الوارث وبعد أخذ رأى المصطفى كتابة .

خامساً : بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصطفى عن الأعمال التى قام بها ، أو من أستمع بهم من أهل الخبرة .

**مادة ٩٥١ :** لقاضى الأمور الوقتية فى الأحوال المذكورة فى المادتين السابقتين أن يطلب استيفاء ما يراه لازماً من المستندات ، كما أن له عند الاقتضاء أن يحيل الطلب إلى المحكمة ويأمر بإعلان نوى الشأن لجلسة يحددها فى ميعاد ثمانية أيام على الأقل وتفصل المحكمة فى الطلب منعقدة بهيئة غرفة المشورة .



**مادة ٩٥٢ :** ترفع المنازعة في صحة الجرد الذي أجره المصنف لأموال التركة من أحد ذوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بإيداع القائمة ويأمر القاضى بتعديل القائمة مؤقتاً إن ارجح صحة المنازعة ، ويحدد أجلاً يرفع خلاله من يرى تكليفه من الطرفين دعواه إلى المحكمة المختصة ، فإذا انقضى هذا الأجل ولم ترفع الدعوى جاز للقاضى أن يأمر بعدم الاعتداد بها فى التصفية .

ويجوز رفع المنازعة من النيابة العامة إذا تعلق بالتركة حق لقاصر أو عديم أهلية أو غائب .

**مادة ٩٥٣ :** تفصل المحكمة منعقدة بهيئة المشورة فى طلب بيع الأوراق العائلية ، أو الأشياء المتصلة بعاطفة للورثة ، أو باعطائها لأحد الورثة وفقاً للقانون ، وفى طلب تسليمهم الأشياء ، أو النقود التى لا يحتاج لها فى تصفية التركة .

#### الفصل الرابع

#### فى وضع الأختام ورفعها وفى الجرد

**مادة ٩٥٤ :** فيما عدا الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون يجوز للأشخاص الآتى بيانهم أن يطلبوا وضع الأختام .

- (١) من يدعى الإرث فى التركة .
- (٢) مدير التركة ، أو وصيها ، أو منفذ الوصية إذا كان قانون بلد المتوفى يجيز له ذلك .
- (٣) دائن المتوفى إذا كان بيده سند تنفيذى ، أو كان قد حصل على إذن بالحجز .
- (٤) المقيمون مع المتوفى وخدمه عند غياب الورثة كلهم ، أو بعضهم .
- (٥) فصل بلد المتوفى إذا كانت المعاهدات القصلية تخوله هذا الحق .

ويجوز وضع الأختام بناءً على طلب النيابة أو من تلقاء نفس المحكمة إذا غاب الزوج ، أو غاب الورثة كلهم ، أو بعضهم ، أو كان المتوفى لم يترك وارثاً معروفاً أو كان أميناً على الوائع .



**مادة ٩٥٥ :** يقوم بوضع الأختام كاتب محكمة المواد الجزئية بعد اطلاعه على الأمر الصادر بذلك من قاضى هذه المحكمة ويحرر محضراً يشتمل على البيانات الآتية :

(١) التاريخ

(٢) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار فى البلدة التى بها مقر المحكمة إذا لم يكن مقيماً بها .

(٣) تاريخ الأمر الصادر بوضع الأختام .

(٤) إثبات حضور ذوى الشأن وأقوالهم .

(٥) بيان الأماكن والمكاتب والخزائن التى وضعت الأختام عليها .

(٦) وصف مختصر للأشياء التى لم توضع عليها الأختام .

(٧) تعيين حارس على مقتضى ما نص عليه فى المواد ٣٦٥ وما بعدها<sup>(١)</sup> .

(٨) ذكر إيداع مفاتيح الأقفال التى توضع عليها الأختام خزانة محكمة المواد الجزئية .

(٩) إثبات حالة أية وصية ، أو أوراق أخرى مختومة ، أو إثبات ما يوجد على ظاهرها من كتابة ، أو ختم والتوقيع على الظروف مع الحاضرين وتعيين اليوم والساعة التى يقوم فيها قاضى محكمة المواد الجزئية بفض المظروف وإعلام الحاضرين بذلك .

**مادة ٩٥٦ :** الأحراز التى توجد مختومة يفتحها قاضى محكمة المواد الجزئية فى اليوم والساعة المحددين فى المحضر ويغير حاجة إلى تكليف أحد بالحضور ويثبت القاضى حالتها ويأمر بإيداعها قلم الكتاب .

وإذا ظهر من الكتابة الموجودة على ظاهر الأحراز المختومة ، أو من أى دليل كتابى آخر أن هذه الأحراز مملوكة لغير ذوى الشأن فى التركة يأمر القاضى قبل

---

(١) عدل اليند (٧) من المادة ٩٥٥ بموجب لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ بأن يستبدل الإحالة إلى المادة ٣٦٥ بالإحالة إلى المادة ٥١١ .



فتحها باستدعائهم فى ميعاد يحدده ليحضروا فتح الأحرار ، ويتولى القاضى فتحها فى اليوم المحدد سواء أحضروا ، أم لم يحضروا وإذا تبين أن الأحرار لا شأن لها بالتركة سلمها لذوى الشأن ، أو أعاد ختمها لتسلم إليهم بمجرد طلبهم لها .

**مادة ٩٥٧ :** إذا وجدت وصية مفتوحة يثبت الكاتب حالتها ومضمونها بالمحضر ، وتعرض على قاضى محكمة المواد الجزئية ليأمر بإيداعها قلم الكتاب .

**مادة ٩٥٨ :** إذا وجدت أشياء يتعذر وضع الأختام عليها ، أو كانت لازمة لاستعمال المقيمين بالمنزل ، أو لإدارة المال بين الكاتب أو صافها بالمحضر ويتركها بعد جردها فى مكانها مع تعيين حارس عليها .

**مادة ٩٥٩ :** يرفع النظم من وضع الأختام أما بالتقرير به فى المحضر أو بعريضة تقدم إلى قاضى محكمة المواد الجزئية ، ويجب أن يشتمل النظم على بيان الموطن المختار للمتظلم فى دائرة المحكمة التابع لها مكان وضع الأختام إذا لم يكن مقيما فيها وعلى بيان سبب للتظلم .

**مادة ٩٦٠ :** لمن له الحق فى طلب وضع الأختام - ماعدا الأشخاص المشار إليهم فى الفقرة ٤ من المادة ٩٥٤ - أن يطلب رفعها - ويكون ذلك بأمر على عريضة تقدم إلى قاضى محكمة المواد الجزئية .

ويحدد الأمر اليوم والساعة اللذين ترفع فيهما الأختام ويعطى عند الاقتضاء قبل رفعها بأربع وعشرين ساعة على الأقل إلى زوج المتوفى وورثته ومنفذ الوصية ومدير التركة ووصيها والموصى لهم بنصيب فى التركة ، أو ببعض أعيانها ، أو أموالها إذا كانوا معروفين ولهم موطن بمصر ويعتبر هذا الإعلان تكليفا لهم بحضور رفع الأختام .

**مادة ٩٦١ :** إذا كان أحد الورثة ، أو الموصى له عديم الأهلية ، أو غائبا فلا ترفع الأختام قبل أن يعين له وصى ، أو قيم ، أو وكيل إلا إذا قضى قانون البلاد الواجب التطبيق بغير ذلك .

**مادة ٩٦٢ :** يحضر محضر برفع الأختام يشتمل على البيانات الآتية :

( ١ ) التاريخ .



( ٢ ) اسم الطالب وصناعته وسكنه وموطنه المختار .

( ٣ ) ذكر الأمر الصادر برفع الأختام .

( ٤ ) ذكر حصول الإعلان للمشار إليه فى المادة ٩٦٠ .

( ٥ ) إثبات حضور ذوى الشأن وأقوالهم .

( ٦ ) بيان حالة الأختام والتغييرات التى تكون قد طرأت عليه .

مادة ٩٦٣ : تعلم الأشياء والأوراق الموضوع عليها الأختام إلى صاحبها بغير جرد إلا إذا قام نزاع بشأن التركة ، أو بشأن الأشياء ، أو الأوراق المذكورة وعارض فى التسليم أحد المنازعين وأعلن اعتراضه إلى قلم كتاب المحكمة ولو فى ذات اليوم المحدد لفتح الأحراز فيأمر قاضى محكمة المواد الجزئية بجرد تلك الأشياء أو الأوراق .

مادة ٩٦٤ : لمن يحق له طلب رفع الأختام أن يستصدر أمراً على عريضة بالجرد من قاضى محكمة المواد الجزئية .

مادة ٩٦٥ : يقوم بالجرد كاتب المحكمة ويحرره محضر يشتمل على البيانات العامة وعلى ما يأتى :

(١) دعوة ذوى الشأن لحضور الجرد وحضور من حضر منهم وأقواله .

(٢) بيان أوصاف الأشياء وتقدير قيمتها بالدقة واسم الخبير الذى قام بهذا التقدير .

(٣) بيان نوع ما يوجد من المعادن والأحجار الثمينة والحلى ووزنه وقياره وبيان ما يوجد من النقود ونوعه وعدده .

(٤) بيان الأسهم والسندات التى للتركة أو عليها وترقم الأوراق ويؤشر على كل منها وتثبت حالة الدفاتر والسجلات التجارية وترقم صحائفها ويؤشر عليها ما لم يكن مؤشراً عليها من قبل ويملاً ما يكون فى الصفحات المكتوبة من بياض بخطوط مهشرة .



مادة ٩٦٦ : بعد جرد الأشياء والأوراق تسلّم إلى من يتفق عليه ذو الشأن فإن لم يتفقوا سلمت إلى أمين يعينه القاضي .

مادة ٩٦٧ : يجوز لقاضي الأمور المستعجلة في أحوال الاستعجال أن يعين مديراً مؤقتاً للتركة بناء على طلب ذوى الشأن ، أو للنيابة ويبين القاضي حدود سلطة هذا المدير .

مادة ٩٦٨ : تتبع القواعد المتقدمة في الأحوال الأخرى التي يجيز فيها القانون وضع الأختام والجرد مالم ينص على غير ذلك .



## الباب الرابع

### فى الإجراءات الخاصة بالولاية على المال

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

مادة ٩٦٩ : تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمى الأهلية والغائبين والاحتفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ولها أن تتدب فى كل ، أو بعض ما ترى اتخاذه من تدابير أحد رجال الضبط القضائى .

كما أن لها أن تستعين بمعاونين يلحقون بالمحكمة بقرار يصدره وزير العدل ، ويعتبر هؤلاء معاونون من رجال الضبط القضائى فى خصائص الأعمال التى تناط بهم أثناء تأديتها .

مادة ٩٧٠ : لا تتبع الإجراءات والأحكام المقررة فى هذا الباب إذا انتهت الولاية على المال ، ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل فى الحساب الذى قدم لها وفى تسليم الأموال وفقاً للإجراءات والأحكام المذكورة .

مادة ٩٧١ (١) : يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم فى مواد الولاية على النفس والمال وكذلك فى غيرها من مواد الأحوال الشخصية إذا كان أحد الخصوم مسلماً أو مريضاً .

ولا يجوز لأحدهم الحضور أمام محكمة النقض ، أو محاكم الاستئناف إلا إذا كان مقبولاً للمرافعة أمام المحكمة العليا الشرعية .

---

(١) المادة ٩٧١ مستبدلة بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٤ وكان نصها قبل التعديل كالتالى :

« ويجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى المحاكم الشرعية الحضور عن الخصوم أمام المحاكم فى مواد الولاية على النفس والمال عدا ما يختص بالأجانب ، ويقصر حضور المحامين أمام محكمة النقض على المقررين أمامها . »



## الفصل الثاني فى الاختصاص

مادة ٩٧٢<sup>(١)</sup> : تختص محكمة المواد الجزئية بالفصل ابتدائيا فى المسائل الآتية إنا كان مال القاصر ، أو القصر ، أو المطلوب مساعدته قضائيا ، أو الغائب لايتجاوز خمسة آلاف جنيه .

(١) تثبيت الأوصياء المختارين وتعيين الأوصياء والمشرفين والمساعدين القضائيين وإثبات لفنية وتعيين الوكلاء عن الغائبين ومراقبة أعمالهم والفصل فى حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم .

(٢) تقرير المساعدة القضائية ورفعها .

(٣) استمرار الولاية ، أو الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين والإذن للقاصر بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون و سلب هذا الحق ، أو الحد منه ، وكذلك الإذن للقاصر بمزولة أعمال التجارة أو التصرفات التى يلزم القيام بها الحصول على إذن .

(٤) تعيين مأنون بالخصومة عن القصر ، أو الغائبين .

(٥) تقدير نفقة القاصر فى ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولى النفس وولى التريبة من جانب والوصى من جانب آخر فيما يتعلق بالإتفاق على القاصر ، أو فى تربيته ، أو العناية به .

(٦) الإن بزوج القاصر فى الأحوال التى يوجب القانون استئذان المحكمة فيها .

(٧) وعلى العموم جميع المواد المتعلقة بالولاية على المال وفقاً لأحكام القانون .

---

(١) عدلت المادة ٩٧٢ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وتلك باستبدال عبارة خمسة آلاف جنيه بعبارة ثلاثة آلاف جنيه .



وتختص أيضا باتخاذ الإجراءات التحفظية والمؤقتة مهما كانت قيمة المال .  
مادة ٩٧٣ (١) : تختص المحكمة الابتدائية بالفصل ابتدائيا فيما يأتي :  
(١) المسائل المذكورة في المادة السابقة إذا تجاوز المال خمسة آلاف جنيه .  
(٢) توقيع الحجر ورفعها .

(٣) تعيين القامة ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم والإذن للمحجور عليه بتسليم أمواله لإدارتها وفقاً لأحكام القانون وسلب هذا الحق بأول حد منه وتعيين مأذون للخصومة عن المحجور عليهم وتقدير نفقة للمحجور عليه في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي الترتيبة من ناحية والقيم من ناحية أخرى بشأن الإنفاق على المحجور عليه .  
(٤) سلب الولاية ، أو الحد منها أو رفعها أو ردها .

مادة ٩٧٤ (٢) : استثناء من أحكام المادتين السابقتين ، يكون القرار انتهازياً في مسائل النفقة إذا كان المبلغ المطلوب ، أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على ثلاثمائة جنيه سنوياً وفي مسائل الأتعاب والأجور والإذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب ، أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره ، أو إذا كانت قيمة المال موضوع الإذن في حدود النصاب الانتهازى المذكور في المادتين ٤٢ ، ٤٧ على حسب الأحوال .  
وكذلك يكون القرار الصادر بجزاء مالى نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الجزاء خمسين جنيها .

---

(١) عدلت المادة ٩٧٢ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة خمسة الاف جنيه بعبارة ثلاثة آلاف جنيه .

(٢) المادة ٩٧٤ مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي : : استثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون القرار انتهازياً في مسائل النفقة إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على مئتين جنيها سنوياً ، وفي مسائل الأتعاب والأجور والإذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدر من المحكمة في حالة عدم تقديره أو إذا كانت قيمة المال موضوع الإذن في حدود النصاب للنهائى المذكور في المادتين ٤٦ ، ٥١ على حسب الأحوال .  
وكذلك يكون القرار الصادر بجزاء مالى نهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الجزاء خمسة جنيها . .



**مادة ٩٧٥ :** يحدد الاختصاص المحلى للمحكمة على الوجه الآتى :

(١) فى مواد الولاية بموطن الولى ، وفى مواد الوصاية بأخر موطن كان للمتوفى ، أو القصر .

(٢) فى مواد الحجر والمساعدة للقضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا .

(٣) فى مواد النفية بأخر موطن للغائب .

وإذا لم يكن لأحد ممن ذكروا موطن ولا سكن فى مصر وتعذر تعيين المحكمة المختصة وفقاً للأحكام المتقدمة يكون الاختصاص للمحكمة للكائن فى دائرتها موطن الطالب ، أو سكنه ، أو مال الشخص المطلوب حمايته .

**مادة ٩٧٦ :** إذا تغير موطن القاصر أو المحجور عليه جاز للمحكمة أن تحيل المادة إلى المحكمة التابع له الموطن الجديد .

**مادة ٩٧٧ :** إذا كانت المادة لا تدخل فى اختصاص المحكمة النوعى تحيلها من تلقاء نفسها إلى المحكمة المختصة وإذا كانت لا تدخل فى اختصاصها المحلى قلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا طلب منها ذلك ذو الشأن .

**مادة ٩٧٨ :** تختص المحكمة للتى أمرت بملاب الولاية أو وقفها بتعيين من يخلف الولى - سواء أكان ولياً أم وصياً - إلا إذا رأت من المصلحة إحالة المادة إلى المحكمة التى يوجد بدائرتها موطن القاصر .



### الفصل الثالث

## فى حصر الأموال والتحفظ عليها وفى إقامة النائب عن عديمى الأهلية والغانبيين والمساعد القضائى

**مادة ٩٧٩ :** على الأقارب المقيمين فى معيشة واحدة مع المتوفى وعلى ورثته البالغين والمأمورين ، أو الموظفين العموميين الذين اثبتوا الوفاة وكذلك مشايخ البلاد أن يبلغوا العمدة ، أو شيخ الحارة فى ظرف أربع وعشرين ساعة ب وفاة كل شخص توفى عن حمل مستكن ، أو قصر ، أو عديمى الأهلية أو ناقصها أو غائبين ، وب وفاة الولى ، أو الوصى ، أو القيم ، أو الوكيل عن غائب .

ويجب على الأقارب البالغين كذلك أن يبلغوا عن فقد أهلية أحد أفراد الأسرة ، أو غيابه إذا كان مقيما معهم فى معيشة واحدة .

وعلى العمدة ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العامة بالمحكمة التى يقع فى دائرتها محل عملهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغهم بذلك ، أو علمهم به .

**مادة ٩٨٠ :** على الأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات والمصححات على حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء تأدية أعمالهم .

**مادة ٩٨١ :** على الوصى على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانقضاء مدة الحمل ، أو بانفصاله حيا ، أو ميتاً .

**مادة ٩٨٢<sup>(١)</sup> :** كل مخالفة لأحكام المواد السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، فإذا كان عدم التبليغ مقروناً بنية الإضرار بعديمى الأهلية والغانبيين تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

(١) عدلت المادة ٩٨٢ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة إلى عشرة أمثالها .



**مادة ٩٨٣ :** يجب على السلطات الإدارية والقضائية أن تبلغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديها أثناء تأدية أعمالها<sup>(١)</sup> .

**مادة ٩٨٤ :** على النيابة بمجرد ورود التبليغ عن الوفاة المنصوص عليه في المادة ٩٧٩ أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحمل المستكن ، أو عديمي الأهلية ، أو الغائبين بأن تحصر مؤقتاً مالهم من الأموال الثابتة ، أو المنقولة وما عليهم من التزامات في محضر يوقع عليه ذوو الشأن ولها أن تأمر بوضع الأختام على كل ، أو بعض الأموال وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد ٩٥٥ وما بعدها .

ولها بناء على أمر يصدر من قاضى الأمور الوقتية - أن تنقل النقود والأوراق المالية والمستندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه إلى خزينة أحد المصارف ، أو إلى مكان أمين .

ولها عند الاقتضاء - أن تأذن وصى التركة ، أو منفذ الوصية ، أو مديرها إن وجد ، أو أى شخص أمين آخر بالصرف على جنازة المتوفى والإنفاق على من تلزمه نفقتهم وإدارة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

**مادة ٩٨٥ :** إذا رأت النيابة أن طلب توقيع الحجر ، أو سلب الولاية ، أو وقفها ، أو إثبات النفيبة يقتضى إتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق ، أو تصرف فى الأموال فعيها أن ترفع الأمر إلى المحكمة لتأذن باتخاذ أى إجراء من الإجراءات التحفظية السابقة ، أو تنظر فى منع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته أو وقفها أو الحد منها أو الوكيل عن الشخص المدعى بغيبته من التصرف ، أو تقييد حريته فيه وتعيين مدير مؤقت بقولى إدارة أموال المطلوب الحجر عليه أو القاصر ، أو الغائب ، وعند الاقتضاء للمحكمة أن تأمر باتخاذ أكثر من إجراء واحد من هذه الإجراءات .

---

(١) راجع فى هذا الشأن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية ، والذي سورد فى القسم الثالث من الكتاب الثانى .



**مادة ٩٨٦ :** تعين المحكمة النائب عن عديمي الأهلية ، أو الغائب ، أو المساعد القضائي لمن تقررت مساعدته بعد أخذ رأى النيابة العامة وذوى الشأن .

وعلى النيابة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لترشيح من يصلحون للنيابة عن عديمي الأهلية ، أو الغائب ، أو مساعدة المطلوب مساعدته قضائيا ، وأن ترفع هذا الترشيح للمحكمة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ الوفاة ، أو قرار الحجر ، أو المساعدة القضائية ، أو إثبات الغيبة ، أو سلب الولاية أو وقفها ، أو الحد منها .

**مادة ٩٨٧<sup>(١)</sup> :** لا تتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة إذا لم يتجاوز مال الشخص المطلوب حمايته خمسمائة جنيه ، أو ألف جنيه فى حالة التعدد إلا إذا دعت الضرورة لذلك ، ويكتفى بتسليم المال لمن يقوم على شؤنه .

فإذا جاوزت قيمة المال هذا القدر فيما بعد أتخذت الإجراءات المذكورة .

**مادة ٩٨٨ :** تبلغ النيابة العامة الأوصياء والقائمة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين القرار الصادر بتعيينهم إذا صدر فى غيبتهم وعلى من يرفض منهم التعيين أن يبدى ذلك بتقرير فى قلم كتاب المحكمة المختصة ، أو بخطاب يعلم الوصول فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغه القرار وفى هذه الحالة تعين المحكمة بدلا منه على وجه السرعة .

**مادة ٩٨٩ :** على النيابة بعد صدور قرار المحكمة باقامة اللائبين عن عديمي الأهلية ، أو الوكلاء عن الغائبين أن تجرد أموال عديمي الأهلية ، أو الغائبين بمحضر يحرر من نسختين .

ويتبع فى الجرد الأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩٦٥ ، ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى بلغ سنه ست عشرة سنة .

والنيابة أن تستعين فى جرد الأموال وتقويمها وتقدير الديون بخبير وتسلم النيابة الأموال بعد انتهاء الجرد للنائب عن عديمي الأهلية ، أو وكيل الغائب .

---

(١) عدلت المادة ٩٨٧ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك باستبدال عبارة خمسمائة جنيه بعبارة خمسين جنيا وألف جنيه بعبارة مائة جنيه .



**مادة ٩٩٠ :** ترفع النيابة محضر الجرد إلى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من صحة البيانات الواردة به .

**مادة ٩٩١ :** إذا عينت المحكمة للتركة مصفياً قبل التصديق على محضر الجرد يتولى المصفي جرد التركة كلها ويحرر محضراً مفصلاً بما لها وما عليها يوقعه هو وممثل النيابة العامة والنائب عن عديم الأهلية ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين ، أما إذا كان تعيين المصفي بعد التصديق على محضر الجرد فيسلم النائب عن عديم الأهلية نصيبه في التركة إلى المصفي بمحضر يوقعه هو والمصفي وممثل النيابة العامة ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين ، وذلك ما لم ير المصفي إبقاء المال كله ، أو بعضه تحت يد النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن النائب لحفظه وإدارته مؤقتاً حتى تتم التصفية ويثبت ذلك على نسختي محضر الجرد المشار إليه ويوقع عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وعند انتهاء التصفية يسلم ما يؤول إلى عديم الأهلية من التركة إلى النائب عن عديم الأهلية أو وكيل الغائب مع مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٨٩ وما بعدها .

**مادة ٩٩٢ :** يكون لنفقات حصر الأموال ووضع الأختام والجرد والإدارة حق إمتياز في مرتبة المصروفات القضائية ويحتج به على عديم الأهلية والغائب على كل من أستفاد من هذه الإجراءات .

**مادة ٩٩٣ :** لا تطبق الأحكام السابقة إلا إذا كان القانون الواجب التطبيق يقضى بقيام وصاية أو قوامة أو بإدارة الأموال التي تركها الغائب إدارة مؤقتة أو تقرير المساعدة القضائية أو سلب الولاية أو وقفها أو لحد منها .

**مادة ٩٩٤ :** يعاقب كل من أخفى بقصد الإضرار مالا منقولاً مملوكاً لعديمي الأهلية ، أو الغائبين بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين <sup>(١)</sup> .

---

(١) عدلت المواد ٩٩٤ ، ٩٩٦ ( فقرة أولى ) ، ٩٩٧ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . وذلك بزيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها فيهم إلى عشرة أمثالها .



**مادة ٩٩٥ :** النيابة العامة الحق في دخول مسكن المتوفى ، أو المطلوب الحجر عليه ، أو الغائب والأماكن التي في حيازتهم ، وكذلك مسكن الغير ممن تطبق عليهم المادة السابقة والأماكن التي في حيازتهم لاتخاذ الإجراءات التحفظية التي يجيزها القانون .

**مادة ٩٩٦<sup>(١)</sup> :** يجب على كل من يدعى للحضور لسماع أقواله ، أو لأداء شهادته أن يحضر في الميعاد المحدد ، فإن تخلف جاز الحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهه .

ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف فإذا تخلف جاز الحكم عليه بنصف الغرامة المذكورة ، كما يجوز للمحكمة إصدار أمر باحضاره .  
ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نصت عليه المادة ٨٧٠ .

وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة أن تقيله منها .

**مادة ٩٩٧<sup>(٢)</sup> :** إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله ، أو أداء شهادته وامتنع عن الأجابة بغير مبرر قانوني جاز للحكم عليه بناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

---

(٢٠١) عدلت المواد ٩٩٤ ، ٩٩٦ ( فقرة أولى ) ، ٩٩٧ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها فيهم إلى عشرة أمثالها .



## الفصل الرابع فى إجراءات المرافعة

**مادة ٩٩٨ :** يرفع الطلب من النيابة ، أو ذوى الشأن .

وإذا كان الطلب مقدما من ذوى الشأن يحيله رئيس المحكمة أو قاضى محكمة المواد الجزئية إلى النيابة العامة لابتداء ملاحظاتها عليه كتابة فى ميعاد يحدده لذلك .  
ولرئيس المحكمة ، أو قاضى محكمة المواد الجزئية - على حسب الأحوال بعد رفع الطلب إليه - أن يأمر بما يراه لازما من إجراءات التحقيق ؛ كما أن له أن يأمر باتخاذ ما يراه من الإجراءات الوقية ، أو التحفظية .

ويجوز للمحكمة أن تندب النيابة العامة لمباشرة بعض إجراءات التحقيق الذى تأمر به .

**مادة ٩٩٩ :** للمحكمة أن تدعو من الأقارب والأصهار وأصدقاء الأسرة ، أو أى شخص آخر ممن يرى فائدة من سماع أقواله ، كما أن لها أن تستجوب من ترى استجوابه وتجرى من التحقيق ما تراه لازماً .

ويجوز لكل من لم يدع من هؤلاء ولكل ذى مصلحة أن يطلب من المحكمة سماع أقواله عند نظر الطلب .

**مادة ١٠٠٠ :** يجب على كل من دعى للحضور لسماع أقواله ، أو لأداء شهادة أمام المحكمة أن يحضر فى الجلسة المحددة ، فإن تخلف جاز الحكم عليه ببناء على طلب النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويجوز تكليفه بالحضور ثانية وتكون عليه مصاريف هذا التكليف .

فإذا تخلف جاز الحكم عليه بضعف الغرامة المذكورة ، كما يجوز للمحكمة أن تأمر بحضوره ويكون التكليف بالحضور وفقاً لما نص عليه المادة ٨٧٠ .



وإذا حضر الشخص المحكوم عليه بالغرامة وأبدى أعذاراً مقبولة لتخلفه جاز للمحكمة أن تقيله منها بعد سماع أقوال النيابة العامة <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٠٠١ <sup>(٢)</sup> :** إذا حضر الشخص المطلوب سماع أقواله ، أو أداء شهادته وامتنع عن الأجابة بغير مبرر قانوني جاز الحكم عليه بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه .

**مادة ١٠٠٢ :** إذا كان القاصر ، أو المطلوب الحجز عليه أجنبياً تعين المحكمة وصياً ، أو قيماً للشخص الذى يقضى بتعيينه قانون بلد القاصر أو المحجور عليه مالم تحل أسباب مشروعة دون ذلك ، ويجوز أن يكون الوصى من غير أسرة القاصر أو المطلوب الحجز عليه ، ويفضل الأشخاص الذين ينتمون إلى جنسيته .

ويرجع فى تقدير أسباب الامتناع عن قبول الوصاية ، أو الأشراف ، أو القوامة إلى قانون بلدة الوصى ، أو القيم ، أو المشرف .

وتعين المحكمة مشرفاً أو نائباً عن الوصى فى الأحوال التى ينص عليها قانون بلد القاصر على ذلك للتعين . وتتبع فى ذلك الإجراءات الخاصة بتعيين الأوصياء بقدر ما يتفق مع طبيعة عمل المشرف أو نائب الوصى .

**مادة ١٠٠٣ :** فى جميع الأحوال التى ينص فيها القانون على حصول ممثل عديم الأهلية ، أو وكيل الغائب على إذن القيام بعمل من أعمال الإدارة يمنع ذلك الإذن بأمر يصدره قاضى الأمور الوقفية فى المحكمة المختصة على عريضة بعد أن تبدى النيابة العامة رأيها كتابة .

وله أن يطلب استيفاء ما يراه لازماً من البيانات ، أو المستندات ، وله أن يحيل الطلاب على المحكمة عند الاقتضاء .

**مادة ١٠٠٤ :** تنتظر المحكمة عند التصديق على محضر الجرد على وجه السرعة من تلقاء نفسها فى المسائل الآتية مالم تكن قد أصدرت قراراً فيها من قبل :

---

( ٢٠ ) عدلت المادتان ١٠٠٠ ( فقرة أولى ) و ١٠٠١ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها فيهما إلى عشرة أمثلها .



(١) الاستمرار في ملكية الأسرة ، أو الخروج منها وفي استغلال المحال التجارية أو الصناعية أو تصفيتها والتصرف في كل ، أو بعض المال وفاء للدين .

(٢) تقدير النفقة اللازمة للقاصر ، أو المحجور عليه .

(٣) إتخاذ الطرق المؤدية لحسن إدارة الأموال وصيانتها .

مادة ١٠٠٥ : للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تعدل عن أى قرار أصدرته فى المسائل المبينة فى المادة السابقة ، أو إجراء من الإجراءات التحفظية إذا تبين ما يدعو لذلك .

ويجوز لقاضى الأمور الوقفية أن يعدل عن أى أمر أصدره إذا تبين ما يدعو لذلك .

وفى جميع الأحوال لايس الحدول حق التغير حسن النية الناشئ عن اتفاقات .

مادة ١٠٠٦ : لايقبل طلب استرداد الولاية ، أو رفع الحجر ، أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية ، أو الولاية ، أو إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه إذا كان قد سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي بالرفض .

## الفصل الخامس

### فى تقديم الحساب

مادة ١٠٠٧ : يجب على النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن الغائب ، أو المدير المؤقت أن يودع قلم كتاب المحكمة حساباً عن إدارته مشفوعاً بالمستندات التى تؤيده فى الميعاد الذى يحدده القانون وكلما طلبت منه المحكمة ذلك فى الميعاد الذى تحدده .

مادة ١٠٠٨ : تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل فى حساب النائب عن عديم الأهلية ، أو للوكيل عن الغائب ، أو المدير المؤقت .



**مادة ١٠٠٩<sup>(١)</sup> :** إذا لم يقدم النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن النائب أو المدير الموقت للحساب في الميعاد أمرته المحكمة بعد تكليفه بالحضور بتقديمه في ميعاد تحدده وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة أو نوى الشأن.

فإذا انتضى الميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه ، فإذا تكرر منه ذلك جاز أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على ألف جنيه وذلك بغير إخلال بالجزاءات الأخرى التي ينص عليها القانون .

وإذا قدم الحساب وأبدى المكلف به عذراً مقبولاً عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة ، أو من الحرمان من كل ، أو بعض الأجر .

**مادة ١٠١٠ :** إذا قدم الحساب يتدب رئيس المحكمة ، أو المحكمة على حسب الأحوال أحد قضاتها لفحصه .

**مادة ١٠١١ :** يحدد القاضى المنتدب اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما مقدم الحساب ونحو الشأن وللقاصر الذى بلغ أربعة عشر عاماً والمحجور عليه للسفه لسماع الملاحظات على الحساب ومناقشة أرقامه .

وله أن يأمر باتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق ، وتتبع فى ذلك الأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى الباب السابع من الكتاب الأول .

**مادة ١٠١٢ :** يجوز لخوى الشأن والنيابة العامة أن يطلبوا من القاضى المنتدب أن يصدر قراراً واجب النفاذ بالزام مقدم الحساب بإبداء المبالغ التى لا يتنازع فى ثبوتها فى ذمته دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .

**مادة ١٠١٣ :** بعد انتهاء التحقيق يحيل القاضى المنتدب المادة إلى المحكمة مشفوعة بتقرير يضمه ما أبدى من الملاحظات على الحساب وما اتخذ من إجراءات للتحقيق ونتيجة هذا التحقيق .

---

(١) عدلت للفقرة الثانية من المادة ١٠٠٩ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وذلك بزيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها فيها إلى عشرة أمثاله .



**مادة ١٠١٤ :** يجب أن يشتمل القرار الذي تصدره المحكمة على بيان الإيراد والمصرف والباقي في ذمة النائب عن عديم الأهلية ، أو الوكيل عن الغائب ، أو المدير المؤقت ، وتأمّر المحكمة بالزامه بأداء هذا الباقي وإيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده .

**مادة ١٠١٥ :** لا تجوز إعادة البحث في أرقام الحساب إلا بسبب غلط مادي ، أو تكرار ، أو تزوير ويرفع الطلب بها إلى المحكمة التي فصلت في الحساب .

**مادة ١٠١٦ :** إذا التفت المحكمة الاستئنافية قراراً قضى برفض طلب تقديم الحساب فطعياً أن تحيل الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى ليقدّم لها الحساب وتفصل فيه .

## الفصل السادس

### في القرارات والأوامر وطرق الطعن فيها

**مادة ١٠١٧ :** فيما عدا ما نص عليه في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول .

**مادة ١٠١٨ :** يجب أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة في مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية ولقضية والحساب والإذن بالتصرف سواء منها ما تعلق بالصغير ، أو المحجور عليه ، أو بالغائب أو ما يتعلق بالنائبين عن هؤلاء ، وكذلك القرارات الصادرة بالإذن للنائب ، أو الوكيل بالتصرف والقرارات الصادرة وفقاً للمادة ٩٨٥ ، وذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق بها إذا صدرت من محكمة مواد جزئية وفي ميعاد خمسة عشر يوماً فيما عدا ذلك .

ويكتفى في القرارات الأخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتغل على منطوقها .

وعلى قلم الكتاب إعلان الأشخاص الذين تجوز لهم المعارضة وفقاً للمادة ١٠٢١ بمنطوق القرار الصادر في غيبتهم بعد إيداع أسبابه .



**مادة ١٠١٩ :** القرارات المصادرة من قاضى محكمة المواد الجزئية ،  
أو المحكمة الابتدائية واجبة النفاذ ولو مع حصول المعارضة ، أو الاستئناف فيما عدا  
القرارات المصادرة فى المسائل الآتية :

١ - الحساب .

٢ - رفع الحجر والمساعدة القضائية .

٣ - رد الولاية .

٤ - إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه .

٥ - ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية ، أو الولاية .

٦ - الإذن للتائب عن عديم الأهلية ، أو وكيل التائب بالتصرف .

ومع ذلك فللمحكمة المنظور أمامها المعارضة ، أو الاستئناف أن تأمر بوقف  
التنفيذ حتى يفصل فى الطعن المرفوع إليها .

**مادة ١٠٢٠ :** على قلم كتاب المحكمة الابتدائية أن يعلق فى اللوحة  
المخصصة للإعلانات القضائية صورة من كل قرار نهائى قضى بتعيين الأوصياء ،  
أو المشرفين ، أو القامة ، أو الوكلاء عن الغائبين ، أو المساعدين القضائيين ، أو  
استبدال غيرهم بهم ، أو انتهاء مأموريتههم وذلك فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدوره .

**مادة ١٠٢١ :** لاتجوز المعارضة فى القرارات الغيابية إلا فى المسائل  
الآتية ومن الأشخاص الآتى نكرهم .

١ - من المطلوب الحجر عليه فى القرار الصادر بإجراء من الإجراءات المنصوص  
عليها فى المادة ٩٨٥ ، أو بتوقيع الحجر .

٢ - من المطلوب مساعدته قضائيا فى القرار الصادر بتقرير المساعدة .

٣ - من البدعى بغيبه ، أو وكيله فى القرار الصادر بإثبات الغيبة ، أو بعدم تثبت  
الوكيل .

٤ - من النائبين عن عديمى الأهلية والمشرفين والوكلاء عن الغائبين فى القرارات  
المصادرة بتوقيع الجزاءات عليهم ، أو عزلهم ، أو بالحد من سلطتهم ، أو الفصل  
فى حساباتهم .



- ٥ - من الولي في القرار الصادر بسلب الولاية ، أو وقفها ، أو لحد منها .  
٦ - من القاصر للذي بلغ سن الحادية والعشرين في القرار الصادر باستمرار الولاية ، أو الوصاية عليه .

**مادة ١٠٢٢ :** للمحكمة الاستئنافية أن تأمر بأي إجراء تراه أكثر تحقيقاً للمصلحة بعد سماع أقوال ذوي الشأن والنيابة العامة .

ولها في جميع الأحوال أن تعيد المادة إلى محكمة الدرجة الأولى للمسير فيها على الوجه الذي تعينه لها .

ولها إذا رفع استئناف عن قرار صادر في مسأله معينة أن تتصدى للمادة كلها وذلك فيما عدا المنازعات المنطقة بالحساب .

**مادة ١٠٢٣ :** لا يجوز التماس إعادة النظر إلا في القرارات الانتهائية الصادرة في المواد الآتية :

- ١ - توقيع الحجر ، أو تقرير المساعدة القضائية ، أو إثبات الغيبة .
- ٢ - تكييف الوصي المختار ، أو الوكيل عن الغائب .
- ٣ - عزل الأوصياء والقائمة والوكلاء ، أو الحد من سلطتهم .
- ٤ - سلب الولاية ، أو وقفها ، أو لحد منها .
- ٥ - استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .
- ٦ - الفصل في الحساب .

**مادة ١٠٢٤<sup>(١)</sup> :** فيما عدا مسائل الحساب لا يجوز التماس إلا لسبب من الأسباب المبينة في المادة ٢٤١ فقرة ٢، ١، ٤

---

(١) عدلت المادة ١٠٢٤ بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بأن استبدال الإحالة فيها إلى المادة ٢٤١ بند ٢، ١ بالاحالة إلى المادة ٤١٧ بند ١، ٢، ٤



**مادة ١٠٢٥ (١) :** يجوز الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحجر والغيبية والمساعدة القضائية و سلب الولاية أو وقفها ، أو الحد منها ، أو ردها واستمرار الولاية ، أو الوصاية والحساب .

### الفصل السابع

## في تسجيل الطلبات والقرارات والاطلاع

### وتسليم الصور والشهادات

**مادة ١٠٢٦ :** تسجل طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية ، أو الحد منها ، أو وقفها وسلب الإذن للقاصر ، أو المحجور عليه ، أو الحد منه وإثبات الغيبة والحد من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطلوب الحجر عليه ، أو سلب ولايته من التصرف ، أو تقييد حريته فيه وذلك بأمر من قاضي الأمور الوقفية يصدر على ذات الطلب بعد التحقق من جديده وأخذ رأى النيابة كتابة ، ويقدم الطالب الإذن لقلم الكتاب لإجراء التسجيل فوراً .

ويجب على قلم الكتاب أن يؤشر على هامش تسجيل الطلبات بمضمون القرارات النهائية الصادرة فيها وذلك في ميعاد ثمانى أربعين ساعة في تاريخ صدرها .

**مادة ١٠٢٧ :** إذا لم يطلب تسجيل الطلب ، أو رفض الإذن به وجب على قلم الكتاب أن يسجل في الميعاد المذكور في المادة السابقة القرارات النهائية الصادرة بما يأتى :

---

(١) المادة ١٠٢٥ متبديلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ وكان نصها قبل التعديل كالاتى : « للنيابة العامة أو لمن صدر منه للقرار أن يطلع أمام محكمة للنقض في القرارات الانتهائية الصادرة في الحجر أو رفعه وفي إثبات الغيبة أو تقرير المساعدة القضائية أو رفعها أو سلب الولاية أو وقفها أو الحد منها أو ردها أو باستمرار الولاية أو الوصاية على القاصر أو الفصل في الحساب إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون لخطأ في تطبيقه أو في تأويله » .



- ١ - توقيع الحجر ، أو تقرير المساعدة القضائية ، أو إثبات الخفية .
  - ٢ - سلب الولاية ، أو الحد منها ، أو وقفها .
  - ٣ - استمرار الولاية ، أو الوصاية .
  - ٤ - سلب الإذن للقاصر ، أو المحجور عليه بالإدارة ، أو الحد منه .
  - ٥ - منع المطلوب الحجر عليه ، أو سلب ولايته ، أو وقفها ، أو الحد منها ، أو وكيل الخائب من التصرف ، أو تنقيد حريته فيه .
- ويجب كذلك أن يؤشر على هامش هذه القرارات بكل قرار يصدر ملفياً أو معدلاً لها .
- مادة ١٠٢٨ :** القرارات المشار إليها في المادة ١٠٢٦ لا تكون حجة على الغير ضمن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب المقدم عنها ، فإن لم يسجل الطلب فمن تاريخ تسجيل الحكم .
- ويترتب على تسجيل الطلب ما يترتب على تسجيل القرار في تطبيق أحكام القانون المدني .
- مادة ١٠٢٩ :** يعد في كل محكمة ابتدائية فهرس خاص بالأوصياء والمشرفين والقائمة والكلاء عن الغائبين والمساعدين القضائيين وفقاً للنظام الذي يقرره وزير العدل .
- مادة ١٠٣٠<sup>(١)</sup> :** يجوز لذوى الشأن الاطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق ، وتسلم لهم صور منها ، أو شهادات بضمونها بإذن من القاضي ، أو رئيس المحكمة ، أو أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل .

---

(١) المادة ١٠٣٠ مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي : يجوز لذوى الشأن الاطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق ، وتسلم لهم صور منها أو شهادات بضمونها بإذن من القاضي أو رئيس المحكمة .



**مادة ١٠٣١ :** يجوز لكل شخص الاطلاع على السجلات والحصول على شهادة بما بها من تسجيلات أو تأشيرات .

ويجوز له بإذن من القاضي ، أو رئيس المحكمة ، أو أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل ، الاطلاع على الدفاتر والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها ، أو شهادات بمضمونها <sup>(١)</sup> .

**مادة ١٠٣٢ :** يجوز للنيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة في قضايا الجنايات والجنح والاعتداءات الاطلاع على الملفات وضبط الأوراق المودعة بها عند الاقتضاء .

ويجوز ذلك أيضا للمحكمة في الدعاوى المدنية والتجارية بإذن من القاضي ، أو رئيس المحكمة المختصة بعد أخذ رأي النيابة .

---

(١) الفقرة الثانية من المادة ١٠٣١ مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي: «ويجوز له بإذن من القاضي أو رئيس المحكمة الاطلاع على الدفاتر والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها أو شهادات بمضمونها ..» .



## ملحق

### بمشروع قانون بإجراءات التقاضى فى مسائل

### الأحوال الشخصية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة عام ١٩٠٧ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ؛

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الأوقاف ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية .

وعلى القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال

الشخصية والوقف ؛

وعلى القرار بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن للتركات الشاغرة ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفاقات ؛



## قرر

مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

### المادة الأولى

تسرى أحكام هذا القانون على إجراءات التقاضى فى جميع مسائل الأحوال الشخصية ، وتطبق قواعد قانون المرافعات فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون .

### المادة الثانية

تلقى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، كما يلغى الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٠٧ ، والقوانين أرقام ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٦ كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

### المادة الثالثة

تصدر الأحكام طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويعمل بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فيما لم يرد بشأنه نص .

### المادة الرابعة

تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة الذين لهم جهات ملية منظمة فى ١٩٥٥/٩/٢٤ فى نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم .

ولا يؤثر فى تطبيق حكم الفقرة السابقة تغيير الطائفة أو العملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الأحكام القانونية الواجبة التطبيق على المسلمين .



## المادة الخامسة

على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يطن قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعاوى .

ولا تسمى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم فيها ، فتبقى خاضعة للنصوص القديمة .

## المادة السادسة

يصدر وزير العدل لائحة بتنظيم شئون المأذونين وإعمالهم ، وما يلحق بهذه اللائحة من نماذج للوثائق اللازمة لأداء هذه الأعمال ، كما يصدر جميع القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

## المادة السابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٧ .



## الباب الأول

# أحكام عامة

### المادة (١)

ت حسب المدد والمواعيد فى مسائل الأحوال الشخصية بالتقويم الميلادى .

### المادة (٢)

تثبت أهلية التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية لمن بلغ خمس عشر سنة ميلاديه كاملة متمتعاً بقوة العقلية وغير محجور عليه .  
وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثله القانونى فإذا لم يكن له من ممثله عينت المحكمة له وصى خصومة بناء على طلب النيابة العامة أو الغير .

### المادة (٣)

تعفى دعاوى النفقات من الرسوم القضائية بجميع أنواعها ولايلزم توقيع محام على صحف دعاوى الأحوال الشخصية أمام محاكم أول درجة .

### المادة (٤)

تنظر المحاكم كافة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية فى جميع مراحل التقاضى فى غرفة المشورة ، ويحضر عضو النيابة العامة حسب الأحوال ، وينطق بالأحكام والقرارات القطعية علناً .

### المادة (٥)

يجب على القاضى تبصرة المتقاضين بما يراه متعلقاً بالمسألة المطروحة من تكييف أو مواد القانون التى يتناولها الخصوم فى دفاعهم .



#### المادة (٦)

تتولى النيابة العامة رعاية مصالح ناقصى وعديمى الأهلية والغائبين والأمر بإتخاذ إجراءات التحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام هذا القانون. ولها أن تندب أحد مأمورى الضبط القضائى فى كل أو بعض ماترى إتخاذه من تدابير وأن تستعين بمعاونين يلحقون بها بقرار يصدره وزير العدل ويكون هؤلاء معاونون من مأمورى الضبط القضائى فى خصوص الأعمال التى تناط بهم أثناء تأدية وظيفتهم .

كما يكون لها أن تقدر النفقات المؤقتة .

#### المادة (٧)

للنيابة العامة رفع الدعوى ابتداء إذا تعلق الأمر بالنظام العام أو الآداب ويجوز لها أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم وعليها أن تتدخل فى كل قضية تختص بنظرها المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف والإكـن الحكم باطلاً .

وتكون إجراءات التدخل وفقاً لما هو مقرر فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

#### المادة (٨)

تلتزم كل من النيابة العامة ثم محكمة الموضوع بعرض الصلح على الخصوم مرة واحدة على الأقل ويعد تخلف أى من الخصوم عن الحضور جلسة عرض الصلح رفضاً له .

#### المادة (٩)

على الأطباء المعالجين ومذيرى المستشفيات والمصحات على حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية عن عامة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء أعمالهم .



### المادة (١٠)

على الوصى على الحمل المستكن أن يبلغ النيابة بانتقضاء مدة الحمل أو انفصاله حياً أو ميتاً .

### المادة (١١)

كل مخالف لأحكام السواد من ٩ إلى ١١ من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنية ، فإذا كان عدم التبليغ مقروناً بنية الإضرار بناقص أو عديم الأهلية والغائبين تكون العقوبة للحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز ألف جنية ولا نقل عن مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### المادة (١٢)

يعاقب بالحبس كل من أخفى بقصد الإضرار مالا مملوكاً لعديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب .

### المادة (١٣)

يسرى على القرارات التي تصدر في مسائل الولاية على المال القواعد الخاصة بالأحكام .

### المادة (١٤)

يجوز للمحكمة أن تأمر بإضافة الرسوم أو المصاريف على عائق الخزانة .

### المادة (١٥)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذاً لحكم أو لأمر مما نص عليه في هذا القانون صدر بناء على إجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة .



**الباب الثانى**  
**الاختصاص**  
**الفصل الأول**  
**الاختصاص النوعى**  
**المادة (١٦)**

تختص المحاكم الجزئية بالحكم فى المسائل الآتية ، ويكون حكمها ابتدائيا فيما لم ينص على نهائيته .

**أولاً : المسائل المتعلقة بالولاية على النفس :**

- ١ - الدعاوى المتعلقة بحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به .
- ٢ - تصحيح القيود المتعلقة بالأحوال الشخصية من وثائق الزواج والطلاق ويكون حكمها فى ذلك نهائياً .
- ٣ - دعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه عن أداء النفقات المقرضى بها دون غيرها .
- ٤ - توثيق ما يخفق عليه ذوو الشأن أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً ويكون حكمها الصادر بالتوثيق نهائياً .
- ٥ - تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة مالم يثر بشأنها نزاع .
- ٦ - الدعاوى المتعلقة بالنفقات وما فى حكمها من الأجور والمصروفات بجميع أنواعها .
- ٧ - دعاوى المهر والجهاز والدوطة والشبكة وما فى حكمها ، ويكون الحكم الصادر فى أى نوع منها انتهائياً متى كان المطلوب لا يتجاوز للنصاب الانتهائى للقاضى الجزئى .
- ٨ - تعيين مصفى للتركة وعزله واستبدال غيره به والفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية إذا كانت قيمة التركة لا تزيد عن نصاب اختصاص المحكمة الجزئية .



ثانياً : المسائل المتعلقة بالولاية على المال وذلك إذا كان مال المطلوب حمايته لا يتجاوز قيمته نصاب اختصاص المحكمة الجزئية .

١ - تثبيت الوصى المختار وتعيين الوصى والمشرّف والمدير ومراقبة أعمالهم والفصل في حساباتهم وعزلهم واستبدال غيرهم بهم .

٢ - تقرير المساعدة القضائية ورفعها وتعيين المساعد القضائي ومراقبة أعماله وعزله واستبداله .

٣ - إثبات الغيبة وإنهائها وتعيين الوكيل عن الغائب ومراقبة أعماله وعزله واستبداله .

٤ - الإذن للقاصر بتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها طبقاً لأحكام القانون وكذلك الإذن له بمزاولة أعمال التجارة وإجراء التصرفات التي يلزم للقيام بها الحصول على إذن وسلب هذا الحق أو الحد منه .

٥- تعيين مأذون بالخصومة عن القاصر ولو لم يكن له مال .

٦ - تقدير نفقة القاصر في ماله والفصل فيما يقوم من نزاع بين ولي النفس وولي التربية من جانب والوصى من جانب آخر فيما يتعلق بالاتفاق على القاصر أو تربيته أو العناية به .

٧- الإذن بزواج القاصر في الأحوال التي يوجب القانون استئذان المحكمة فيها .

٨ - إعفاء الولى الطبيعي مما يجوز إعفائه منه وفقاً لقواعد قانون الولاية على المال .

٩ - طلب تنحى الولى عن ولايته واستردادها .

١٠ - جميع المواد المتعلقة بإدارة الأموال خلاف ما ذكر وفقاً لأحكام القانون وكذلك إتخاذ الإجراءات التحفظية والموقفة الخاصة بها .

## المادة ( ١٨ )

تختص المحاكم الابتدائية بالفصل ابتدائياً في جميع مواد الأحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية .



كما تختص بالحكم فى الطلب الوقتى باستمرار الولاية أو الوصاية إذا رفع إليها بطريق التبعية لطلب الحجر .

### المادة (١٩)

تختص المحكمة التى تنظر المادة الأصلية باعتماد الحساب المقدم من الممثل القانونى لنافى الأهلية أو عديمها أو للوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت أو المشرف على التركة ، كما تختص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بهذا الحساب .

### المادة (٢٠)

يبقى الاختصاص بنظر مادنى الحساب وتسليم الأموال للمحكمة التى قضت بانتهاء الولاية على المال حتى تمام الفصل فى هاتين المادتين كما تختص ذات المحكمة فى نظر منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام والقرارات الصادرة منها فى هذا الشأن .

## الفصل الثانى

### الاختصاص المحلى

### المادة (٢١)

١ - يقصد بالموطن فى هذا القانون الذى حددت أحكامه المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ من القانون المدنى .

٢ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه فإذا لم يكن له موطن فى مصر وقت الدعوى أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى .

٣ - إذا تعدد المدعى عليهم يكون للمدعى الخيار فى رفع دعواه أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم .

٤ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى يقع بدائرتها موطن المدعى أو المدعى عليه إذا كانت مرفوعة من الأولاد أو الزوجة أو الوالدين أو الحاضنة حسب الأحوال فى المواد الآتية :



( أ ) النفقات والأجور وما فى حكمها .

( ب ) الحضانة والرؤية والمسائل المتعلقة بهما .

( ج ) المهر والجهاز والدوطة والشبكة وما فى حكمها .

٥ - يجوز أن ترفع دعوى التفريق بين الزوجين أيا كانت أسبابه أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها آخر مسكن للزوجية فى مصر

٦ - تعرض للمواد المتعلقة بإثبات الوراثة والوصية على المحكمة التى يقع فى دائرتها آخر موطن للمتوفى فى مصر .

٧ - يتحدد الاختصاص المحلى فى مسائل الولاية على المال على النحو التالى :

( أ ) فى مواد الولاية بموطن الولي أو القاصر وفى مواد الوصاية بآخر موطن كان للمتوفى أو القاصر .

( ب ) فى مواد الحجر والمساعدة القضائية بموطن المطلوب الحجر عليه أو مساعدته قضائيا .

( ج ) فى مواد الغيبة بآخر موطن للفائب .

وإذا لم يكن لأحد ممن ذكروا موطن فى مصر يكون الاختصاص للمحكمة الكائن فى دائرتها موطن الطالب أو الشخص المطلوب حمايته .

( د ) إذا تغير موطن الولي أو القاصر أو المحجور عليه أو المساعد قضائيا جاز للمحكمة بناء على طلب نوى الشأن أو النيابة العامة أن تحيل القضية إلى المحكمة التى يقع فى دائرتها الموطن الجديد .

( هـ ) تخصص المحكمة التى أمرت بسلب الولاية أو رفعها بتعيين من يخلف الولي إلا إذا رأت من المصلحة إحالة المادة إلى المحكمة التى يوجد بدائرتها موطن القاصر .



## الباب الثالث

### فى إجراءات رفع الدعوى ونظرها وتنفيذ الأحكام

#### الفصل الأول

#### فى إجراءات رفع الدعوى ونظرها أمام المحكمة

أولاً : فى مسائل الولاية على النفس

#### المادة ( ٢٢ )

ترفع الدعوى فى مسائل الولاية على النفس بالطريق المعتاد لرفع الدعوى وفقاً لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا تقبل الدعوى إن لم يودع المدعى رفق صحيفة دعوا مذكّره بها من مستندات لا يتوقف الحصول عليها على إذن خاص .

وإذا لم يقدم للمدعى عليه أوجه دفاعه وأدّله فى الجلسة الأولى نظرت المحكمة الدعوى بحالتها .

#### المادة ( ٢٣ )

لا تقبل عند الإنكار دعوى الزوجية ما لم يكن الزواج ثابتاً فى ورقة رسمية ومع ذلك تقبل دعوى الطلاق إذا كان الزواج ثابتاً بأية كتابة .

ولا تقبل دعوى الطلاق بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعتهم تجيز الطلاق .

#### المادة ( ٢٤ )

على طالب إسهاد الوفاة والورثة والوصية الواجبة أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة الجزئية المختصة مرفقاً به ورقة رسمية تثبت الوفاة ، وإلا كان طلب الإسهاد غير مقبول .



ويجب أن يشمل الطلب على بيان آخر موطن للمتوفى وأسماء الورثة والموصى لهم وصية ولجبة وموطنهم إن وجدوا ، وعلى الطالب أن يعلنهم للحضور أمام المحكمة فى السبيل المحدد لنظر الطلب ، فإذا لم يقدم طالب الإشهاد ورقة رسمية تثبت الوفاة أو ثارت منازعة فيحيل القاضى الطلب إلى المحكمة الابتدائية المختصة للفصل فيه .

### المادة (٢٥)

يكون الإشهاد الذى يصدره القاضى وفقاً لحكم المادة السابقة حجة بالوفاة والورثة والوصية الواجبة مالم يصدر حكم على خلافه .

### المادة (٢٦)

فى دعاوى التطليق التى يوجب فيها القانون نذب حكمين ، يجب على المحكمة أن تكلف كل من الزوجين بتسمية حكمه فى الجلسة التالية على الأكثر ، فإن تقاس أيهما عن تعيين حكمه أو تخلف عن حضور هذه الجلسة عينت المحكمة حكماً عنه .

وعلى الحكمين المثل أمام المحكمة فى الجلسة التالية لتعيينهما ليقررا ما خلاصاً إليه معاً ، فإن اختلفا أو تخلف أيهما عن الحضور تسمع المحكمة أقوال الحاضر منهما بعد حلف اليمين .

وللمحكمة أن تأخذ بما أنتهى إليه الحكمان أو بأقوال أيهما أو بغير ذلك مما تستقيه من أوراق الدعوى .

### المادة (٢٧)

مع عدم الإخلال بحق الزوج فى إثبات مراجعة مطلقها لها بكافة الطرق ، لا يقبل عند الإنكار إدعاء الزوج مراجعته مطلقته مالم يعنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل انقضاء تسعين يوماً من توثيق طلاقه لها ، وذلك مالم تكن حاملاً أو تفر باستمرار عدتها حتى إعلانها بالمراجعة .



## ثانياً : فى مسائل الولاية على المال المادة (٢٨)

ترفع الدعوى فى مسائل الولاية على المال بناء على طلب من النيابة العامة أو طلب يقدم إليها من ذوى الشأن وتشتمل عريضته الطلب على البيانات التى يتطلبها قانون المرافعات فى صحيفة الدعوى وترفق بها المستندات المؤيدة للطلب ، وتكولى النيابة العامة ، فيما لا تختص بإصدار الأمر فيه عرض الطلب على المحكمة مشفوعاً بما تم فيه من تحقيقات وما انتهت إليه من رأى وللمحكمة أن تتدب النيابة العامة لمباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق فيما يعرض عليها من مسائل أثناء نظر الدعوى وأن تستطلع رأيا فيها .

## المادة (٢٩)

تحدد النيابة العامة جلسة لنظر الطلب أمام المحكمة المختصة وتعلن بذلك من لم ينبه عليه أمامها من ذوى الشأن .

## المادة (٣٠)

على النيابة العامة بمجرد ورود التبليغ المنصوص عليه فى المادتين ٩ و ١٠ أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق الحمل المستكن أو عديمى الأهلية أو ناقصيها أو الغائبين بأن تحصر مؤقتاً مالهم من أموال ثابتة أو منقولة أو حقوق وما عليهم من التزامات فى محضر يوقع عليه ذوى الشأن .

ولها أن تأمر بوضع الأختام على كل أو بعض الأموال وأن تأمر بنقل النقود والأوراق المالية والسندات والمصوغات وغيرها مما يخشى عليه إلى خزانة أحد المصارف أو إلى مكان أمين وذلك كله وفقاً للإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل .

ويكون للنيابة العامة - عند الإقتضاء - أن تأذن لوصى التركة أو لمنفذ الوصية أو لمديرها إن وجد أو لأى شخص أمين آخر بالصرف على جازاة المتوفى والإنفاق على من تزمه وإدارة الأعمال التى يخشى عليها من فوات الوقت .

## المادة (٣١)

إذا رأت النيابة العامة أن طلب توقيع الحجر أو سلب الولاية أو لحد منها أو وقفها أو إثبات الغيبة يقتضى إتخاذ إجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها من ضياع حق أو تصرف فى الأموال فطعياً أن ترفع الأمر إلى المحكمة المختصة لتأذن بإتخاذ ما تراه من إجراءات تحفظية أو لتأمر بمنع المقدم ضده الطلب من



التصرف فى أمواله كلها أو بعضها أو تقييد سلطته فى إدارتها أو تعيين مدير مؤقت يتولى إدارة تلك الأموال .

### المادة (٣٢)

على النيابة العامة أن تقدم للمحكمة مذكرة مسببة بمن ترشحه للنيابة عن عديم الأهلية أو ناقصها أو الغائب أو ترشحه لمساعدته قضائيا ، وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ إبلاغها بالسبب الموجب لتعيينه .  
وتعين المحكمة النائب أو مساعده بعد أخذ رأى ذوى الشأن .

### المادة (٣٣)

لا تتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة إذا لم يتجاوز مال الشخص المطلوب حمايته خمسمائة جنيه فيسلم المال إلى من يقوم على شلونه إلا إذا دعت الضرورة إلى غير ذلك .

### المادة (٣٤)

تخطر النيابة العامة الأوصياء والقامة والوكلاء والمساعدين القضائيين والمديرين المؤقتين بالقرار الصادر بتعيينهم إذا صدر فى غيبتهم وعلى من يرفض منهم التعيين أن يبلغ النيابة العامة برفضه فى خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه بالقرار وإلا كان مسؤولا عن المهام الموكولة إليه من تاريخ إبلاغه ، وفى حالة الرفض تعين المحكمة بدلا منه على وجه السرعة .

### المادة (٣٥)

على النيابة العامة بعد صدور قرار المحكمة بتعيين النائب أن تقوم بجرد أموال عديم أو ناقص الأهلية أو الغائب بمحضر يحرر من نستختين .  
ويتبع فى الجرد الأحكام والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل ويدعى لحضور الجرد جميع ذوى الشأن والقاصر الذى بلغت سنه ست عشرة سنة إذا رأيت النيابة ضرورة لذلك .

والنيابة العامة أن تستعين بأهل الخبرة فى جرد الأموال وتقويمها وتقدير الديون وتسلم الأموال بعد انتهاء الجرد إلى النائب المعين من المحكمة

### المادة (٣٦)

ترفع النيابة العامة محضر الجرد إلى المحكمة للتصديق عليه بعد التحقق من صحة البيانات الواردة به . .



### المادة (٣٧)

إذا عينت المحكمة مصفياً للتركة قبل التصديق على محضر الجرد فيتولى جرد التركة كلها ويحرر محضراً مفصلاً بما لها وما عليها يقوم بالتوقيع عليه هو وممثل النيابة العامة والنائب عن ناقص الأهلية وعديهما ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين .

وإذا عين المصفي بعد التصديق على محضر الجرد فيقوم النائب عن عديم الأهلية بتسليم نصيب الأخير في التركة إلى المصفي بمحضر يوقعه هو المصفي وممثل النيابة العامة ومن يكون حاضراً من الورثة الراشدين وذلك ما لم تر النيابة العامة أو المصفي إبقاء المال كله أو بعضه تحت يد النائب لحفظه وإدارته مؤقتاً حتى تتم التصفية ويثبت ذلك على نسختي محضر الجرد المشار إليه ويوقع عليه الأشخاص السابق ذكرهم .

وبعد انتهاء التصفية يتم تسليم ناقص الأهلية أو عديمها أو النائب إلى نائبه مع مراعاة الإجراءات المبينة في المادة ٣٥ .

### المادة (٣٨)

للنيابة العامة أو من تندبه من مأموري الضبط القضائي الحق في دخول المساكن والأماكن اللازم دخولها لإتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في هذا القانون .

### المادة (٣٩)

يجوز للمحكمة المختصة في حالة للضرورة وبناء على طلب النيابة العامة أن تعين بصفة مؤقتة وصياً أو قيماً أو مساعداً قضائياً أو وكيلاً عن الغائب لحين تعيين من يتولى ذلك بصفة دائمة .

### المادة (٤٠)

يجب على النيابة العامة عند عرض محضر الجرد على المحكمة للتصديق عليه أن ترفق مذكرة برأيها في المسائل الآتية بحسب الأحوال:

١ - الاستمرار في الملكية للشائعة أو الخروج منها وفي استغلال المحال التجارية أو المهنية أو الصناعية أو تصفيتها ووسائل الوفاء بالدين والقرارات المنفذة لذلك .



٢ - تقدير النفقة الدائمة اللازمة للقاصر أو المحجور عليه .

٣ - إتخاذ الطرق المؤدية لحسن إدارة الأموال وصيانتها .

#### المادة (٤١)

لايمس عدول المحكمة عن قرار سبق أن أصدرته حقوق الغير حسن النية .

#### المادة (٤٢)

لا يقبل طلب استرداد الولاية أو رفع الحجر أو المساعدة القضائية أو رفع الوصاية أو الولاية أو إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه إذا كان قد سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار النهائي بالرفض .

#### المادة (٤٣)

يجب على النائب عن ناقص الأهلية أو عديمها أو الغائب أو المدير المؤقت أن يودع قلم كتاب المحكمة حساباً عن إدارته مشفوعاً بالمستندات التي تؤيده في الميعاد الذي يحدد القانون وكلما طلبت منه المحكمة ذلك في الميعاد الذي تحدده .

وتتولى المحكمة للفصل في صحة الحساب المقدم إليها ، ولها أن تأمر مؤقتاً بإيداع المبالغ التي لا تتنازع في ثبوتها دون أن يعتبر ذلك مصادقة على الحساب .

فإذا انقضت الميعاد ولم يقدم الحساب جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه فإذا تكرر منه ذلك جاز أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على ألف جنيه وذلك بغیر إخلال بالجزاءات الأخرى التي ينص عليها القانون .

وإذا قدم الحساب وأبدى المكلف به عذراً مقبولاً عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو من الحرمان من كل أو بعض الأجر .

#### المادة (٤٤)

يجب أن تتولى النيابة العامة قيد طلبات الحجر والمساعدة القضائية واستمرار الولاية أو الوصاية وسلب الولاية أو إلحاح منها أو وقفها وسلب الإذن للقاصر أو المحجور عليه أو إلحاح منه وإثبات الغيبة وإلحاح من سلطة الوكيل عن الغائب ومنع المطلوب الحجر عليه أو سلب ولايته من التصرف أو تقييد حريته فيه يوم وساعة تقديم الطلب وذلك في سجل خاص يقوم القيد فيه مقام التسجيل بما ينتج أثره من تاريخ ذلك القيد متى قضى بأجابة الطلب .

وعلى النيابة العامة شطب القيد متى قضى نهائياً برفض الطلب .

ويحدد وزير العدل بقرار يصدره إجراءات القيد والشطب .



## الفصل الثانى

### فى تنفيذ الأحكام والقرارات

#### أولاً : أحكام عامة

##### المادة (٤٥)

على قلم كتاب المحكمة وضع الصيغة التنفيذية على كل حكم أو قرار واجب النفاذ .

##### المادة (٤٦)

يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين أو جهة الإدارة ويحدد وزير العدل بقرار منه يناط به تنفيذ قرارات وأحكام المحاكم الصادرة بتسليم الصغير ورؤيته وسكنه وإجراءات ذلك .

ثانياً : فى مسائل الولاية على النفس :

##### المادة (٤٧)

استثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرنبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين فى حدود النسب الآتية :

(أ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفى حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر بينهم بنسبة ماحكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥ ٪ لابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ماحكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز الحجز عليها ٤٠ ٪ أى كان دين النفقة المحجوز من أجله .



## المادة (٤٨)

إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة المطلقة أو الأبناء أو للوالدين من غير ذوى الميراث أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الأتماعى أو فروعه أو وحدة الشؤون الإتماعية التى يقع محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

## المادة (٤٩)

لبنك ناصر الأتماعى استيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه فى حدود المبالغ المأزم بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن للحجز الإدارى .

## المادة (٥٠)

على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الإتماعية وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والقطاعات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الأتماعى مرفق به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الإعلان أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقاً للمادة (٤٧) من هذا القانون وليداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء آخر .

## المادة (٥١)

فى حالة النزاحم بين الدينون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الأبناء فنفقة الوالدين فنفقة الأقارب ثم الدينون الأخرى .

## المادة (٥٢)

إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى دعاوى النفقات والأجور وما فى حكمها والمصروفات بجميع أنواعها ، يجوز للمحكوم له أو من يمثله قانوناً أن يرفع



الأمر إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي يجرى التنفيذ بدائلتها ، ومالم يثبت المحكوم عليه أنه أصبح عاجزاً عن الوفاء لسبب لا يئله فيه أمره القاضي بالتنفيذ خلال أجل لا يزيد على خمسة عشر يوماً وإلا قضى بحبسه مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر فإذا امتثل تأمر المحكمة أو النيابة العامة بإخلاء سبيله وذلك دون إخلال بحق المحكوم له في التنفيذ بالطرق العادية .

#### المادة (٥٣)

لا يترتب على أى إشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لأى من الديون المشار إليها فى المادة السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

#### المادة (٥٤)

على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه فى هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان ، وذلك من أحد فروعه أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها البنك بالمبالغ المحكوم بها . ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

#### المادة (٥٥)

الأحكام الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته أو بالنفقات أو بالأجور أو بالمصروفات وما فى حكمها تكون واجبة النفاذ المعجل بلا كفالة بقوة القانون .

#### المادة (٥٦)

استثناء من حكم المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تكون الأحكام القضائية بفسخ عقد الزواج أو بطلانه أو بالطلاق أو التطبيق نافذة إلا بصيرورتها بانه ، وفى حالة الطعن ، يقوم رئيس المحكمة أو أحد نوابه بتحديد جلسة لنظر الطعن أمام المحكمة مباشرة فى موعد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ إيداع



صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة أو وصولها إليه وعلى النيابة تقديم مذكرة برأيها خلال شهرين على الأكثر سابقة على الجلسة المحددة لنظر الطعن .

### ثالثاً : فى مسائل الولاية على المال

#### المادة (٥٧)

يكون لنفقات حصر الأموال ووضع الأختام والجرد والإدارة التي تقررها المحكمة حق امتياز فى مرتبة المصروفات القضائية بالنسبة لأموال التركة .

#### المادة (٥٨)

جميع القرارات الصادرة من محاكم أول درجة بصفة ابتدائية تكون واجبة النفاذ المعجل ولو مع حصول الاستئناف فيما عدا القرارات الصادرة فى المسائل الآتية:

- ١ - للحساب .
  - ٢ - رفع الحجر وإنهاء المساعدة القضائية .
  - ٣ - رد الولاية .
  - ٤ - إعادة الإذن للقاصر أو المحجور عليه بالتصرف فى الأموال والإدارة .
  - ٥ - ثبوت الرشد بعد القرار باستمرار الوصاية أو الولاية .
  - ٦ - الإذن للفائب عن عديم الأهلية أو ناقصها أو الفائب بالتصرف .
- ومع ذلك فلكم المحكمة المنظور أمامها الاستئناف أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل فى الطعن المرفوع إليها .



### الفصل الثالث

## فى الطعن على الأحكام والقرارات

أولاً : فى الاستئناف

### المادة ( ٥٩ )

فى الأحوال التى يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة فى القضايا التى تتدخل فيها النيابة العامة جوازا أو وجوباً وفقاً لحكم المادة السابعة من هذا القانون يجوز للنسابة العامة الطعن بهذا الطريق طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

### المادة ( ٦٠ )

تنظر المحكمة الاستئنافية ما رفع عنه الاستئناف ، ويجوز أمامها إيداء أسباب جديدة مما تستند عليه الطلبات الأصلية كما يجوز إيداء طلبات جديدة بشرط أن تكون مترتبة على الطلبات الأصلية ، وتلتزم المحكمة الاستئنافية فى هاتين الحالتين بمنح أجل يتمكن فيه الخصم من الرد على ما أبداه للخصم الآخر من طلبات مرة واحدة أو أسباب جديدة .

### المادة ( ٦١ )

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يعد استئناف الحكم أو القرار الصادر فى مادة من مواد الولاية على المال ، استئنافاً لما يرتبط بها من المواد الأخرى ارتباطاً يتعذر معه الفصل فى الاستئناف المطروح عليها دون إعادة الفصل فيها .

ثانياً : فى الطعن بطريق النقض

### المادة ( ٦٢ )

للخصوم والنسابة العامة أن يطعنوا بالنقض فى الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الاستئناف فى مواد الحجر والتقية والمساعدة القضائية وسلب الولاية أو وقفها



أو الحد منها أوردتها واستمرار الولاية أو الوصاية والحساب كما يكون لهم ، ومع مراعاة حكم المادة ٥٦ من هذا القانون ، الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة في الدعاوى التي تتدخل فيها النيابة العامة جوازاً أو وجوباً وفقاً لحكم المادة السابعة من هذا القانون .

### ثالثاً : في التماس إعادة النظر

#### المادة (٦٣)

يجوز التماس إعادة النظر لسبب من الأسباب الأربعة الأولى المنصوص عليه بالمادة (٢٤١) من قانون المرافعات .

ولا يجوز الطعن بهذا الطريق إلا في القرارات الانتهائية الصادرة في المواد الآتية :

- ١ - توقيع الحجر أو تقرير للمساعدة القضائية أو إثبات الغيبة .
- ٢ - تثبيت الوصى المختار أو الوكيل عن الغائب .
- ٣ - عزل الأوصياء والقائمة والوكلاء أو الحد من سلطتهم .
- ٤ - سلب الولاية أو وقفها أو لحد منها .
- ٥ - استمرار الولاية أو الوصاية على القاصر .
- ٦ - الفصل في الحساب .



القسم الثانى  
توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة  
والتصادق على الزواج

- \* مستخرج من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل .
- \* لائحة المأذونين المعمول بها من ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ .
- \* لائحة الموثقين المنتدبين المعمول بها من أول يناير سنة ١٩٥٦ .



## ( أولاً )

### توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق<sup>(١)</sup>

**مادة ٣<sup>(٢)</sup> :** تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وأشهاد الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق

(١) الموقّع المصرية في ١٩٤٧/٧/٣ - العدد ٥٨ وقد لحقه عدة تعديلات .

(٢) المادة الثالثة محلاة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ( الموقّع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ - العدد ٩٩ مكر ) ، وكان نصها قبل التعديل : « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالرفق والأحوال الشخصية ومع ذلك توثق بهذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين » .

\* ويرد بالمذكورة الإيضاحية للنص الجديد ، بمناسبة صدور قانون إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية روى تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهاد التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية وقد رضع المشروع لحالي متضمنا هذا التنظيم ورؤى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير في الإجراءات وقرره دائما من المماثلين وضمان مراقبته والأشراف عليه كما روى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين فجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لمؤقتين متددبين يكون لهم المام بالأحكام الدينية الجهة التي يتولون التوثيق فيها وعلى أن لا يس ذلك التوثيق الإجراءات الدينية .

\* ورجع الفقرة الثانية من المادة ٨ مكررا من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق الصادرة بالمرسوم بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٤٧ والتي قضت بأنه ، لا يجوز توثيق عقود زواج اليتيمات القاصرات اللاتي هن معاش أو مرتبات من الحكومة أو لهن مال يزيد على ٢٠٠٠ قرش إلا بتصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة .

\* ويلاحظ أن لفصل المصريين اختصاص توثيق العقود الرسمية ومنها عقود الزواج متى كان كلا الزوجين مصري أو متى كان أحد الزوجين مصري مع لشروط الحصول على ترخيص من وزير الخارجية ( القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن نظام السكّين الدبلوماسي والقنصلي وقد التي هذا القانون وحل محله القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ، والمندرج بالجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٦/٢٦ - العدد ٢٥ مكر ) .



بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل ويضع الوزير لائحة تبين شروط التحيين في وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم .

ويستحق على عقود الزواج المذكورة رسم طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه و٢٪ على مقدم ومؤخر الصداق .

**مادة ٥ (١) :** يجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطانهم .

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فيجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت كذلك من توافر الشروط الآتية :

١ - حضور الأجنبي بشخصه عند إجراء توثيق العقد .

٢ - ألا يجاوز فارق السن بين المتعاقدين خمسا وعشرين سنة .

٣ - تقديم الأجنبي شهادتين صادرتين من الجهة المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها أو من قنصليتها في جمهورية مصر العربية يفيد احداهما أنها لا تمنع في الزواج وتتضمن الأخرى بيانات عن تاريخ وجهة ميلاده وديانته ومهنته والبلد

---

(١) المادة الخامسة ممتدة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦ ( الجريدة الرسمية في ٩/٩/١٩٧٧ - العدد ٣٧ ، تابع ) ، وكان نصها قبل التعديل : : يجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم . .

هذا وقد صد قرار وزير العدل رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٧٦ ( لوائح المصرية في ١/٥/١٩٧٧ - العدد ١٠ ) وأضاف المادة المشرية من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق فقرة جديدة نصها : « فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه ، فيجب على الموثق قبل التوقيع على العقد أن يطر الصيغة الكاملة للشهادتين المقدمتين من الأجنبي والخاصين ببيان حالته الاجتماعية وعدم مخالفته البهية المختصة بالدولة التي ينتمي إليها بجنسيته في إجراء الزواج ، كما استبدل القرار المادة السابعة من اللائحة بأخرى تضمنت فقرتها الثانية الآتي ، فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فيجب على الموثق أن يتأكد من حضور الأجنبي بشخصه عند إجراء التوثيق ومن توافر سائر الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ من قانون التوثيق أو لتجاوز عنها طبقاً للاوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من تلك المادة . »



المقيم به وحالاته الاجتماعية من حيث سبقه الزواج وعدد الزوجات والأبناء وحالته المالية ومصادر دخله ، وبشرط التصديق على كل من الشهادتين من السلطات المصرية المختصة .

٤ - تقديم كل من المتعاقدين شهادة ميلاده فإن تعذر ذلك يجب على الأجنبي تقديم أية وثيقة رسمية تقوم مقامها ووجب على المصرية تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد .

ويجوز بناء على قرار من وزير العدل أو من يفوضه للتجاوز عن كل أو بعض الشروط سالفة الذكر عند توثيق العقد (١) .

---

(١) صدر عن وزير العدل القرار رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٨٤ ( الوقائع المصرية في ١٨/٤/١٩٨٤ - العدد ٩٤) بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥ باستثناء عقود زواج السودانيين بمصريات من بعض الشروط ، فحلت المادة الأولى منه على أن ، يستثنى عقود زواج السودانيين بمصريات من الشروط المنصوص عليها في البند (١) ، (٢) ، (٤) من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق .

(٢) صدر في ١٩٧٩/٣/٦ القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٩ من وكيل وزارة العدل لشؤون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق - بناء على التفويض الصادر له من وزير العدل - وتمتعت مادته الأولى على قصر توثيق عقود الزواج والتصديق عليه وإشهادات الطلاق والتصديق عليه المتعلقة بمصريات وأجانب على مكاتبى القاهرة والاسكندرية للأحوال الشخصية دون غيرهما من المكاتب أو الفروع ، مع مراعاة الضوابط المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦



## ( ثانياً )

### توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة

#### والتصادق للمصريين من المسلمين

#### (لائحة المأذونين)<sup>(١)</sup>

#### وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .  
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .

---

(١) الوثائق المصرية في ١٠/١/١٩٥٥ - العدد ٣ ملحق ، ولحقت اللائحة عدة تعديلات .

وقد أعدت وزارة العدل مشروعاً للائحة جديدة أوفقتها إلى قسم التشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠ والذي أبدى الرأي بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/٣/١٢ متضمناً أن إصدار التنظيم بمشروع اللائحة يستلزم أن يكون بأداة القانون ، والآتي نص للكتاب :

مجلس الدولة - قسم التشريع - ملف رقم : ١٩٨٠/١٢٧

السيد الأستاذ / المستشار وكيل وزارة العدل لشئون التشريع .

تحية طيبة وبعد .

فليعلم لكتابكم رقم ٢٦ المؤرخ ١٩٨٠/١/٢٠ في شأن مراجعة مشروع قرار وزير العدل في شأن لائحة المأذونين .

أرجو أن أفيد بأن هذا المشروع قد عرض على قسم التشريع بجلساته المنعقدتين في ١٨ فبراير سنة ١٩٨٠ وفي ٤ مارس ١٩٨٠ حيث استعرض القسم مواد التنظيم التشريعي التي تضمنها المشروع ، وقد تبين للقسم أن المشروع قد تتناول بالتفصيل للموضوعات التالية :

أولاً : تنظيم مرفقى : وذلك بما تضمنه المشروع من إنشاء للمأذونيات وتحديد اختصاصاتها .

ثانياً : تنظيم وظيفى : وذلك بإيراد الشروط الأحكام الخاصة بشئون وظيفة المأذونين ومن ذلك تعيينهم ورواجبتهم الوظيفية وانتهاء خدمتهم .

ثالثاً : اختصاص لهيئة قضائية : جاء بنصوص المشروع فى مواضع متفرقة اختصاص المحكمة الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس ، وللاطرة المأذونين ، بالمحكمة الابتدائية بنظر مسائل تخص النظام القانونى للمأذونين وعملهم .

رابعاً : تقرير رسوم : جاء بالمادة ٤٠ من المشروع للنص على أن يضاعف الرسم فى حالة



الزواج بزوجة أخرى... ويضاعف إلى خمسة أضعاف في حالة الزواج بزوجة ثالثة ويضاعف الرسم إلى عشرة أضعاف في حالة الزواج بزوجة رابعة .

**خامساً : قواعد توثيق :** يتولى المأذون توثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والنساق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين .

وقد تعرض قسم التشريع بعد ذلك للأدلة اللازمة لإصدار كل من الموضعات السابقة ، فبين له مايلي:

**أولاً : التنظيم المرفقي :** وذلك بمقصد التنظيم المعنوي للمرفق وأداة إصدار مال هذا التنظيم قرار من رئيس الجمهورية وفقاً لنص المادة ١٤٦ من الدستور والتي تنص على : « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة » .

ومن المستقر في هذا الشأن أن هذا الاختصاص قاصر على رئيس الجمهورية بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية ، ولا يجوز التفويض فيه .

ولما كان إنشاء المأذونيات وتحديد اختصاصها من قبيل إنشاء وتنظيم المرفق مقصوداً بمعنى المعنوي فإن الاختصاص في شأنه يكون لرئيس الجمهورية يصدر بقرار منه .

**ثانياً : التنظيم الوظيفي :** من المستقر عليه أن المأذون موظف عام لكونه يقوم بوظيفة موثق رسمي للقرود ، وفي شأن الوظائف العامة تقتضى المادة ١٤ من الدستور بأن :

« الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للتأمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقضاياهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب » .

ومن مقتضى هذا النص أن التنظيم الخاص بالوظائف العامة يتضمن بالضرورة تنظيماً لكيفية الوصول إلى الوظيفة العامة باعتبارها أحد الحقوق العامة ، كما يجب أن يتضمن هذا التنظيم قواعد تكليف للأشخاص القائمين على المرفق لتحقيق غاية عليا وهي خدمة الشعب ، وكلا الأمرين يتطابق بتنظيم حريات عامة وفرض قيود على انسان .. وهو أمر لا يجوز أن يتناوله إلا القانون .

وفضلاً عن ذلك فإن المرفق التشريعي قد استقر منذ أمد طويل على أن يكون تنظيم الوظائف العامة وكذلك المهنة بأداة القانون .

ومن مقتضى ما تقدم فإن التنظيم الوظيفي للمأذونين يستلزم أن يصدر بأداة القانون .

**ثالثاً : اختصاص الهيئات القضائية ،** ورد في شأن اختصاص الهيئات القضائية نص المادة ١٦٧ من الدستور والتي تنص بأن :

« يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ويظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم » .

وفقاً لهذا النص لا يجوز أن يحدد اختصاص لهيئة قضائية بأداة دون القانون وأساس ذلك يكمن في مبدأ استقلال السلطة القضائية ، فلا يجوز أن يصدر من السلطة القضائية .. الأمر الذي يمس مبدأ الاستقلال المقرر دستورياً للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

ولما كان المشروع المعروض يتضمن في جوانب مختلفة تقرير اختصاصات المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية .. فإن أداة تقرير ذلك هي القانون .



وعلى لائحة المأذونين الصادرة بالقرار المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ .  
وعلى القرار الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٩٣٤ باستمرار العمل بلائحة المأذونين  
المشار إليها .

== رابعاً : تقرير رسوم : جاء بالمادة ٤٠ من المشروع أحكام بمناصفة الرسوم في حالة تكرار الزواج وتحدد .  
والرسوم الخاصة بعقد الزواج أو للتصديق عليه مقرره بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن رسوم التوثيق  
والشهر والجدول حرف (ب) المرفق به ، وكانت مقررة من قبل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام  
المحاكم الشرعية والجدول ( أ ) المرفق به .

ومن حيث إن مناصرة الرسم هو في واقع تقرير رسم جديد بقدر الزيادة عن قدر الرسم المقرر ، وعلى  
ذلك فإن وسيلة الرسم لا يكون إلا بذات الأداة التي قررتها وهي القانون ، فضلاً عن أن ذلك مقصود نص  
المادة ١١٩ من الدستور والتي تقضي بأن :

« إنشاء المصائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال  
المبيحة في القانون » .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من المصائب أو الرسوم إلا في حدود القانون ، وعلى ذلك فإن حكم  
الرسم المراد بالمشروع يتطلب أداة القانون لتقريره .

خامساً : قواعد توثيق : تتناول أحكام المشروع قواعد توثيق عقود خاصة والتوثيق عموماً نظمت  
أحكامه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ في شأن التوثيق وعهدت المادة الثالثة منه إلى مكاتب التوثيق مهمة توثيق  
جميع المحررات عدا ما كان منها - معلقاً بالرفق أو الأحوال الشخصية ومع أن هذا النص لم يحدد الأدلة  
التي يصدر بها تنظيم توثيق الوقت والأحوال للشخصية فلننظر أن أداة ذلك هي القانون لما يلي :

١ - إن التوثيق هو مرفق عام بالمعنى الموضوعي .. أي نشاط يستهدف تحقيق نفع عام مضمونة تلقى  
المحررات العرفية وأثبات تاريخها وتنظيم مرفق عام بهذا المقصود - يصدر بأداة القانون نظراً لكونها تحدد  
تنظيمها ملازماً للأفراد والأجهزة الدولة مما يجب أن تتولاه السلطة التنفيذية ..

٢ - إن التوثيق في الجانب الهام منه منظم بقانون ( رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ) وإن كان القانون قد أخرج من  
نطاق أحكامه الوقت والأحوال الشخصية بالنظر إلى طبيعتهما الخاصة وضرورة وجود موثق خاص في شأن  
الأحوال الشخصية للمسلمين وفقاً للعرف المتأصل في هذا الشأن - فإن ذلك لا يفي سوى أن تنظم قواعد مثل  
هذا التوثيق قانون خاص .. يبيد ذلك أيضاً فكرة توازي الأثرات القانونية في ملأ تنظيم جوارب تلك الموضوع .

ومن مقتضى ما تقدم : فقد انتهى قسم التشريع إلى أن التنظيم المتضمن في المشروع المعروض أداة  
إصداره القانون .

وعني عن البيان أن التنظيم القانوني الحالي في شأن المأذونين - وإصداره قبل العمل بأحكام دستور  
جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ فإنه يعتبر صحيحاً وناشئاً في ظل الدستور الحالي وفقاً  
لنص المادة ١٩١ منه والتي تقضي بأن ، كل ما قرره القوانين والتراتج من أحكام قبل صدور هذا الدستور  
يبقى صحيحاً وناشئاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور .

وفي ضوء ما سبق ، فقد رأى قسم التشريع أن يضع الملاحظات المتقدم بيانتها تحت نظر سيادتكم وذلك  
لتقدير الرغبة في إصدار التنظيم المشار إليه بأداة القانون .



وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر:

## الباب الأول

### إنشاء المأذونيات وتعيين المأذونين ونقلهم

مادة ١ : تنشأ المأذونية بقرار من وزير العدل ويكون لكل جهة مأذون أو أكثر

مادة ٢ (١) : تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر

في المسائل الآتية :

( أ ) تقسيم المأذونيات .

( ب ) ضم أعمال مأذونية إلى أخرى .

( ج ) امتحان المرشحين للمأذونية .

( د ) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقلالهم .

( هـ ) تأديب المأذونين .

وتسجل القرارات التي تصدرها الدائرة في دفتر يعد ذلك .

مادة ٣ : يشترط فيمن يعين في وظيفة المأذون :

( أ ) أن يكون مصرياً مسلماً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

( ب ) ألا تقل سنة عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .

( ج ) أن يكون حائزاً لشهادة للتخصص أو شهادة العالمية أو شهادة الدراسة

العالية من إحدى كليات للجامع الأزهر أو أى شهادة من كلية جامعية أخرى تدرس

فيها الشريعة الإسلامية كمادة أساسية (٢) .

( د ) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية

أو تأديبية ماسة بالشرف أو النزاهة .

---

(١) المادة ٢ محذلة بقرار وزير العدل ، وكلمة الدائرة الواردة بها حلت محل اللجنة ( الوقائع المصرية ١٩٥٥/١٢/٢٩ - العدد ١٠١ ) .

(٢) البند (ج) من المادة الثالثة مستبدل بقرار وزير العدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ( الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٧/٢٣ - العدد ١٩٤ )



(هـ) أن يكون لانقا طبعياً للقيام بأعباء وظيفته وتثبيت هذه الولاية من طبيب موظف بالحكومة .

**مادة ٣ (أ) (١):** عند خلو المأذونية أو إنشاء مأذونية جديدة يعلن فتح باب الترشيح فيها وذلك في اللوحة المعدة لنشر الإعلان بالمحكمة الجزئية التي تتبعها جهة المأذونية وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التي تقع بدائرة المأذونية وذلك لمدة ثلاثة شهور ولا يجوز قبول طلبات ترشيح جديدة قبل الميلاد المذكور.

**مادة ٤ :** يرشح المأذون من أهل الجهة المراد التعيين فيها أو النقل إليها ويعتبر من أهل الجهة من يقيم بالمدينة التي بها جهة المأذونية والمولدون ، بالقرية التي بها المأذونية أو المقيمون بها ، ويكون الترشيح بناء على طلب عشرة أشخاص على الأقل من أهالي جهة المأذونية المسلمين ممن يتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرات أ، ب، ج من المادة الثالثة ويقدم الطلب إلى المحكمة الجزئية التابع لها تلك الجهة ويعتبر طالب النقل كمرشح جديد فيما يتعلق بطلب الترشيح (٢) .

وفي حالة نزاحم طالب التعيين مع طالب النقل تجرى الأفضلية بينهما طبقاً لنص المادة ١٢ من هذه اللائحة ، وإذا لم يتقدم أحد للترشيح من أهل الجهة يقبل ترشيح سواه من غير أهلها ويفضل الأقرب إليها جهة .

**مادة ٥ :** إذا لم يرشح من يكون حائزاً لإحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة الثالثة جاز ترشيح غيره ممن يكون حائزاً لشهادة الأهلية أو الشهادة الثانوية من الجامع الأزهر أو من أحد المعاهد التابعة لها أو الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها أو شهادة القسم الأول من مدرسة القضاء بشرط نجاح المرشح في الامتحان المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة التاسعة (٣) .

وإذا لم يرشح من يكون حائزاً لإحدى الشهادات المتقدمة جاز ترشيح غيره بشرط أن يجتاز في الامتحان المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة .

(١) المادة ٣ أ مضافة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٨/٢٢) .

(٢) الفقرة الأولى من المادة الرابعة مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

(٣) الفقرة الأولى من المادة الخامسة مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٥٤١٦ لسنة ١٩٨٢ المصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥ .



**مادة ٦ :** إذا لم يرشح في جهة من يصلح أن يكون مأذوناً وكانت أعمال مأذونية تلك الجهة قليلة جاز للدائرة المتصوص عليها في المادة الثانية أن تقرر ضم أعمال مأذونية تلك الجهة إلى مأذونية جهة أخرى ولا ينفذ هذا القرار إلا بعد تصديق وزير العدل عليه .

فإن تعذر الضم أو كانت أعمال المأذونية كثيرة جاز لوزير العدل أن يرخص في ترشيح من يصلح أن يكون مأذوناً من غير أهل الجهة مع مراعاة ما تقتضى به المواد ٣، ٤، ٥ .

**مادة ٧ :** على من يرشح للمأذونية أن يقدم للمحكمة الجزئية :

- ( أ ) شهادة الميلاد أو مايقوم مقامها .
  - ( ب ) الشهادة الدراسية المطلوبة .
  - ( ج ) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعاً عليها من اثنين من موظفي الحكومة الدائمين ممن لا يقل راتب كل منهم عن عشرين جنيهاً شهرياً أو من العمدة أو نائبيه واثنين من أعيان الجهة مصدقاً عليها من المصلحة أو الجهة الإدارية التابعين لها .
  - ( د ) صحيفة السوابق .
- وإذا مضى على شهادة حسن السير وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار الدائرة بالتعيين وجب تجديدها .
- ( هـ ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالإعفاء منها لمن نقل سنة عن ثلاثين سنة .

**مادة ٨ :** على قلم كتاب المحكمة للجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المشرح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

وعلى قلم الكتاب بالمحكمة الكلية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح ومواد تأديب المأذونين واستقالاتهم برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية .

**مادة ٩ :** يكون امتحان المرشحين المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الفقه ولائحة المأذونين وفيما لم يسبق امتحانهم فيه من المواد المبينة في الفقرة التالية .



ويكون أمتحان المرشحين المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة المذكورة في  
الفقه ( أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بها ) وفي لائحة المأذونين والاملاء  
والحساب والخط .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيتمحن فيها بكتاب موسى عليه قبل الموعد  
المحدد للامتحان بشهر على الأقل (١) .

مادة ١٠ : توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية (٢) .

ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تنتدبه لذلك من اعضائها .

وتكون النهاية الكبرى للدرجات في امتحان الفقه ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠  
والنهاية الكبرى لكل من لائحة المأذونين والاملاء والحساب والخط ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ١١ : لمن رسب في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه  
بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر  
فعلية أن يتقدم للامتحان معه في جميع المواد .

مادة ١٢ : بعد استيفاء جميع الإجراءات تصدر الدائرة قراراً بتعيين من  
تتوافر فيه الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذاً إلا بعد تصديق الوزير عليه .

وفي حالة تعدد من تتوافر فيهم شروط التعيين يفضل من يحمل مؤهلاً أعلى ثم  
الحائز لدرجات أكثر في الأمتحان المنصوص عليه في المادة التاسعة ثم الحائز  
لدرجات أكثر في أحكام الزواج والطلاق وعند التساوى يقدم حنفى المذهب ثم يكون  
التفضيل بطريق القرعة .

مادة ١٣ : لا يجوز الجمع بين وظيفة المأذون ووظيفة حكومية أو مهنة  
المحاماة أو التدريس أو أى عمل لا يتفق مع عمل المأذونية أو يمنع المأذون من مزاولته  
العمل فيها على الوجه المرضى .

ومع ذلك يجوز لوزير العدل عند الاقتضاء أن يرخص في الجمع بين  
المأذونية أو أى عمل آخر إذا كانت المأذونية في جهة من جهات مركز عنيبة

(١) لفترة الثلاثة من المادة ٩ محلة بقرار وزير العدل في ١٢/٢٩/١٩٥٥ .

(٢) حلت كلمة ، توضع ، محل عبارة ، تضع اللجنة ، بقرار وزير العدل في ١٢/٢٩/١٩٥٥ .



والوحدات البحرية ومحافظات سيناء والبحر الأحمر والصحراء الجنوبية والغربية ولم  
يتمس تعيين من يفرغ للمأذونية .

مادة ١٤ (١) : يجب على المأذون أن يقدم إلى المحكمة التابع لها قبل  
مباشرة عمله ضماناً قيمته مائه جنيه طبقاً للأحكام المنصوص عليها في لائحته  
مستدق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ فبراير  
سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٥ : إذا ترقى المأذون أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب  
فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله إلى مأذون أقرب جهة وذلك  
حتى يعين بدله أو يعود المأذون إلى عمله .

وعند إنشاء مأذونية تحال أعمالها مؤقتاً إلى مأذون أقرب مأذونية لها إلى أن  
يعين لها مأذون .

وإذا طلب الأهالى إحالة أعمال مأذونيتهم إلى مأذون جهة بعيدة أورات  
المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره يعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها في  
المادة الثانية لتصدر قراراً بذلك .

مادة ١٦ : عند إحالة عمل مأذون آخر إحالة مؤقتة تملأ إليه دفاتر  
المأذونية المحالة لاستعمالها فإن كانت الإحالة بسبب ضم المأذونية يلغى ما يكون  
موجوداً من القوائم البيضاء في دفاتر المأذونية المضمومة .

مادة ١٧ : تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفاً لكل مأذون يحتوى على  
طلبات الأجازة والترخيص بها وإخطارات الغياب وقرارات الإحالة المؤقتة  
والإخطارات الواردة من المحكمة الكلية فى شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها  
وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة .

---

(١) المادة ١٤ محلاة بقرار وزير العدل فى ١١/٩/١٩٦١ (الوقائع المصرية العدد ١٢)



## الباب الثانى

### اختصاص المأذونين

**مادة ١٨ :** يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وإشادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين .

ومع ذلك فللعلماء المقيدة أسماؤهم فى أحد المعاهد الدينية أن يتولوا تلقين صيغة العقد بحضور المأذون الذى يتولى العقد بعد تحصيل رسمه .

وعلى المأذون فى هذه الحالة أن ينبه من يلقن صيغة العقد إلى ماقد يوجد من الموانع فإن لم يقبل امتنع المأذون عن توثيق العقد وأخطر المحكمة فوراً بذلك .

**مادة ١٩ :** لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد الطرفين فيه غير مسلم أو أجنبى الجنسية .

**مادة ٢٠ :** إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد مأذون الجهة التى بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد مأذون آخر وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا المأذون بذلك أن تقدم له شهادة من المحكمة الجزئية الشرعية المقيمة فى دائرتها الزوجه بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى .

وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مأذون الجهة التى تكون بها وقت طلب العقد .

والمأذون المختص بقيد الطلاق هو مأذون الجهة التى يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة مأذون آخر .

والمأذون المختص بقيد الرجعة هو المأذون الذى يختاره الزوج .



## الباب الثالث

### واجبات المأذونين

#### الفصل الأول

#### واجبات عامة

**مادة ٢١ :** على المأذون أن يتخذ له مقراً ثابتاً في الجهة التي عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة أكثر من ثلاثة أيام إلا بعد الترخيص له في ذلك من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها وفي هذه الحالة يجب عليه تسلم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تحال إليه أعمال المأذونية ، فإذا تغيب لمدة تقل عن ذلك وجب عليه أن يخطر المحكمة بتغيبه ويعودته .

وإذا غاب بدون إخطار أو غاب أكثر من ثلاثة أيام بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في شأنه .

**مادة ٢٢ :** يكون لدى كل مأذون دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه والرجعة وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه المأذون إلى المحكمة فور انتهائه بإيصال .

ويجوز عند الاقتضاء إعطاء دفتر جديد للمأذون قبل انتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول .

ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

**مادة ٢٣ :** إذا لم يكن بالمحكمة الكلية أو الجزئية دفاتر معدة لقيد العقود والاشهادات فلقاضى أن يأذن في إجراء العقود والإشهادات لدى مأذون جهة أخرى وذلك بعد تقديم الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ .

**مادة (٢٤) <sup>(١)</sup> :** على المأذون أن يحرر وثائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها في نفس المجلس ، ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم

---

(١) المادة ٢٤ مستبدلة بقرار وزير العدل في ١٢/١٢/١٩٦١ (الوقائع المصرية العدد ١٠٢)



لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ، ويبقى الأصل محفوظا بالدفتر .

وعليه أن يقدم ما يبرمه من وثائق إلى أمين السجل الذي حدثت بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم اللقيد ، ولا يسلم المأذون إلى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما إلا بعد تمام هذه الإجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم إيصالا على الأصل الباقي في الدفتر .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على المأذون أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها إليه بكتاب موصى عليه بطم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بواسطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

**مادة ٢٥ :** يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بامضاءاتهم ، فإن كان أحدهم يجهل الكتابة والقراءة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة إيهامه (١) .

ويجوز بالنسبة للأشخاص التابعين لمحاكم عديبة والواحات البحرية والقصير ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الإيهام عند عدم وجود الخاتم .

**مادة ٢٦ :** إذا توفى المأذون قبل تمام توثيق العقد أو الإشهاد يعمل تصديق لهذا العقد أو الإشهاد بمعرفة المأذون المحالة إليه أعمال المأذون المتوفى تحت إشراف المحكمة ولا يحصل رسم جديد على التصديق .

**مادة ٢٧ :** على المأذون أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

---

(١) حلت عبارة أصل وصور الوثائق محل عبارة أصل وصورتي الوثيقة بقرار وزير العدل في ١٢/١٢/١٩٦١ .



وإذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة يجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير إلى إلغائها فى الهامش أو فى نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات الملغاة والمسطر الموجودة فيه وإذا كان للخطأ بالنقص يزداد ما تلزم زيادته كذلك .

ويوقع المأذون على جميع ما ذكر هو ومن وقعوا على العقد .  
وعلى المأذون أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٨ : تسلم إلى المأذنين جداول يدون فيها رقم كل قسيمة تم تحريرها بالدفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف القانونى الذى تحويه باختصار .  
ويقوم المأذون بتحرير هذا الجدول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوماً فيوماً ويبلغ الأصل إلى المحكمة .

مادة ٢٩ : إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب ( الصورة ) الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع بالدفتر بدل الوثيقة المفقودة عن أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من المأذون وتقيد فى ورقة عادية تخدم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضى والكاظم ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد أو إسهاد وتلصق بالدفتر .

مادة ٣٠ : إذا فقد دفتر المأذون تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم إذا وجدت أو تجمع البيانات الخاصة بما دون فى هذا الدفتر من الجداول طبقاً لما هو مبين فى المادة السابقة وترتب على حسب صدورها وتجلد وتحفظ بالمحكمة مكان الدفتر وتسلم صور من الوثائق لأصحابها بدون رسم .

مادة ٣١ : على المأذون فى القرى أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها أو إلى صراف الجهة الواقع فى دائرتها أختصاصه أو إلى أقرب مكتب للبريد وبين عند التوريد أسم المحكمة للمورد لها الرسم .

وعلى المأذون فى البلد التى بها محاكم أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها.



ويكون ترديد الرسوم كل خمسة عشر يوماً إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها  
تورد في الحال .

أما المأذونين التابعون لمحاكم عينية والقصير والواحات البحرية ومحافظات  
سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فإنهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر إلا إذا بلغت  
عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

مادة ٣٢ : على المأذون أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق إلى  
المحكمة الجزئية التابع لها للمراجعة ولو لم يعمل بهما .

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها المأذون للمراجعة .

أما المأذونون الذين يوردون كل شهر فإنهم يقدمون دفاترهم للمراجعة كذلك  
في نهاية هذه المدة .

## الفصل الثانى

### واجبات المأذونين الخاصة بعقود الزواج

مادة ٣٣<sup>(١)</sup> : على المأذون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية  
الزوجين بالأطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب  
أن تكون شخصيتها ثابته بمستند رسمى أو شهادة شاهدين لكل منهما بطاقة وعليه أن  
يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ما  
تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة  
صدرها كما يثبت ذلك بالنسبة للزوجة إن كانت لها بطاقة وعليه إثبات جهة ورقم  
قيد كل من الزوجين .

مادة ٣٣<sup>(٢)</sup> : لا يجوز مباشرة عقد زواج لليتيمات القاصرات اللاتى  
لهن معاش أو مرتب فى الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على مائتى جنيه إلا بعد

(١) مستبدلة بقرار وزير العدل فى ١٩٦١/١٢/٢٥ .

(٢) مضافة بقرار وزير العدل فى ١٩٥٦/١٢/٢٤ (الوقائع المصرية - العدد ٤١) .



صدر تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التي تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

مادة ٣٤ (١) : يعتمد المأذون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدّر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط فى الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفشيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليه وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التي صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصمم على الشهادة بإيهام اليد اليمنى الطالب .

أما بالنسبة إلى أهالى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من العمدة أو نائبه .

مادة ٣٥ (٢) : لايجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو لمصلحة الحدود أو الذين فى خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لايجوز توثيق عقود زواج المرضى بمصلحة السجون ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة المذكورة ولكل من هؤلاء أن يراجع المطلقة رجعيأ بدون ترخيص .

ولايجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للجوليس أو مصلحة للسجون والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السيارة والسجانيين والسجانات بمصلحة السجون إلا بترخيص من المصلحة التابعين لها وذلك فى حالة الاقتران بزوجة ثانية .

(١) مستبثلة بقرار وزير العدل فى ١٩٦٢/١١/٥ ( الوقائع المصرية - العدد ١٧ ) .

(٢) عدلت بقرار وزير العدل فى ١٩٥٥/١٢/٢٩ ثم بقرار وزير العدل فى ١٩٥٧/٩/٣٠ الوقائع المصرية العدد ٧ .



**مادة ٣٦ :** لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الإطلاع على إشهاد الطلاق أو حكم نهائى به .

فإذا لم يقدم للمأذون شئ من ذلك وجب عليه رفع الأمر إلى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

وإشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقاً عليه من وزارة العدل .

**مادة ٣٧ :** لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها إلا إذا قدمت مستنداً رسمياً دالاً على الوفاة ، فإن لم تقدم امتنع المأذون عن العقد إلا بإذن من القاضى ويذكر فى الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الإذن .

ولا تعتبر ترخيص الدفن مستنداً فى إثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهة أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل.

**مادة ٣٨ :** على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج وللتصادق عليه خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

وعليه أيضاً أن يخطر الجهات المختصة إذا كانت الزوجة تتقاضى معاشاً أو مرتباً من الحكومة .



### الفصل الثالث

#### واجبات المأذونين الخاصة بإشهادات الطلاق

مادة ٣٩<sup>(١)</sup> : على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء يجب على المأذون أن يدون بالإشهاد كل ما أتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٤٠ : لا يجوز للمأذون أن يقيد الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية . وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرة أمام سلطة أجنبية يجب التصديق عليها من الجهة المختصة .

وعلى المأذون أن يذكر في إشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج ، أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم للمأذون شيء مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل إثبات الطلاق .

(١) المادة ٣٩ مستبدلة بقرار وزير العدل، في ٢٥/١٢/١٩٦١ .

(٢) المأذون ممنوع من ذكر قبض نفقة عدة أو مؤخر صدق في إشهاد الطلاق أو الخلع .



**مادة ٤١ :** إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة المأذون نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤثر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وإن لم يتمكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لتخطر الجهة التي يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل لاختار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إذا كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير .

**مادة ٤٢ :** على المأذون أن يخطر العدة أو المديرية أو المحافظة بما يوثقه من إشارات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبياً وذلك لإخطار القنصلية التابع لها بمضمون الإشهاد .



## الباب الرابع

### الفصل الأول

#### تأديب المأذونين

**مادة ٤٣ :** العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المأذونين لمخالفتهم

واجبات وظيقتهم هي :

١ - الإنذار .

٢ - الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أشهر .

٣ - العزل .

**مادة ٤٤<sup>(١)</sup> :** لرئيس المحكمة أن يذنب المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات فإذا رأى ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر إلى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية .

وعلى الدائرة إخطار المأذون بالحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة ١٧ .

ولها أن تأمر بإجراء أي تحقيق عند الاقتضاء - كما لها أن تقر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهي محاكمته تأديبياً .

وللدائرة أن توقع على المأذون أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكثر من ثلاثة مرات .

ولا تقبل استقالة المأذون أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

**مادة ٤٥<sup>(٢)</sup> :** إذا أتهم المأذون في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في وقفة عن العمل حتى يفصل في التهم الموجهة إليه .

(١) المادة ٤٤ محله بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/٢٩/١٩٥٥ .

(٢) المادة ٤٥ محله بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/٢٩/١٩٥٥ .



**مادة ٤٦ :** القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرار العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق على - وله أن يعدله أو يلغيه ، وإلى أن يصدر قرار الوزير يجب وقف المأذون عن عمله .

## **الفصل الثاني**

### **أحكام استثنائية وقتية وختامية**

**مادة ٤٧ :** على كل من يجمع بين عمل للمأذونية وأى وظيفة أو مهنة أو عمل آخر أن يختار أيهما فى خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة وعليه أن يرسل إخطاراً كتابيا بذلك إلى رئيس المحكمة الشرعية الابتدائية المقيم فى دائرتها فى خلال المدة المذكورة ، على أن يرفق بالإخطار ما يثبت أنه لم يعد يمارس أى عمل من تلك الأعمال إذا اختار المأذونية فإن انقضت المدة المشار إليها دون وصول الإخطار بالأختيار عد مفصولا من عمله كمأذون ، وذلك مع عدم الإخلال بما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ١٣ .

ويستثنى من هذا الحكم ومن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٣ المأذونون الذين يجمعون وقت صدور هذا القرار بين وظيفة المأذون ووظائف التدريس أو الامامة أو الأذان بالمساجد ويبقى لهم حق مزاوله هذه الوظائف .

**مادة ٤٨ :** تُلغى لائحة المأذونين الصادرة فى ٧ فبراير سنة ١٩١٦ وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من أحكام .

**مادة ٤٩ :** يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ ( ٤ يناير سنة ١٩٥٥ )

وزير العدل



## ( ثالثاً )

### توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق للمصريين غير المسلمين متحدى الطائفة والله (لائحة الموثقين المنتدبين)<sup>(١)</sup>

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون  
رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية للتوثيق .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر :

### تعيين الموثقين المنتدبين ونقلهم

مادة ١ : تحدد الجهات التي يعين فيها موثق منتدب بقرار من وزير  
العدل ويجوز أن يكون لكل جهة موثق منتدب أو أكثر .

مادة ٢ : تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في  
للمسائل الآتية :

- ( أ ) تحديد اختصاص الموثقين المنتدبين بدائرتها .
- ( ب ) ضم أعمال موثق منتدب إلى آخر .
- ( جـ ) تعيين الموثقين المنتدبين وقبول استقالتهم .
- ( د ) تأديبهم .

مادة ٣ : يشترط فيمن يعين موثقاً منتدباً .

---

(١) المرقع المصرية في ٢٩/١٢/١٩٥٥ - العدد ١٠١ ولحقته اللائحة عدة تعديلات .



(أ) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(ب) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ج) أن يكون ملماً بأحكام شريعة الجهة الدينية التي تتولى توثيق عقود الزواج بها .

(د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية .  
ماسة بالشرف أو بالنزاهة .

(هـ) أن يكون لائقاً طبياً للقيام بأعمال وظيفته وتثبت هذه اللياقة بشهادة من طبيب  
موظف بالحكومة .

مادة ٤ : يقدم طلب الترشيح لوظيفة موثق متندب إلى المحكمة الجزئية  
التابع لها الجهة التي يرغب فيها المرشح ويرافق الطلب :

(أ) شهادة ميلاد .

(ب) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعاً عليها من اثنين من  
موظفى الحكومة الدائمين لا يقل راتب كل منهما عن عشرين جنيهاً أو من العمدة  
أو نائبه واثنين من أعيان الجهة ويكون مصدقاً عليه من المصلحة أو الجهة  
الإدارية التابعين لها .

(ج) بيان عن مؤهلاته .

(د) صحيفة السوابق .

وإذا مضى على شهادة حسن السيرة وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار  
بالتعيين وجب تجديدهما .

(هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالإعفاء منها لمن تقل سنة عن  
٣٠ سنة .

وإذا كان المرشح من رجال الدين يكفى أن يقدم شهادة من الجهة الدينية التي



يتبعها بأنه ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ..

**مادة ٥ :** على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاه ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

**مادة ٦ :** يكون امتحان المرشحين في الأحكام الدينية للجهة المرشح للتوثيق فيها وفي لائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيمتحن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد للامتحان بشهر على الأقل .

ويعفى من تأدية الامتحان رجال الدين .

**مادة ٧ :** توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تندب لذلك من أعضائها .

وتكون النهاية الكبرى للدرجات في الأحكام الدينية ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى للائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب ٣٠ والصغرى ١٥ .

**مادة ٨ :** لمن رسب في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان معه في جميع المواد .

**مادة ٩ :** بعد استيفاء جميع الإجراءات تصدر الدائرة قراراً بتعيين من تتوافر فيهم الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذاً إلا بعد تصديق الوزير عليه.

وفي حالة تعدد من تتوافر فيهم الشروط يفضل الحائز على درجات أكثر في الامتحان الخاص بالأحكام الدينية .



مادة ١٠ : لا يجوز الجمع بينه وظيفة موثق منتدب وأى عمل آخر يمنع  
الموثق المنتدب من مزاولة عمله عن الوجه المرضي .

مادة ١١<sup>(١)</sup> : يجب على الموثق المنتدب أن يقدم إلى المحكمة التابع لها  
قبل مباشرة عمله ضمناً قيمته مائة جنية طبقاً للأحكام المنصوص عليها في لائحة  
مستدق التأمين الحكومي المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة  
١٩٥٠ .

مادة ١٢ : إذا توفي الموثق المنتدب أو فصل أو أوقف عن عمله أو  
مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله إلى أقرب موثق  
منتدب للجهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود الموثق المنتدب إلى عمله .  
وإذا طلب الأهالي إحالة أعمال التوثيق إلى موثق منتدب بجهة أخرى أو رأت  
المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره فيعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها  
بالمادة الثانية لتصدر قراراً بما تراه .

مادة ١٣ : عند إحالة عمل موثق منتدب إلى آخر إحالة مؤقته تسلم إليه  
دفاتر التوثيق الخاصة بالجهة المحالة إليه لاستعمالها .

فإن كانت الإحالة بسبب الضم يلغى ما يكون موجوداً من القوائم البيضاء في  
دفاتر الجهة المضمومة .

مادة ١٤ : تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفاً لكل موثق منتدب يحتوى  
على طلبات الأجازة وللترخيص بها وإخطارات الغياب وقرارات الإحالة المؤقته  
والإخطارات الواردة من المحكمة الابتدائية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها  
وقرارات الوقف التأديبية الصادرة ضده .

---

(١) المادة ١١ محلة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٦١/٨/٣١ (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٩/١١ - العدد ٧٢).

وكان قد سبق لوزير العدل أن أصدر منشوراً بتاريخ ١٩٥٦/١/٧ فيه فيه على أقلام الكتاب إلى وجوب  
تسجيل رسم ضلعان من كل موثق منتدب ٦٠ (ستين مليماً) قبل أن يباشر عمله وأن يكلف بذلك .



## اختصاص الموثقين المنتدبين

**مادة ١٥ :** لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق على ذلك الخاصة بالأشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة الدينية التي يقوم بالتوثيق بها .

**مادة ١٦ :** إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التي بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقاً على أن يوثق العقد موثق منتدب آخر ، وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا الأخير بعملية التوثيق عدم وجود مانع شرعى أو قانونى يمنع من الزواج ، وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى توثيق العقد الموثق المنتدب التي تكون بها الزوجة وقت طلب توثيق العقد .

والموثق المنتدب المختص بقيد الطلاق هو موثق الجهة التي يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة موثق منتدب آخر .

## واجبات عامة

**مادة ١٧<sup>(١)</sup> :** على الموثق المنتدب أن يتخذ له مقراً ثابتاً فى الجهة التي عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة لأكثر من أسبوع إلا بعد الترخيص له من قاضى المحكمة الجزئية التابع له وفى هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسلمها لمن تحال عليه أعمال الدائرة إذا لم يكن فى الدائرة موثق منتدب آخر يقوم بالعمل .

وإذا غاب أكثر من أسبوع بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى شأنه .

**مادة ١٨ :** يكون لدى كل موثق منتدب دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه إلى المحكمة قرراً بإيصال .

(١) المادة ١٧ محلة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٦/٤/٧ .



ويجوز عند الافتضاء اعطائه دفتر آخر قبل انتهاء الدفتر الذي بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول ، ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ١٩ : إذا لم يكن بالمحكمة دفاتر معدة لتوثيق عقود الزواج والإشهادات فلتقاضى أن يأذن في إجرائها لدى موثق منتدب لجهة أخرى .

مادة ٢٠ (١) : على الموثق المنتدب أن يحضر الوثيقة في نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ويبقى الأصل محفوظاً بالدفتر وعليه أن يقدم ما يبرمه من الوثائق والإشهادات إلى أمين السجل المدني الذي حدثت بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لتقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ولا يسلّم الموثق المنتدب إلى الزوجين الصورتين للخاصتين بهما إلا بعد أنمام هذه الاجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم ايصالا على الأصل الباقي في الدفتر .

وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على الموثق المنتدب أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها اليه بكتاب موصى عليه بطم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

مادة ٢١ : يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بإمضاءاتهم فإن كان أحدهم يجهل القراءة والكتابة وجب أن يوقع بخاتمه ويصمة ايهامه (٢) .

ويجوز بالنسبة إلى الأشخاص التابعين لجهات : غنبية والواحات البحرية

---

(١) المادة ٢٠ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١ .

(٢) جاءت عبارة أصل وصورة الوثائق بدلا من أصل وصورة الوثيقة بموجب قرار وزير العدل الصادر في ١٢/١٢/١٩٦١ .



والقصير ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الأبهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٢ : على الموثق المنتدب أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

وإذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة يجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير إلى الغائها فى الهامش أو فى نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات الملغاة والسطر الموجود فيه .

وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تازم زيادته كذلك .

ويوقع الموثق المنتدب على جميع ما ذكره هو ومن وقع على العقد ، وعلى الموثق المنتدب أن يعنى بالمحافظة على دقاتره .

مادة ٢٣ : يسلم إلى الموثق المنتدب جداول يدون فيها رقم كل قسيمة تم تحريرها بالدفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف باختصار ويقوم بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوماً فيوماً ويبلغ الأصل إلى المحكمة .

مادة ٢٤ : إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب الصورة الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع فى الدفتر بدلاً من الصورة المفقودة على أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم .

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من الموثق المنتدب وتفيد فى ورقة عادية تختم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضى والكاتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد وتلصق بالدفتر .

وإذا فقد الدفتر بأكمله تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم إن وجدت أو تجمع البيانات بما دون فى هذا الدفتر من الجداول طبقاً لما هو مبين بالفقرة السابقة وتجلىد وتحفظ مكان الدفتر وتسلم صور لأصحابها بدون رسم .

مادة ٢٥ : على الموثق المنتدب فى القرى أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها أو إلى الصرلاف الجهة الواقع فى دائرتها أختصاصه أو إلى أقرب مكتب البريد .



وعلى الموثق المنتدب في البلد التي بها محاكم أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوماً إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

أما الموثقون المنتدبون لجهات : عنيزة والقصير والواحات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فانهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال .

**مادة ٢٦<sup>(١)</sup> :** على الموثق المنتدب أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها وفي حالة ما إذا لم يعمل بالدفترى يكتفى بإخطار المحكمة بذلك ويقدم الدفتر للمراجعة كل ثلاثة شهور .

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها الموثق المنتدب للمراجعة ، أما الموثقون المنتدبون الذين يوردون كل ثلاثة أشهر فإنهم يقدمون دفاترهم للمراجعة في نهاية هذه المدة .

**مادة ٢٧<sup>(٢)</sup> :** على الموثق المنتدب قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية ، وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج ووجهه صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى الزوجة إن كانت لها بطاقة ، وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معروفاً لهما .

**مادة ٢٨<sup>(٣)</sup> :** لا يجوز توثيق عقد الزواج إذا كان سن للزواج أقل من ١٨ سنة وسن الزوجة أقل من ١٦ سنة ويعتمد الموثق المنتدب في معرفة بلوغ أحد الزوجين

(١) المادة ٢٦ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/٤/٧ .

(٢) المادة ٢٧ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/١٢/١٢ .

(٣) المادة ٢٨ محلة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩٦٢/١٠/٢٤ .



السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط فى الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلصق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليه وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصمم على الشهادة بإبهام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة إلى أهالى اللوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقاً عليه من العدة أو نائبه .

مادة ٢٩ : لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو مصلحة السجون أو الذين فى خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج السجائين والمرضى بمصلحة السجون ذكراً وإناً إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعياً بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للبوليس والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السياره إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وذلك فى حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٠ : لايجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على إشهاد الطلاق أو على حكم نهائى به ، فإذا لم يقدم الموثق المنتدب شئ من ذلك وجب عليه رفع الأمر الى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .



وأشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقاً عليه من وزارة العدل .

**مادة ٣١ :** لا يجوز توثيق عقود القاصرات اليتيمات لللاتى لهن معاش أو مرتب فى الحكومة أو لهن مال يزيد على مائتى جنيه إلا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التى تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

**مادة ٣٢ :** لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها إلا إذا قدمت مستنداً رسمياً دالا على الوفاة فإن لم تقدم امتنع عن العقد إلا بأذن من القاضى ويذكر فى الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الإذن ولا تعتبر تراخيص الدفن مستنداً فى إثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهات اجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

**مادة ٣٣ :** على الموثق المنتدب أن يخطر للعمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده عقود الزواج خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

### **واجبات الموثقين المنتدبين الخاصة**

#### **بأشهاد الطلاق**

**مادة ٣٤ (١) :** فى الأحوال التى تسمح بها شريعة الجهة الدينية التى يتبعها الموثق بإجراء الطلاق على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

---

(١) المادة ٣٤ مدعة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٢/١٢/١٩٦١ .

وكان وزير العدل قد سبق وأصدر فى ٢٤/١/١٩٥٦ منشوراً بشأن عدم إجراء توثيق طلاق لاتسمح به الشريعة الدينية للطائفة ، وجاء به :

==



وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويقيد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على الموثق المنتدب أن يدون بالإشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

**مادة ٣٥ :** لا يجوز للموثق المنتدب أن يقيد الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية وإذا كانت الوثيقة أو للحكم المحضر صادراً أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليه من الجهة المختصة .

وعلى الموثق المنتدب أن ينكر في إشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

---

= ، حرص المشرع عند إصدار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على النص في المادة السادسة منه على أنه بالنسبة المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمحمدين الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون أن تصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لتشريعهم .

وقد جرت المادة السادسة على هذا النحو على ما أورثته المذكرة الإيضاحية لكفالة احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك أي إخلال بحق أي فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم .

كما جرى للتشريع أيضاً على احترام هذه القاعدة عند إصدار قانون توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمحمدين الطائفة والملة وهو القانون رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ فقد نصت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور على أن تخويل الاختصاص للموثقين المنتدبين لا يمس الإجراءات الدينية .

وبناء على ما سبق صدر القرار الوزاري بتحديد اختصاص الموثقين المنتدبين بواجباتهم فصمت المادة ٣٤ منه على أنه في الأحوال التي تسمح بها شريعة الجهة الدينية التي يتبعها الموثق المنتدب بإجراء الطلاق - على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق ... الخ .

وهذه المادة صريحة في أن الموثق لا يقوم بتوثيق الطلاق إلا إذا كانت شريعة الجهة الدينية تجيزه . ونظراً لأن الموثقين المنتدبين كل من قد اكتسب عليهم الأمر في هذا الشأن فقد اقتضى ذلك إصدار المنشور لمراجعة ما تقدم ومن ثم فلا يقوم الموثق المنتدب إطلاقاً بتوثيق الطلاق سواء كان بناء على طلب الزوج أو كان باتفاق الزوجين إلا إذا كانت الشريعة الدينية للطائفة تسمح بإجراء ذلك .



وإذا لم يقدم الموثق المنتدب شئ مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل إثبات الطلاق .

**مادة ٣٦ :** إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة الموثق المنتدب نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وإن لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لخطر الجهة التي يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل - لأخطار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إن كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير .

### تأديب الموثقين المنتدبين

**مادة ٣٧ :** العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموثقين المنتدبين لمخالفتهم وإجابت وظيفتهم هي :

١ - الإنذار

٢ - الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر <sup>(١)</sup> .

٣ - الإبعاد عن عملية التوثيق .

**مادة ٣٨ :** لرئيس الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية أن ينذر الموثق بسبب ما يقع منه من مخالفات فإذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر إلى الدائرة .

وعلى الدائرة إخطار الموثق المنتدب للحضور أمامها لسماع أقواله والإطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة الرابعة عشرة ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء وتندب لذلك أحد أعضائها أو أى موظف بنبابة الأحوال الشخصية كما لها أن تقرر وقف الموثق المنتدب عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً .

ولها أن توقع عليه أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة.

---

(١) وقف الموثق المنتدب عن عمله للدينى لا يستلزم وقفه عن توثيق العقود



ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكثر من ثلاث مرات .

ولا تقبل استقالة الموثق المنتدب أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

**مادة ٣٩ :** إذا أتهم الموثق المنتدب فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى وقفه عن العمل حتى يفصل فى التهم الموجهة إليه .

**مادة ٤٠ :** القرارات الصادرة بغير الإبعاد عن عملية التوثيق نهائية أما قرار الإبعاد فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أنه يعدله أو يلغيه ويبقى الموثق المنتدب موقفاً عن عمله إلى أن يصدر قرار الوزير .

### **حكم وقتى**

**مادة ٤١ :** استثناء من أحكام المواد من ١ إلى ٨ تعد الرئاسة الدينية لكل طائفة من الطوائف غير الإسلامية كشفاً بأسماء رجال الدين أو غيرهم الذين يرغبون فى الترشيح فى وظيفة موثق منتدب ويبلغ هذا الكشف لوزارة العدل فى ميعاد لايتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا القرار مع بيان الجهة التى يرغب كل منهم فى الترشيح فيها وبعد اعتماد التعيين من الوزير يبلغ قرار الوزير إلى المحكمة المختصة لقيده فى دفاتها .

**مادة ٤٢ :** يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

تمريداً فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

**وزير العدل**



## القسم الثالث

# الرسوم

- \* الرسوم أمام المحاكم الشرعية .
- \* الرسوم أمام المحاكم الحسبية .
- \* مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم هي المواد المدنية .
- \* رسوم أخرى .



( أولاً )

## القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية<sup>(١)</sup>

### الباب الأول

### الفصل الأول

### في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١<sup>(٢)</sup> : يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب  
الغلات الآتية :

٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها .

٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنيها .

٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيها حتى ٤٠٠٠ جنيها .

٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيها .

وفيفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت كالاتى :

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٤/٧/١٩٤٤ - العدد ٨٨ .

ويلاحظ أنه صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية اعتباراً من ١/١/١٩٥٦ وإحالة الدعاوى المنتهزة أمامها إلى المحكم الوطنية ، ونص في المادة ١١ منه على أن تطبق على الدعاوى التي ترفع إلى المحكم الوطنية طبقاً لهذا القانون ومن وقت العمل به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ٢٢/٣/١٩٦٤ - العدد ٦٧ ) وكان نصها قبل التعديل يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدرة ٦ قروش على كل مائة قروش من مائتي الجنية الأولى والثانية و ٣ قروش على كل مائة الجنية الثالثة والرابعة وقروشان على كل مائة قروش فيما زاد على ٤٠٠ جنية - ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدرة مائتا قروش في الدعاوى الجزئية وخمسة قروش في الدعاوى الكافية الابتدائية - ويكون تقدير الرسم في الحالتين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين في المادتين ٦٤ ، ٦٥ ،



٢٠٠ قرش فى المنازعات التى تطرح على القضاء المستعجل

١٠٠ قرش فى الدعاوى الجزئية .

٣٠٠ قرش فى الدعاوى الكلية الابتدائية .

ويكون تقدير الرسم فى الحالين طبقاً للقواعد المبينة فى المادتين ٦٤ و ٦٥ من

هذا القانون .

مادة ٢ : إذا عدل الطلب فى الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى فى موضوع الدعوى أو حكم قطعى فى مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعى فى مسألة فرعية - عدا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الموضوع فرض رسم جديد على الطلب .

مادة ٣ : يفرض على استئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبى على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى ، ويراعى فى تقدير الرسم للقيمة المرفوع بها الاستئناف .

ويفرض فى الدعاوى المستأنفة مجهولة القيمة رسم ثابت على النحو الآتى<sup>(١)</sup> :

٢٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام المحاكم الابتدائية .

٣٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام المحاكم الابتدائية عن أحكام

صادرة من القضاء المستعجل .

٦٠٠ قرش على الاستئنافات التى تنتظر أمام محاكم الاستئناف العليا .

ويخفف الرسم إلى النصف فى جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادراً

---

(١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت على الدعاوى الجزئية المستأنفة قدره ٣٠٠ قرش وعلى الدعاوى الكلية المستأنفة ٦٠٠ قرش .



فى مسألة فرعية ، فإذا فصلت محكمة الاستئناف فى موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه .

ويسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم مكمل للحكم المستأنف ، ويستحق عنهما رسم نسبى واحد <sup>(١)</sup> .

مادة ٤ <sup>(٢)</sup> : يفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعون بالنقض .

وفرض رسم مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

وفرض على دعاوى التماس إعادة النظر رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها التماس ، فإذا فصلت محكمة النقض أو محكمة التماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه فى هذه المادة .

مادة ٥ : استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض فى الدعاوى مطومة القيمة المتعلقة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب ، وكذا دعاوى ثبوت الوفاة والورثة ، ابتدائية كانت أو مستأنفة ، رسم نسبى قدره ١٪ ( واحد فى المائة ) <sup>(٣)</sup> .  
وعند الحكم فى دعاوى النفقات وما يتعلق بها يسوى الرسم على أساس ماحكم به .

---

(١) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ ( الجريدة الرسمية فى ١٩٩٥/٣/٧ - العدد ٩٠ مكرر ، وكان نصها قبل التعديل كالتالى :

« ويسوى رسم الاستئناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف » .

(٢) المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، فى قضايا التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها التماس فإذا فصلت محكمة التماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه دون التماس بحكم الفقرة السابقة .

(٣) الفقرة الأولى من المادة الخامسة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، استثناء من الأحكام المتقدمة يفرض فى الدعاوى مطومة القيمة المتعلقة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاة والورثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبى قدره ٢٪ .



مادة ٦<sup>(١)</sup> : إذا قضت محكمة ثاني درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للمطعن فيه فلا يستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى سوى الرسم المقرر على الإعلان .

## الفصل الثاني

### في تخفيض الرسوم

مادة ٧ : تخفض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية :

(١) عند الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، أو بعدم قبولها لبطلان ورقة التكليف بالحضور ، بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرقا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لقيده بعد الميعاد .  
(٢) المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب .

(٣)<sup>(١)</sup> الصلح أمام المحكمة وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ٢٢ و ٢٢ مكرراً .

وتخفض الرسوم إلى الربع في حالة الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرقا الخصوم فيها .

---

(١) المادة السابعة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص ولغى حكمها لاتسحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى .

(٢) بند (٣) من المادة السابعة معدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصه قبل التعديل : الصلح أمام المحكمة إذا توفرت للشروط المبينة في المادة ٢٢ ، .



## الفصل الثالث

### فى تعدد الطلبات

**مادة ٨ :** إذا اشتملت الدعوى الوحيدة على طلبات متعددة معطومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات قدر الرسم باعتبار كل سنة على حده .

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة ، إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها فى حكم الطلب الواحد ففى هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

وإذا اجتمعت فى الدعوى الواحدة طلبات معطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفى حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة ، كذلك يكون الحكم فى حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخيرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخرانة .

وتضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها .

**مادة ٩ :** يفرض على المتدخل منضمأ إلى المدعى أو من حكمه وفاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل .

فإذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات .



## الفصل الرابع

### فى تحصيل الرسوم

- مادة ١٠<sup>(١)</sup> : لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه ، فإذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .
- مادة ١١<sup>(٢)</sup> : تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر وذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .
- مادة ١٢<sup>(٣)</sup> :
- مادة ١٣<sup>(٤)</sup> :
- مادة ١٤<sup>(٥)</sup> : على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً .
- وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم .

- 
- (١) المادة الماشرة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ ج ، فإذا حكم فى الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .
- (٢) المادة ١١ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يحصل ريع الرسوم النسبية ونصف الرسوم الخاصة عند تقديم إعلان الدعوى والباقي عند قيدها فى الجدول ، فإذا عدلت الطلبات عند التقيد بالزيادة زيد الباقي بمقتدر فرق الرسوم كلها ، وإذا عدلت إلى أقل خفض الباقي فقط على أساس التعديل .
- (٣) المادة ١٢ ملغاة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل الإلغاء : تحصل الرسوم المستحقة جميعاً عند تقديم الإعلان أو الطلب فى الأحوال الآتية ( أولاً ) للرسوم المخففة ( ثانياً ) رسوم التماس إعادة النظر ( ثالثاً ) رسوم الدعاوى التى يدعيها المدعى عليه أثناء الخصومة وكذلك رسوم دعاوى التدخل ( رابعاً ) طلبات التنفيذ .
- (٤) المادة ١٣ ملغاة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل الإلغاء : إذا لم تقيد الدعوى فى الجدول ومضى اليوم للحين للجلسة جاز للطالب أن يعيد إعلانها لجلسة أخرى ، وفى هذه الحالة لا يازم إلا بدفع الرسوم مع رسم الإعلان - فإن مضت سنة شسمية على تاريخ الإعلان الأول - حصل رسم جديد .
- (٥) المادة ١٤ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : تستبعد للقضية من جدول الجلسة إذا لم تسوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها .



وكان ذلك مع عدم الإخلال بما ينص عليه هذا القانون من أحكام مخالفة .

**مادة ١٥<sup>(١)</sup> :** يلزم المدعى بأداء الرسوم المستحقة عند تقديم صحيفة دعواه إلى قلم الكتاب كما يلزم بأداء ما يستحق عنها من رسوم اثناء نظرها وحتى تاريخ قفل باب المرافعة فيها .

وتصبح الرسوم التزاما على الطرف الذى ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى ، ويتم تسويتها على هذا الأساس ولا يحول الاستئناف دون تحصيل هذه الرسوم .  
وتسلم للمحكوم له صورة تنفيذيه من الحكم دون توقف على تحصيل باقى الرسوم الملزم بها الغير .

**مادة ١٦ :** تحصل مقدماً رسوم الإشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف .

وإذا استحققت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامنين فى تأديتها .

**مادة ١٧ :** لا يكلف بدفع الرسوم مقدماً المدعى المأذون بالخصومة من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمنفعة تعود عليه ، ويحصل الرسم من المدعى عليه إذا فصل فى الدعوى بالقبول ، كما يحصل الرسم من المدعى عليهما فى دعوى التفريق حسبة بين الزوجين إذا فصل فيها بالقبول ، ومن المدعى إذا فصل فيها بالرفض .

---

(١) المادة ١٥ معدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ وكان نصها قبل التعديل : " يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف . ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائيل جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه " .



## الفصل الخامس

### فى أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٨ : تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو للقاضى حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب ، ويعطى هذا الأمر المطلوب منه الرسم .

مادة ١٩ : يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه فى المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ، أو تقرير فى قلم الكتاب ، فى ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ، ويحدد المحضر فى الإعلان أو قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنتظر فيه المعارضة .

مادة ٢٠<sup>(١)</sup> : تقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ، ويصدر للحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن .

مادة ٢١ : يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بعقارات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

---

(١) المادة ٢٠ معلقة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل « تقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ويصدر للحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن » .



## الفصل السادس

### فى رد الرسوم

**مادة ٢٢<sup>(١)</sup> :** إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما أتفق عليه الطرفان فى محضر الجلسة أو أمرت بالحقاق بالمحضر المذكور وفقاً للمادة ١٢٤ مراقعات - قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسم الثابتة أو النسبية ، وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة وفى هذه الحالة تحصل الرسوم على قيمة المصالح عليه - وإذا كانت الدعوى مجهولة القيمة وتم الصلح على مسائل معلومة القيمة مما يمكن التنفيذ به دون حاجة إلى قضاء جديد أستحق الرسم النسبى على المسائل المذكورة فضلاً عن الرسم الثابت .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ألف جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ألف جنيه .

وإذا لم تبين للقيمة فى محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ألف جنيه .

ولا يرد فى حالة إنهاء النزاع صلحاً شئ من الرسوم فى الدعوى مخفضة القيمة .

---

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢٢ معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٤/٤ وكان نصها قبل التعديل ، إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين ومنعت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة وفى هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه .

وللفقرتان الثانية والثالثة معدلتان بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصهما قبل التعديل : : وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ٤٠٠ ج ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ٤٠٠ ج .  
وإذا لم تبين للقيمة فى محضر الصلح يؤخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ٤٠٠ ج .



**مادة ٢٢ مكرراً<sup>(١)</sup> :** إذا ترك المدعى للخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى إلا ربع الرسم المصدق .

**مادة ٢٣<sup>(٢)</sup> :** في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ألف جنيه يسمى الرسم على أساس ألف جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

**مادة ٢٤ :** ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

( الأولى ) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطالب .

( الثانية ) طلب رد القضية إذا قبل طلب الرد .

### الفصل السابع

### في الإعفاء من الرسوم

**مادة ٢٥ :** يعفى من الرسوم للقضائية كلها أو بعضها من ثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .

ويشتمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

---

(١) المادة ٢٢ مكرر مضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) المادة ٢٣ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ ج يسوى الرسم على أساس ٤٠٠ ج في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .



**مادة ٢٦ :** تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم في المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية إلى الرئيس أو من يقوم مقامه وفي المحاكم الجزئية إلى القاضى .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشعر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر فى الطلب قبل حلوله .

**مادة ٢٧ :** تفصل الهيئة المشار إليها فى المادة السابقة فى طلب الإعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد إشعارهم، ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

**مادة ٢٨ :** الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل محله ، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الإعفاء بالنسبة للورثة .

**مادة ٢٩ :** إذا زالت حالة إعسار المعفى من الرسوم فى أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار إليها فى المادة ٢٦ إبطال الإعفاء .

**مادة ٣٠ :** إذا حكم على خصم المعفى بالرسوم وجبت مطالبته بها أولاً ، فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة إعساره .



## الفصل الثامن

### فى رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣١<sup>(١)</sup> : يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والإشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة .

يفرض على الصور التى تطلب من الأوراق للقضائية رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً فى المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشاً فى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض .

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

أما الصور والملخصات والشهادات فى أمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها خمسة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التى تعطى فيها .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم<sup>(٢)</sup> .

(١) المادة ٣١ معجلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والإشهادات وغيرها رسم قدره عشرون قرشاً عن كل ورقة ، ويفرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية وعشرون قرشاً فى المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشاً فى المحكمة العليا ، ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور ، أما الصور والملخصات والشهادات فى أمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب فرسم كل منها عشرة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التى تعطى فيها .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

(٢) بتاريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٤٤ صدر قرار وزير العدل ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها ( الرقائع المصرية فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٤ - العدد ١٢١ .



**مادة ٣٢<sup>(١)</sup> :** يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره ثلاثة قروش عن كل اسم وفى كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة .

ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .  
ورسم الكشف للنظرى عشرة قروش عن كل مادة .

ولا يفرض رسم فى الأحوال المشار إليها فى الفقرتين السابقتين إذا كان الكشف فى مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطالب ذا شأن .

**مادة ٣٣<sup>(٢)</sup> :** يفرض رسم قدره خمسة عشر قرشاً عن كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلاً أم صورة ما لم تحفظ أحكام هذا القانون من الرسوم .

**مادة ٣٤<sup>(٣)</sup> :** فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المادة ٤٤ يفرض رسم قدره خمسة قروش فى القضايا الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً فى القضايا الكلية والقضايا الجزئية المستأنفة ، وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة النقض على الأوراق الآتى ببيانها :

---

(١) المادة ٣٢ مبدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره خمسة قروش عن كل اسم وفى كل سنة وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب للكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة ، ورسم الكشف للنظرى عشرون قرشاً عن كل مادة .

ولا يفرض رسم فى الأحوال المشار إليها فى الفقرتين السابقتين متى كان الكشف فى مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطالب ذا شأن .

(٢) المادة ٣٣ مبدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، يفرض رسم مقرر قدره عشرون قرشاً عن كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المنطقة بأية دعوى سواء أكانت أصلاً أم صورة ما لم تحفظ أحكام هذا القانون من الرسوم .

(٣) المادة ٣٤ مبدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، فيما عدا ما هو منصوص عليه فى المادة ٤٤ يفرض رسم مقرر قدره عشرة قروش فى القضايا الجزئية وعشرون قرشاً فى القضايا الكلية والجزئية المستأنفة وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا على الأوراق الآتى ببيانها: (أولاً) الأوامر التى تصدر على المراض سواء قبل الطلب أو رفض ، (ثانياً) الأوامر التى تصدر فى طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .



- ( أولاً ) : الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض .  
( ثانياً ) : الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .  
مادة ٣٥ : لا يفرض رسم على اطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة .

### الفصل التاسع

#### فى رسوم الإيداع

- مادة ٣٦ : يفرض على ما يودع خزائن المحاكم من نقود أو سندات مالية أو مجوهرات أو مصوغات رسم نسبى على الإيداع قدره ١ ٪ من قيمتها ، وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الإيداع .  
ويشمل الرسم المذكور محضر الإيداع وصورته .  
وفى جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل للرسم على :  
( أولاً ) ما يحصله المحضرون تنفيذاً للأحكام على ذمة مستحقيها .  
( ثانياً ) أموال البذل فى الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند المزايدة فى مشترى أعيان الوقف .  
( ثالثاً ) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .  
فإذا حصل نزاع فى الإيداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له حصل رسم الإيداع .

### الفصل العاشر

#### فى الخبراء

- مادة ٣٧ : الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل فى الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخرافة العامة .



## الفصل العاشر عشر فى رسوم الإعلان والتنفيذ

### الفرع الأول

#### فى رسوم الإعلان

مادة ٣٨<sup>(١)</sup> : فيما عدا الإعلانات التى ترفع بها الدعاوى والتى يقتضيها التنفيذ ، يفرض على الإعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان فى القضايا الجزئية وخمسة عشر قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحاكم الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة ، وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة ، وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة أو تغيير صفات الخصوم ، والإعلانات الإدارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم - واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر .

وفى فرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات .

---

(١) المادة ٣٨ محلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التحديل ، فيما عدا الإعلانات التى ترفع بها الدعاوى التى يقتضيها التنفيذ يفرض على الإعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم مقرر قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان فى القضايا الجزئية وعشرون قرشاً فى القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشاً فى القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا . ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة والإعلانات الإدارية التى تحصل بناء على طلب قلم الكتاب ، وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر ، وفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات . ويؤخذ على الإعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب ورسم مقرر قدره عشرة قروش عن الأصل والصورة معاً وإن تعددت أوراقها وتعدد المطلوب إعلانهم ، ويتكرر هذا الرسم فى حالة إعادة الإعلان إذا كانت إعادة رخصة لفضل المطلب .



وفرض على الإعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب رسم قدره خمسة قروش عن الأصل والصورة معاً وإن تعددت أوراقها وتعد المطلوب إعلانهم .  
ويتكرر هذا الرسم في حالة إعادة الإعلان إذا كانت إعادة راجعة لفعل الطالب .

## الفرع الثاني

### في رسوم التنفيذ

**مادة ٣٩ :** يحصل ثلث الرسوم للنسبية أو للثابتة عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والإشهادات الواجبة التنفيذ ، ويحسب الرسم النسبي على المبلغ المطلوب التنفيذ به .

ويتكرر رسم التنفيذ مخفضاً إلى الثلث كلما طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد .

ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس إذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس .

**مادة ٣٩ مكرراً<sup>(١)</sup> :** علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الآتي :

(١) عشرون قرشاً على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية في مواد الأحوال الشخصية .

(٢) خمسون قرشاً على تنفيذ ما عدا ذلك من الأحكام والقرارات والإشهادات .  
وتعفى من هذا الرسم الأحكام الصادرة في النفقات إذا قل المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله عن ثلاثة جنيهات .

ويفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق

---

(١) المادة ٣٩ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٢/٨/١٩٥٦ ( الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٦ مكرراً ) .



للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حصة الرسم المقرر بمقتضى هذا القانون<sup>(١)</sup> .

(١) بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ صدر قرار وزير العدل بتحديد المبالغ التي تصرف للمحضرين عن كل تنفيذ أو إعلان ، وجاء نصه بعد الدباجة - كالآتي :

مادة ١ : يصرف لمحضرى التنفيذ والإعلان على السواء - ودون قيد بحد أقصى - عن اليوم الواحد المبالغ الآتية :

١٠٠ عن كل تنفيذ أو إعلان في عواصم المحافظات والمديريات .

٥٠٥ عن كل تنفيذ في بنادر المراكز وسائر القرى والجزر .

٥٠٥ عن كل إعلان في بنادر المراكز وسائر القرى والجزر .

وذلك علاوة على أجور الركائب وبدل السفر المقررة أصلاً لمحضر التنفيذ .

ويعامل محضر الإعلان معاملة محضرى التنفيذ فيما يختص بصرف بدل سفر وأجور ركائب على أن تنال أجور الركائب بحد أقصى ٢٨٠ ملياً يومياً لمحضرى التنفيذ والإعلان .

مادة ٢ : الأوراق التي تعين في السجن يصرف للمحضر عنها أجر ورقة واحدة أو ما يكلفه المحضر فضلاً في سبيل الانتقال للسجن ثم عودته للمحكمة لهما كغير .

مادة ٣ : لا تصرف أية مبالغ عما يعين أو ينفذ من الأوراق لدخل مبنى المحكمة التي يعمل بها المحضر أو النيابة الملحقة بتلك المحكمة ، ويلقى ما عدا ذلك من مبالغ مقررّة بمقتضى تعليمات أو مشورات أو لوائح أو قوانين سابقة فيما عدا ما خصص للمحضرين بالقرار الصادر بناء على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسم القضائي ورسم التوثيق في المواد المدنية والخاص بفرض رسم إضافي على أعمال البروتستات .

مادة ٤ : على أقلام المحضرين وأقلام المحاسبين بالمحاكم فصل ما يصرف بالزيادة لكل محضر بمقتضى هذا القرار كان يصرف إليه من قبل وذلك بتخصيص خانة لكل منهما تدرج في الأولى المبالغ التي زيدت بمقتضى هذا القرار وفي الثانية المبالغ التي كانت تستحق لهم أصلاً ويخصم بالزيادة على نوع خاص في دفاتر الحسابات ممنعاً بهذا المصروفات القضائية وذلك لا مكان حصر المبالغ التي تصرف للمحضرين بالزيادة تنفيذاً لهذا القرار حتى لا تتعدى النسبة التي أُنفق عليها بن وزارتي العدل والمالية وهي ١٥٪ من حصة الرسم الثابت على أعمال التنفيذ المقررة بالقوانين المقررة الثلاثة والتي يتعين تخصيص خانة خاصة لهما في الإيرادات .

مادة ٥ : على إدارتي المحاكم والحسابات والميزانية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره ولحين صدور قرارات أخرى .

وعلى إدارة الحسابات والميزانية اتخاذ اللازم نحو تدبير المبالغ اللازمة للصرف منها وفقاً لكتاب وزير المالية والاقتصاد المشار إليه .



**مادة ٤٠ :** لا يشمل رسم التنفيذ سوى رسوم إجراءات التنفيذ والإعلانات الخاصة بها التي تلي إعلان الحكم

**مادة ٤١ :** يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا رد رسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلاً .

## **الفصل الثانى عشر**

### **فى الطلبات المقدمة إلى هيئة التصرفات**

**مادة ٤٢ :** يؤخذ رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب لهيئة التصرفات ومتى فصل فيه بالقبول يحصل الرسم النسبى على الموضوع إذا كان الموضوع مما يمكن تقديره وإلا فيكتفى بالرسم المقرر ، وإذا استؤنف للقرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش .

ويكتفى بالرسم المقرر على ما يأتى :

(١) إذن بتأجير أعيان الوقف ، رسم قدره مائة قرش .

(٢) إذن بعمارة الوقف ، رسم قدره مائة قرش إذا لم تزيد قيمة المبلغ المقدر للعمارة على أربع مائة جنيه ، فإن زادت فالرسم مائتا قرش .

(٣) قسمة المهابأة ، رسمها مائة قرش .

ويقدر الرسم للنسبى على الوجه الآتى :

إذن بالاستدانة على الوقف ، نصف فى المائة من قيمة الدين .

إذن بقسمة أعيان الوقف فى العقار والمنقول ، ربع فى المائة من قيمة كل منهما .

إذن بإحداث مبان أو غيرها فى الوقف ، نصف فى المائة من قيمة تكاليفها .  
وغير ذلك مما يطلب من هيئة التصرفات الإذن به أو الموافقة عليه ، نصف فى المائة .



## الفصل الثالث عشر

### فى أحكام عامة

**مادة ٤٣ :** لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه إذا حكم فى الدعوى لصالح الحكومة أو الوقت استحققت الرسوم الواجبة .

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والقناوى لمصالح الحكومة أو لجهة خيرية ذلت شأن أو الصورة التى ترسل من الوقفيات والتقارير ونحوها إلى وزارة الأوقاف لتسجيلها .

**مادة ٤٤ :** تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ، كما تشمل أيضاً أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التى تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال القضية والخبراء والموظفين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض فى مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون .

**مادة ٤٥ :** تحصل من طالب الإعلان جميع المصاريف التى يستدعيها إعلان الأوراق خارج القطر .

**مادة ٤٦ :** يؤخذ رسم نسبى قدره عشرة قروش فى الدعاوى والإشهادات التى لا تزيد قيمتها على مائة قرش ، وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أقل من عشرين قرشاً .

ولا يقل رسم التنفيذ عن عشرة قروش إذا كان نسبياً وعن خمسة قروش إذا كان ثابتاً .

**مادة ٤٧ :** يعتبر فى تقدير قيمة الدعاوى والإشهادات ما كان من كسور الجنيه جنبها وفى تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشاً .



**مادة ٤٨ (١) :** مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٥) من هذا القانون لا يجوز لكتابة المحاكم إعطاء غير المحكوم لصالحه أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوماً برفض للدعوى لصالحه .

**مادة ٤٩ -** يفرض رسم نسبى قدره ١٪ على المبالغ التى يصدر بها أمر تقدير أتعاب للمحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ مائتين وخمسين جنيهاً ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٥٪ على الزيادة (٢) .

**مادة ٥٠ -** لا يستحق رسم على القرار الذى يصدر بإحالة الدعوى إلى الدوائر المجمعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر .

**مادة ٥١ -** لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدماً .

ولكن إذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن .

**مادة ٥٢ -** لا يستحق رسم نسبى على المخالفات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة

---

(١) المادة ٤٨ مستبعدة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ ، وكان نصها قبل التعديل كالاتى :

، لا يجوز لكتابة المحاكم إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق ، إلا إذا كان طالب الصورة المدعى عليه وكان محكوماً برفض للدعوى لصالحه .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٤٩ محذرة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل :

، يفرض رسم نسبى قدره ٢٪ على المبالغ التى يصدر بها أمر تقدير أتعاب المحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ ٤٠٠ جنية ، فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ١٪ على الزيادة .  
وقد أصبح نص المادة ٤٩ مطابلاً بصور قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .



**مادة ٥٣ -** يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخرافة ، وما حصل منها ، وما بقى ، وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من للصور وسانر المحررات ، ويذكر فى الحالين تاريخ ونمرة الإيصال للمحرر بورود الرسم بالرقم والحروف .

وفى حالة الإعفاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

**مادة ٥٤ -** تكون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لمداد الرسوم والمصاريف ، ويكون للحكومة فى تحصيلها حق أمتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدنيين أو الملزمين بها .

**مادة ٥٥ (١) :** لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذ القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ، ولو عدل أصحاب الشأن عن السير فى الإجراء الذى حصل عنه الرسم .

---

(١) المادة ٥٥ محلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩٥٧/٢/٣٠ وكان نصها قبل التعديل ، لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه .



## الباب الثاني

### فى رسوم الإشهادات<sup>(١)</sup>

**مادة ٥٦ :** يقصد بكلمة إشهاد فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق .

**مادة ٥٧ :** يفرض على الإشهاد رسم مقرر قدره مائة قرش وإذا زاد الإشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافى قدره عشرون قرشاً عن كل ورقة من الزيادة .

ويستثنى من ذلك الإشهادات والتوكيلات المتعلقة بأمور الزوجية والنفقات ، فتحصل عنها الرسوم المبينة فى الجدول حرف ( أ ) المرافق لهذا القانون .

كما يستثنى منها الإشهادات الأخرى الواردة فى نفس الجدول والتي لا رسوم عليها .

**مادة ٥٨ :** يفرض علاوة على الرسم المبين فى المادة السابقة رسم نسبى على الإشهادات المبينة بالجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد فى ذلك الجدول .

**مادة ٥٩ :** إذا تعددت موضوعات الإشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبى عن كل موضوع .

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء ورقة للمستهددين أثناء العمليات الحربية وبسببها من رسوم الإشهاد المنصوص عليه فى الباب الثانى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٤ ، ونص بالقرار على الصل به اعتباراً من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٩ بإعفاء أعضاء السكبن الدبلوماسى والقمصل من الرسوم المستحقة على الشهادت المستخرجة من دفاتر الزواج بعد التحقق من أن الشهاده مطلوبة لأغراض رسميه وعلى أساس المعاملة بالمثل ( الجريدة الرسمية فى ١٦/٩/١٩٥٩ . العدد ١٩٨ مكر ) .



**مادة ٦٠ :** تحصل رسوم بالفلتات المشار إليها في المادة ٥٨ على العقود التي لم تكن موضوع إشهاد وقدمت لأقلام الكتاب لحفظها .

**مادة ٦١ :** يفرض رسم مقرر قدره أربعون قرشاً عن كل إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكاله ، فإذا زاد الإشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير إشهاد أو بغير تصديق على الإمضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية .

**مادة ٦٢ :** يفرض عند انتقال قاض خارج المحكمة رسم مقرر قدره ٢٠٠ قرش إذا كان الانتقال لسماع إشهاد و ١٠٠ قرش إذا كان التصديق على إمضاء أو ختم . وفي حالة انتقال أحد الكتبة يخفض الرسم إلى ١٠٠ قرش في الحالة الأولى وإلى ٣٠ قرشاً في الحالة الثانية ، وكل ذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد الرسم في حالة تعدد الإشهادات ، وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد .



## الباب الثالث

### في قواعد تفسير الرسوم

مادة ٦٤ : يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتي :

(أولاً) على المبالغ التي يطلب للحكم بها .

(ثانياً) <sup>(١)</sup> على قيم العقارات ، أو المنقولات ، المنتزاع فيها وفقاً للأسس الآتية :

(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي

يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية المنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي

يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن قيمتها الإيجارية المنوية المتخذة أساساً لربط

الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

---

(١) الفقرة (ثانياً) من المادة ٦٤ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ٥٠ على قيم العقارات أو المنقولات المنتزاع فيها فإذا لم توضح هذه القيم أو توضحت وكانت في نظر قلم الكتاب أقل من قيمتها الحقيقية قدرها هذا الأخير مع مراعاة ما يأتي :

(أ) ألا تقل قيمة الأملان الزراعية عن الضريبة المنوية مضروبة في ٦٠ .

(ب) ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها الإيجارية المنوية المتخذة أساساً لربط الموائد عليها مضروبة في ١٥ .

(ج) يحصل مبدئياً على الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي في متناول المدن والمباني التي لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التي يوضحها الطالب ، وبعد تدري قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة ، ويجوز لقلم الكتاب في جميع الأحوال أن يطلب للتقدير بمعرفة خبير ولا يجزئ الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حالة من الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها للخبير مساوية للقيمة الموصحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أي حال شيء من الرسوم المدفوعة ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ، ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير ، أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق المحكمة أو القاضي على ما يتم الاتفاق عليه .

ثم صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٧ في ٢٩/٦/١٩٥٧ ولم يبدل بنص الفقرة (أ) من البلد (ثانياً) النص الآتي :، ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية المنوية مضروبة في سبعين .



(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن ، والأراضى الزراعية التى لم تفرض عليها ضريبة ، والأراضى المعدة للبناء ، والمباني المستحقة التى لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد ، والمنقولات ، يقدر الرسم مبدئياً على القيمة التى يوضحها الطالب ، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب فى الحالات المنصوص عليها فى البند ( ج ) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن فى التقدير بعد ذلك بأى حال من الأحوال <sup>(١)</sup> ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التى قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ، ولا يرد على أى حال شئ من الرسوم المدفوعة ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة ، وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

(ثالثاً) صحة الوقف أو بطلانه بحسب القيمة المدعى بها .

(رابعاً) ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك ، بحسب ربع الحصة لخمس سنوات إذا كان الشرط متعلقاً بالمصارف .

(خامساً) صحة التحكير أو بطلانه باعتبار الأجرة فى المدة المعينة بالعقد بشرط ألا تقل عن عشر سنين ولا تزيد على عشرين سنة ، فإن لم تعين المدة فباعتبار الأجرة فى مدة عشرين سنة .

(سادساً) استحقاق فى الوقف بحسب قيمة الاستحقاق لمدة خمس سنوات .

(سابعاً) ثبوت الوفاة والوراثة وإن تعددت فيها المناسبات باعتبار حصة الوارث أو الوراثة الذين يطلب للحكم بوراثتهم .

(ثامناً) ثبوت الوصية بالمال باعتبار قيمة الموصى به .

(تاسعاً) دين الصداق باعتبار القيمة المطلوبة .

---

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالقضاء موانع التقاضى فى بعض القوانين منها الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة ٦٤ فقرة ثانياً .



(عاشراً) ثبوت الجهاز باعتبار قيمته .

مادة ٦٥ : تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

( أولاً ) ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك ، إذا لم يكن متعلقاً بالمصارف .

( ثانياً ) النظر على الوقف بجميع أسبابه .

( ثالثاً ) استحقاق السكن في أماكن للوقف أو إخلاؤها .

( رابعاً ) طلبات رد القضاة والخبراء .

( خامساً ) الإشكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع إليها .

( سادساً ) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .

مادة ٦٦ <sup>(١)</sup> : يلغى الأمر العالى الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللائحة المرافقة له ، وكذلك تلغى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الشرعية ، وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية ، والتي تكون مخالفة لهذا القانون عدا حالات الإعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

مادة ٦٧ : تنبع بالنسبة للدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون

القواعد الآتية :

( ١ ) تظل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم خاضعة من حيث الرسوم لأحكام

الوائح المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يصدر فيها حكم في الموضوع ، أو باعتبار الدعى كأن لم يتكّن ، أو بعد قبولها لبطلان ورقة التكاليف بالضرور ، أو بعدم الاختصاص .

---

(١) المادة ٦٦ معدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٢/٥/١٩٤٧ وكان نصها قبل التعديل ، يلغى الأمر العالى الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللائحة المرافقة له ، وكذلك تلغى المادة ٤٥ في القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية والتي تكون مخالفة لهذا القانون .



( ٢ ) كذلك تطبق فيما يتعلق بأعمال التنفيذ التي بدئ فيها أحكام اللائحة المشار إليها في المادة السابقة ، على أنه إذا طاب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٨ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

ونأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب ١٣٦٣ ( ١٩ يوليو سنة ١٩٤٤ )

المجلد الملحق (١)

نوع الشهادة	الرسم	إيضاح

(١) وحلت للجدول واستبدل بها الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ والمعدل أخيراً بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن رسوم التوثيق والنشر طبقاً لما جاء بالملحكة الإيضاحية للقانون المذكور .

وقد الحق بهذا القانون ثلاث جداول هي ( أ ) ، ( ب ) ، ( ج ) والجدول الأخير شمل المحررات الخاصة بالحالة المدنية على النحو الآتي :

الإشهادت ( المحررات الرسمية ) لتضمنة موضوعاً من الموضوعات الموضحة بهد	الرسم المستحق والإيضاح
الطلاق أو الفقرة بجميع أساليبها الشرعية الإقرار بانتشاء العدة أو الحضنة أو سقوطها أو الإقرار بالرجعه . تقرير النفقة أو سقوطها أو تحملها أو الإقرار بشئ من ذلك الإقرار بإمر آخر من أمور الزوجية التوكيل في أمور الزوجية ونفقة الأقارب أو عزل الوكيل أو عزله وتعيين غيره	رسم ثابت قدره ٢٥ قرشاً رسم ثابت قدره عشرون قرشاً رسم ثابت قدره ١٥ قرشاً رسم ثابت قدره عشرة قروش رسم ثابت قدره عشرة قروش

ويلاحظ أنه لا يحصل رسم حفظ على الإشهادت الواردة بالجدول حرف (ج) المنصوص عليه بالمادة ١٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والنشر .



## ( ثانياً )

### القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

#### بالرسوم أمام المحاكم الحسبية<sup>(١)</sup>

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه .

مادة ١ : يلغى المرسوم الصادر فى ٢ مارس ١٩٢٦ بالتصديق على  
لائحة الرسوم أمام المجالس الحسبية ويستعاض عنه بقانون الرسوم أمام المحاكم  
الحسبية المرافق لهذا القانون ، وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المذكور .

مادة ٢ : على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره  
بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٨/١/٣ - العدد ٢ غير اعتيادى .

ثم صدر للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٢ بتعديل بعض أحكام هذا القانون ونص فى  
المادة الخامسة منه على أن ، يستبدل بعبارة (المحاكم الحسبية) حيثما وردت فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨  
والقوانين المعدلة له عبارة ( محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال)



## الباب الأول

### فى الرسوم النسبية

**مادة ١<sup>(١)</sup> :** يفرض رسم نسبى قدره ١-٪ من قيمة نصيب كل قاصر أو قيمة أموال المحجور عليه أو الفائتات ، وذلك عن كل طلب بتعيين وصى عند بدء الوصاية أو تثبيت الوصى المختار أو سلب الولاية أو الحد منها أو التحدى عنها أو توقيع الحجر أو إثبات الغيبة إذا لم يزد للنصيب أو المال على لقى جنبه ، ٣-٪ فيما زاد على ذلك .

وفى فرض على طلبات الفصل فى الحساب منصف الرسم المبين بالفقرة السابقة عن مقدار صافى الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب .

**مادة ٢<sup>(٢)</sup> :** تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير ، ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وفقاً للأسس الآتية :

(١) المادة الأولى معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، يفرض رسم نسبى قدره خمسة مليمات عن كل جنبه من قيمة نصيب كل قاصر أو قيمة أموال المحجور عليه أو الفائتات منها أو توقيع الحجر أو إثبات الغيبة ، ويفرض على طلبات الفصل فى الحساب رسم نسبى قدره عشرة مليمات عن كل جنبه من مقدار صافى الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب .

(٢) المادة الثانية معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها ، وإذا أضيف إلى القائمة فى أى وقت مال جديد يؤزل للقاصر أو المحجور عليه أو الفائتات عن طريق الهيئة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة أو الوكلاء عن الثغابين أساساً أولياً لتقدير الإيراد ،

ثم صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ فى ١٩٥٧/٦/٣٩ ( المعمول به من ١٩٥٧/٧/٤ ) واستبدل بنص هذه المادة النص الآتى : تعتبر أوراق الحصر أساساً أولياً للتقدير ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائياً على مقتضاها وذلك مع مراعاة ما يأتى : (١) ألا تقل قيمة الأرضى الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة فى سبعين . (٢) ألا تقل قيمة العقارات السكنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة فى خمسة عشر . (٣) الأرضى المعدة لبناء والأراضى الزراعية التى فى متولجى المدن والمياني التى لم يربط عليها ضريبة تحصل عنها الرسوم مبدئياً على أساس القيمة الموضحة فى أوراق الحصر وبعد تدرى تلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة عند الاقتضاء ويجوز لزم الكتاب فى كل الأحوال بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز اللحن فى التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ما تم الاتفاق عليه . وإذا أضيف إلى القائمة فى أى وقت مال جديد يؤزل إلى القاصر أو المحجور عليه أو الفائتات عن طريق للهيئة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الثغابين أساساً أولياً لتقدير الإيراد .



(أ) بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

(ب) بالنسبة للعقارات المبنية تقدر قيمتها على أساس قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) بالنسبة للأراضي الزراعية الكائنة في ضواحي المدن ، والأراضي الزراعية التي لم يفرض عليها ضريبة ، والأراضي المعدة للبناء ، والمباني المستحقة التي لم تحدد قيمتها الإيجارية بعد ، والمستقولات ، تحصل عنها الرسوم مبدئياً على أساس القيمة الموضحة في أوراق الحصر ، وبعد تحرر قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب في الحالات المنصوص عليها في البند (ج) بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال <sup>(١)</sup> ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم ، ويجوز لصاحب الشأن قبل أنتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النيابة على ماتم الاتفاق عليه .

وإذا أضيف إلى القائمة في أي وقت مال جديد يؤول إلى التقاصر أو المحجور عليه أو للغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ، ويعتبر كشف حساب الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين أساساً أولياً لتقدير الإيراد .

**مادة ٣ :** تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية أو الغائب في الوقت بقيمة الاستحقاق السنوي مضروبة في ٢٠ ، وتقدر قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوي مضروبة في ١٠ إذا كان لمدى الحياة .

وأما إذا كان مؤقتاً فتقدر قيمة المعاش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد

---

(١) مصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ( الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - المجلد ٢٣ ) . بالبناء موطنه التقاضي في بعض القوانين ومنها الفقرة الثانية من البند (ج) من المادة الثانية من القانون رقم واحد لسنة ١٩٤٨ .



سنيه على ألا يتعدى عشر سنوات .

وتقدر للحصة في حق الحكر بالقيمة المنوية مضروبة في عشرين<sup>(١)</sup> .

مادة ٤<sup>(٢)</sup> : يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة المنصوص عليها في قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رسم قدره ١ ٪ من المبلغ المرفوعة في شأنه المعارضة .

مادة ٥ : لا يفرض في أي حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش .

---

(١) الفترة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) المادة الرابعة معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها المنصوص عليها في قانون المحاكم الحسبية رسم قدره اثنان في المائة من المبلغ المرفوعة في شأنه المعارضة .



## الباب الثانى

### فى الرسوم الثابتة

مادة ٦ : يفرض رسم ثابت على أموال عديمى الأهلية والغائبين والمقضى بمساعدتهم قضائيا فى الحالات الآتية :

( أ ) طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجر ورد سلطة الولى الشرعى إليه والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفة أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفة أو غفلة تحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتى :

جنيه	جنيه	جنيه	ما زاد على
١	١٠٠٠	إلى	٥٠٠
٢	٢٠٠٠	إلى	١٠٠٠
٥	٣٠٠٠	إلى	٢٠٠٠
١٠	٦٠٠٠	إلى	٣٠٠٠
١٥	١٠٠٠٠	إلى	٦٠٠٠
(١) ٢٠	—	—	١٠٠٠٠
—	—	—	ما زاد على

(١) الفقرة الأولى من المادة السادسة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : يفرض رسم ثابت على أموال عديمى الأهلية والغائبين والمقضى بمساعدتهم قضائيا فى الأحوال الآتية :

(١) طلبات تقرير المساعدة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من قانون المحاكم الحمجية وطلبات استمرار الوصاية ورفعها الحجر ورد سلطة الولى الشرعى إليه والإذن للقاصر أو المحجور عليه لسفة أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه لسفة أو غفلة تحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتى :

جنيه	جنيه	جنيه	ما زاد على
٥٠٠٠	٢٠٠	إلى	١٠٠
١٠٠٠٠	٤٠٠	إلى	٢٠٠
٢٠٠٠٠	٦٠٠	إلى	٤٠٠
٣٠٠٠٠	١٠٠٠	إلى	٦٠٠
٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	إلى	١٠٠٠
١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠	إلى	٢٠٠٠
١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	إلى	٦٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠٠
—	—	—	ما زاد على



## الباب الثالث فى رسم المعارضات والاستئناف والالتماس والطعن بالنقض

مادة ٧<sup>(١)</sup> : (أ) تخفض الرسوم النسبية والناطقة إلى النصف فى المعارضات التى ترفع طبقاً لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للشخصية للولاية على المال .

(ب) ويفرض على استئناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائى ، ويراعى فى تقدير الرسم النسبى القيمة المرفوع بها الاستئناف ، ويخفض هذا الرسم إلى النصف إذا كان الحكم المستأنف صادراً فى مسألة فرعية ، فإذا فصلت محكمة الاستئناف فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه .

(ج) ويفرض على التماس إعادة النظر رسم ثابت بالتطبيق لها هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ١٠٠ قرش أمام المحاكم الجزئية ، ٣٠٠ قرش أمام المحاكم الابتدائية ، ٦٠٠ قرش أمام محاكم الاستئناف . ويفرض رسم ثابت مقداره ١٥٠٠ قرش على الطعن بالنقض ، ويفرض رسم ثابت مقداره ٨٠٠ قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض ، وإذا فصلت محكمة التماس أو محكمة النقض فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع بالإضافة إلى الرسم الثابت المشار إليه .

---

(١) المادة السابعة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : (١) تخفض الرسوم النسبية والناطقة إلى النصف فى المعارضات التى ترفع طبقاً لأحكام قانون المحاكم المسببة (ب) ويفرض على الاستئناف رسم مساو لرسم الطلب الابتدائى (ج) ويفرض على التماس رسم ثابت بالتطبيق لها هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ٢٠٠ قرش فى الدعوى الجزئية و ٥٠٠ قرش فى الدعوى الكلية والاستئناف (د) ويفرض رسم ثابت قدره ٨٠٠ قرش فى الدعوى التى تقدم إلى محكمة النقض والإبرام وتشمل هذه الرسوم جميع إجراءات الطعن بما فيها المذكورة .



## الباب الرابع في رسوم الصور والشهادات

مادة ٨<sup>(١)</sup> : يفرض على الصور التي يرخص بإعطائها من أحكام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير لخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى ، وكذلك على الشهادات والملخصات ، رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية ، وخمسة عشر قرشاً في المحاكم الابتدائية ، وثلاثون قرشاً في محاكم الاستئناف ومحكمة النقض . على ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهات أمام المحاكم الجزئية ، وعشرة جنيهات أمام المحاكم الأخرى .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم<sup>(٢)</sup> .

ويقدر علاوة على رسم الصورة أو الشهادة أو الملخص رسم قدره ثلاثة قروش عن اسم وفي كل سنة عنهم مقابل الكشف في السجلات والجدول وغيرها ، ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم .  
ورسم الكشف للنظرى عشرة قروش عن كل مادة .  
ويقدر رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر في هذه المادة .

(١) المادة للامانة معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها : يفرض على الصور التي يرخص في إعطائها من أحكام المحاكم العسبية وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير لخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والملخصات رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من أوراق المحكمة العسبية الجزئية وعشرون قرشاً عن كل ورقة من أوراق المحكمة العسبية الابتدائية وثلاثون قرشاً عن كل ورقة من أوراق محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والإبرام على ألا يزيد الرسم أمام كل درجة على عشرة جنيهات . ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم . ويقدر علاوة على رسم الصورة أو الشهادة رسم قدره خمسون مليماً مقابل الكشف عن الجدول عن كل اسم وفي كل سنة .

ثم صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ بزيادة فقرة إلى نهاية هذه المادة تنص : ورسم للكشف للنظرى في السجلات عشرون قرشاً عن كل مادة .

(٢) بتاريخ ١٢/٣١/١٩٤٧ صدر قرار وزير العدل الآتي نصه : وزير العدل . بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بالرسوم أمام المحاكم العسبية . قرر مايلي . يكون الورقة قدره عنها في المادة (٨) المذكور صفحتين والصفحة خمسة وعشرين سطراً والسطر اثني عشر كلمة . ويقدر الرسم مهما على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها . أما الورقة الأخيرة فلا يحق عنها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيه ثمانية غير الإسماء والتاريخ .



## الباب الخامس

### فيما لا رسم عليه

مسادة ٩ : لا رسم على ما يأتي :

- ( أ ) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر أو إذا كان مال المحجور عليه أو الغائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائياً لا تتجاوز خمسمائة جنيه<sup>(١)</sup> .
- ( ب ) ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة .
- ( ج ) الصور الأولى التي تعطى لمقدمي الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة في طلباتهم .
- ( د ) الصورة الأولى التي تعطى للناثبين عن عديمي الأهلية والغائبين والمساعدين القضائيين من القرارات والأحكام الصادرة المبينة في المادتين الأولى والسادسة .
- ( هـ ) طلبات الإذن بتقرير نفقة .

## الباب السادس

### في تحصيل الرسوم

مسادة ١٠ : يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتاً أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها ، فإذا كانت غير مبينة دفع أمانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الجزئية و ٣٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية<sup>(٢)</sup> . ولا يجوز نظر الطلب إلا بعد دفع الرسم أو الأمانة .

(١) الفقرة الأولى من المادة التاسعة محذرة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، لا رسم على ما يأتي : ( أ ) الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر أو كان مال المحجور عليه أو الغائب أو المطلوب تقرير مساعدته قضائياً لا تتجاوز مائة جنيه .

(٢) الفقرة الأولى من المادة العاشرة محذرة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل ، يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتاً أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبينة بها . فإذا كانت غير مبينة دفع أمانة قدرها ثلاثة جنيهات أمام المحكمة العسوية الجزئية وستة جنيهات أمام المحكمة العسوية الابتدائية .



ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن الغائبين وتبديت الأوصياء المختارين والفصل في الحساب ، فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأمانة .

وينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديمي الأهلية أو الغائب إذا فصل في الطلب بالقبول ، فإذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحقة وإن تعدد مقدموا الطلب نفذ عليهم بالتضامن .

**مادة ١١ :** يقدر رئيس المحكمة الحسبية أو القاضى على حسب الأحوال أتعاب ومصروفات الخبراء ويدل انتقال الشهود والمصروفات الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب إيداعها على نمة للخبراء أو التحقيق .

وتجوز المعارضة أمام المحاكم الحسبية في هذه الأوامر ، ماعدا أمر تقدير الأمانة ، في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانها وذلك بتقرير في قلم الكتاب .

والحكم الذى يصدر فيها يجوز استئنافه في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانها وفقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية <sup>(١)</sup> .

ولا يجوز أن تقل الأمانة عن مبلغ ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية وأثنى عشر جنيها في القضايا الأخرى <sup>(٢)</sup> .

**مادة ١٢ :** يجب على كاتب المحكمة الحسبية أن يكتب في هامش كل قرار أو حكم بيانا بالرسوم المستحقة وما حصل منها والباقي وتاريخ ورقم الإيصال المحرر بورود الرسم ، ويجب أن يكون البيان المذكور بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة . وفى حالة الإعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ للقرار الصادر بالإعفاء ورقمه .

**مادة ١٣ :** تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعطى هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

---

(١) للقرتان الثانية والثالثة من المادة ١١ سقطتا من الصيغة النهائية للنهائية وإلى وافق عليها البرلمان فصدور رسم في ١٧/٥/١٩٤٨ بتصحيح الخطأ الذى وقع في هذه المادة - ونشر الرسم بالوقائع المصرية في ٣٠/٥/١٩٤٨ - العدد ٥٦ .

(٢) للقرة الأخيرة من المادة ١١ مضافة بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ .



**مادة ١٤ :** يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، في خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر .  
وبعين المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة .

وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم للكتاب والمعارض إذا حضر .  
ويجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في ميعاد خمسة عشر يوماً من يوم صدوره وإلا سقط الحق في الطعن (١) .

**مادة ١٥ :** يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طلب قلم كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن ، ومتى تم التنفيذ أشر الكاتب بالحصول على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ ، وأرسل القسمة الدالة على ذلك لثائب عديم الأهلية أو الغائب أو من فى حكمه .

ويكون للحكومة فى تحصيل الرسوم أو المصروفات حق امتياز على جميع أموال الملتزمين بهذه الرسوم أو المصروفات .

**مادة ١٦ :** يجوز بموجب أوامر التقدير للحصول على حق اختصاص بعقارات الملتزم بالرسوم والمصروفات .

**مادة ١٧ :** الأتعاب التى تقدر للخبراء للموظفين تأخذ- بعد الفصل فى الدعوى- حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

---

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ مضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ .



## الباب السابع فى رد الرسوم

مادة ١٨ : يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ١٠٠ قرش فى المحاكم الجزئية ، وما زاد على ٢٠٠ قرش فى المحاكم الابتدائية ، وما زاد على ٦٠٠ قرش فى محاكم الاستئناف . إذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة فى المادتين الأولى والسادسة . عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية (١) .

ويرد رسم طلب للحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية لدفعه إذا قررت المحكمة قبوله مقابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من تقررت مساعدته القضائية .

## الباب الثامن فى الإعفاء من الرسوم

مادة ١٩ : يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من بليت عجزه عن دفعها ويشمل الإعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ .  
وتدفع من الخزنة العامة مصروفات انتقال الخبراء أو الشهود إذا اقتضى الحال .  
مادة ٢٠ : تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة توافق على الوجه الآتى :

أمام محكمة النقض والإبرام (٢) . من اثنين من مستشاريها وأحد رؤساء النيابة .

---

(١) لفقرة الأولى من المادة ١٨ معدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها قبل التعديل : « يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ثلاثة جنيهات فى المحاكم الجزئية ، وما زاد على ستة جنيهات فى المحاكم الابتدائية والاستئنافية إذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة فى المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية » .

(٢) صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء واستبدل باسم محكمة النقض والإبرام اسم محكمة النقض .



- وأما محاكم الاستئناف - من أثنين من مستشاريها وأحد أعضاء النيابة .
- وأمام المحاكم الابتدائية من أثنين من قضاتها وأحد أعضاء النيابة .
- وأمام المحاكم الجزئية - من القاضى الجزئى وأحد أعضاء النيابة .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يخبر طالب الإعفاء  
وخصمه باليوم الذى يعين للنظر فى الطلب .

ويجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل فى طلب الإعفاء من الرسوم  
الذى يقدم إليها .

**مادة ٢١ :** تفصل اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة فى طلب الإعفاء  
بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب  
المحكمة .

**مادة ٢٢ :** الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو  
إلى من يحل محله ، إلا إذا رأت المحكمة للحسبية استمرار الإعفاء بالنسبة إلى الورثة .

**مادة ٢٣ :** إذا زالت حالة عجز طالب الإعفاء جاز لخصمه أو لقلم الكتاب  
أن يطلب إلغاء الإعفاء من المحكمة المنظور أمامها المادة .

**مادة ٢٤ :** إذا حكم على الخصم وجبت مطالبته بالرسوم فإن تعذر  
تحصيلها منه جاز الرجوع على من تقرر إعفاؤه منها إذا كانت قد زالت حالة عجزه ،  
إلا إذا رأت المحكمة جعل الرسم على الخزانة العامة .



## الباب التاسع أحكام عامة

مادة ٢٥: يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من المحاكم الحسبية والجائز تنفيذها بواسطة المحضرين وفقاً لما هو مبين بقانون رسوم المحاكم المدنية<sup>(١)</sup>.

مادة ٢٦: يفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابتة كالمفروضة أمام المحاكم المدنية.

مادة ٢٧<sup>(٢)</sup>: فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ - يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره خمسة قروش على كل ورقة من أصل الإعلان في القضايا الجزئية، وخمسة عشر قرشاً في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة، وثلاثون قرشاً في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض.

(١) بتاريخ ١٣/٨/١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ يفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقرر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ١ لسنة ٤٨ - وقد نص في المادة الأولى منه على إضافة مادة جديدة برقم ٤٦ مكرراً إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ نصها، علاوة على رسم التنفيذ المبين في المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ يفرض رسم ثابت على الوجه الآتي: (١) عشرون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية أو لإجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة، (٢) خمسون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وإجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة النقض، (٣) خمسون قرشاً على تنفيذ العقود الرسمية والإشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الإدارية التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها وفي حالة إعادة التنفيذ على النوع الواحد المبينة بالبلد (ولاً) من المادة ٤٣ يخفض الرسم للثابت إلى الثلث بشرط أن لا يقل عن عشرة قروش - ويعنى من هذا الرسم الأحكام وأوامر الأداء والإشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الإدارية متى كان المبلغ المطلوب للتنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنيهات.

ونص في المادة الثلاثية على أن، يسرى الرسم المبين بالسادة السابقة على تنفيذ الأحكام والأوامر المشار إليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسم أمام المحاكم الحسبية.

(٢) المادة ٢٧ محللة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ وكان نصها، يفرض رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل بصورة التي تمن بواسطة المحضرين وذلك علاوة على الرسم المبينة بهذا القانون.



ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة ، وإعلان تغيير صفات الخصوم ، والإعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .  
وإذا تكرر الإعلان بالنسبة لخصم واحد ، أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان للرسم المقرر .

**مادة ٢٨ :** تعتبر كسور لجنيهاً عند تقدير قيمة التركات والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشاً عند تقدير الرسوم .

**مادة ٢٩ :** لا يجوز إعطاء أية صورة أو شهادة أو ملخص من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقاً على المادة من رسوم ، وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ إلا إذا أذن القاضي أو رئيس المحكمة بإعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن .

**مادة ٣٠ :** تشمل الرسوم المفروضة جميع الإجراءات من بدء الطلب إلى حين الحكم في الموضوع وإعلانه ومصرفات انتقال القضاة وأعضاء النيابة والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتقال ، كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصرفات وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحاماة التي تقدرها المحكمة ، وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

**مادة ٣٠ مكرر (١) :** لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصل عنه الرسوم .

**مادة ٣١ :** يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

---

(١) المادة ٣٠ مكرراً مضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ( الجريدة الرسمية في ٢٢/٣/١٩٦٤ - العدد ٦٧ ) وقد نص في المادة الرابعة منه على أن : لا تسري أحكام هذا القانون على الرسوم التي تم تحصيلها قبل العمل به بل تنظر خاضعة للمصوص التي حصلت في ظلها ،



### ( ثالثاً )

مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤  
بالرسوم القضائية في المواد المدنية <sup>(١)</sup>  
فيما يخص مسائل الأحوال الشخصية

#### الفصل الثاني عشر

#### في مسائل الأحوال الشخصية

- مادة ٤٩ <sup>(٢)</sup> : تجرى على الرسوم المسحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ والأحكام الآتية :
- ( أولاً ) يحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات على الدعاوى والطلبات الآتية :
- ( ١ ) دعوى الاعتراض على الزواج .
- ( ٢ ) دعوى طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية .
- ( ٣ ) طلب بطلان الزواج أو التفريق الجنائي أو التلقيق سواء بدعى أصلية أو بطلب عارض .
- ( ٤ ) الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية غير المالية فيما بين الزوجين أو الناشئة عن الزواج أو للدعاوى المتعلقة بصم الأولاد وحفظهم وتربيته .
- ( ٥ ) دعوى إثبات النسب أو إنكاره أو المنازعة في الإقرار به .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٤/٧/٢٤ - المحدث ، وقد لحقه عدة تعديلات آخرها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥ .

وجدير بالذكر أن الرسوم الواردة بالفصل الثاني عشر إنما تطبق في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ، أما بالنسبة للمصريين فيطبق بشأن الرسوم في مسائل الأحوال الشخصية قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ .

(٢) المادة ٤٩ محلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ ثم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .



- (٦) محضر إثبات التبنى ويشمل هذا الرسم رسوم التصديق على المحضر المذكور .
- (٧) دعوى بطلان التبنى أو بطلان الحكم بالتصديق على التبنى أو الرجوع فى التبنى .
- (٨) طلب سلب الولاية على النفس أو وقفها أو الحد منها أو استردادها .
- (٩) طلب وضع الأختام على أموال للتركة وجردها .

ثانياً: يحصل رسم ثابت قدره عشرة جنيهات على الطلبات الآتية :

- (١) طلب تعيين مديرى التركات أو تكتيت منفذى الوصية أو تعيينهم .
- (٢) طلب تعيين مصفى للتركة وعزله واستبدال غيره به وذلك فضلاً عن الرسم المستحق على دعوى القسمة القضائية أو أى دعوى أخرى يرفعها المصفى أو أحد ذوى الشأن أو عن أى إجراء آخر مقرر له رسم خاص .
- ( ثالثاً ) يحصل رسم ثابت قدره جنيهان على الدعاوى والطلبات الآتية :

(١) التظلم عن امتناع الموثق عن توثيق عقد الزواج أو عدم اعطاء شهادة مثبته للامتناع أو من النيابة بوقف انعام توثيق العقد حتى يفصل نهائياً فى طلب الحجر على أحد طرفى العقد .

(٢) الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقفية بتعيين وصى على التركة إذا لم يكن الورثة حاضرين أو كان جميع الورثة المذكورين قد تنازلوا عن الإرث والطلب الذى يقدم من ذوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة بإقامة مدير مؤقت للتركة .

(٣) المنازعة التى ترفع من أحد ذوى الشأن إلى قاضى الأمور المستعجلة فى صحة الجرد الذى أجراه المصفى لأموال للتركة والتظلم من وضع الأختام وطلب رفع الأختام .

(رابعاً) يحصل رسم ثابت قدره جيه واحد على الطلبات الآتية :

- (١) الطلب الذى يقدم لرئيس المحكمة بالتفريق أو التطليق بالتراضى .
- ويتعدد هذا الرسم بتعدد الموضوعات التى يتضمنها الاتفاق إذا كانت مجهولة القيمة ، فإذا كانت مطومة القيمة يحصل عليها الرسم النسبى طبقاً للقانون <sup>(١)</sup> .

(١) الفقرة الثانية من المادة (١) من الفقرة رابعا مضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨



(٢) الإشهاد بالإقرار بالنسب ويضاف إلى هذا الرسم رسم مقرر قدره مائتا مليم على كل ورقة تزيد على الورقة الأولى .

(٣) الاعتراض على شخص الولي على النفس أو على القرار الصادر بتسليم المشمول بالولاية .

(٤) تحقيق الوفاة والوراثة بإشهاد ، أما إذا كان ثبوت الوفاة والوراثة بدعوى فيحصل رسم نسبى قدره ٢ ٪ من قيمة حصة الطالب فى للتركة إذا كانت معلومة القيمة فإذا كانت مجهولة القيمة فيحصل رسم ثابت قدره خمسة جنيهات<sup>(١)</sup> .

(٥) التقرير من الوراثة بقبول الإرث أو التنازل عنه .

(٦) الطلب الذى يقدم إلى قاضى الأمور الوقفية لإصدار أمر على عريضة بالإذن لأحد الورثة أو شخص آخر بتسليم التركة وتصفيتها .

(خامساً)<sup>(٢)</sup> يحصل رسم نسبى مقداره ٢ ٪ على دعاوى النفقات مطومة القيمة ولو كانت وقتية سواء قدمت بطريق أصلى أو بطالب عارض فإذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة استحق عنها رسم ثابت مقداره ٥٠٠ مليم وعند الحكم فى هذه الدعاوى يسوى الرسم على أساس ماحكم به .

(سادساً) يحصل رسم ثابت قدره ٢٠٠ مليم على الطلبات الآتية :

(١) طلب الإذن للمرأة المتزوجة فى مباشرة حقوقها .

(٢) طلب للتصديق على الإشهاد بالإقرار بالنسب .

(٣) طلب الإذن فى بيع منقولات التركة المقدم إلى قاضى الأمور الوقفية .

(٤) الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقفية للأمر بتسليمه أموال التركة باعتباره مديراً مؤقتاً .

(١) لفقرة الثانية من بلد (٤) من لفقرة - رأياً - مضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) لفقرة خامساً محلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .



(٥) الطلب المقدم لقاضى الأمور الوقفية فى أثناء إجراءات تصفية التركة فى شأن مما يأتى :

( أ ) تقدير نفقة .

(ب) مد الأجل المعين قانوناً لتقديم قائمة بما للتركة أو عليها من حقوق .

(جـ) حلول الديون التى يجمع الورثة على حلولها وتعيين المبلغ الذى يستحقه الدائنون .

( د ) تسلم كل وارث شهادة تقرر حقه فى الإرث ومقدار نصيبه فيه .

(هـ) تقدير نفقات التصفية وأجر المصطفى .

(و) الأمر بإيداع النقود والأوراق والأشياء لدى أمين أو لدى أحد المصارف .

(٦) طلب تسليم الأوراق والأشياء الموضوعة عليها الأختام بغير جرد والاعتراض على الأمر الصادر بأجابة هذا الطلب .

(سابهاً) يحصل رسم نسبى قدره ٠,٥ ٪ من قيمة المال الموصى به الموجود بمصر عند طلب حفظ أصول الوصايا بسجلات المحكمة ويخصم من هذا الرسم المدفوع عن طلب تعيين منفذ الوصية أو تثبيته أو تعيين مدير للتركة وأما الصور الرسمية المقدمة من وصية محفوظة فى جهة أخرى رسمية بمصر أو فى الخارج فلا تحفظ فى السجلات وإنما تبقى فى ملف المادة ولا يؤخذ على إيداعها بالملف أى رسم خاص .

ويتبع فيما عدا الأحكام المتقدم ذكرها القواعد المقررة فى هذا القانون .



## (رابعاً)

### رسوم أخرى

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بمفرض رسم إضافي لدور المحاكم<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ : يحصل رسم إضافي على صفف الدعاوى والأوراق للقضائية فى المحاكم وعلى أعمال الشهر العقارى وللتوثيق طبقاً للجدول المرفق بهذا القانون ، وتخصص حصيله هذا الرسم لإنشاء وصيانة وتأمين دور المحاكم واستراحات رجال القضاء والحماية بها .

مادة ٢ : يعفى من الرسم الإضافي المبين فى المادة السابقة :

- (أ) الأوراق والدعاوى التى تنص القوانين على عدم استحقاق رسم عليها .
- (ب) الخصوم الذين تصدر لصالحهم قرارات أو أحكام بالإعفاء من الرسوم .
- (ج) الدعاوى التى لا يزيد ما يطلبه للخصوم فيها على ثلاثة جنيهات .

مادة ٣ : ينشأ صندوق يسمى " صندوق أبنية دور المحاكم " تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل ، وتخصص له حصيله الرسم المنصوص عليه فى المادة (١) وما يقرر من موارد أخرى .

مادة ٤ : يصدر بتنظيم للصندوق المنصوص عليه فى المادة السابقة قرار

---

(١) الجريدة الرسمية فى ١٥ / ٥ / ١٩٨٠ - العدد ٢٠ تابع



من رئيس الجمهورية<sup>(١)</sup> .

ويضع مجلس إدارة الصندوق اللوائح الداخلية المتعلقة بشؤونه الفنية والإدارية والمالية دون التقيد باللوائح المعمول بها في الحكومة وتصدر هذه اللوائح بقرار من وزير العدل .

**مادة ٥ :** مع مراعاة أحكام المادة (٧) من هذا القانون ، يعد مجلس إدارة الصندوق مشروع موازنته السنوية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر .  
وتعتبر هذه الموازنة نافذة من تاريخ اعتمادها من وزير العدل .

ويستخدم الرصيد للقائض من أموال الصندوق في تكوين احتياطي يرحل من سنة إلى أخرى .

ولمجلس إدارة الصندوق إيداع أمواله في أحد البنوك التجارية الخاضعة لأشراف البنك المركزي .

ويجوز لوزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية إصدار قرار بتخصيص مالا يزيد على ٢٥٪ من الحصيلة المتصوص عليه في المادة (١) من هذا القانون لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية<sup>(٢)</sup> .

**مادة ٦ :** ينقل جميع العاملين بدرجاتهم ومرتباتهم وحالتهم الوظيفية من الصندوق المنشأ بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣ إلى صندوق ألبية دور المحاكم المنشأ بالمادة (٣) من هذا القانون وتؤول إلى هذا الصندوق جميع حقوق والتزامات الصندوق المذكور .

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق ألبية المحاكم ( الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١١/٤ - العدد ٥٠٤٠ مكرر ) .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الأولى على تخصيص نسبة ٢٥٪ من حصيلة الرسوم الإضافية المنصوص عليها في المادة الأولى لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .



**مادة ٧ :** تسرى على الصندوق فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ، ويكون لمجلس إدارة الصندوق فيما يتعلق بشؤونه جميع الاختصاصات والسلطات المقررة في القانون المذكور ، للمجلس الأعلى للهيئات القضائية والأمانة العامة لهذا المجلس .

**مادة ٨ :** يستمر العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٠٣) لسنة ١٩٧٣ بتنظيم صندوق أبنية دور المحاكم وذلك حتى يصدر قرار رئيس الجمهورية المشار إليه في المادة (٤) من هذا القانون .

**مادة ٩ :** يلغى القانون رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ١٠ :** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ (١٥ مايو سنة ١٩٨٠) .



الجدول الملحق بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بفرض رسم إضافي للدور المحاكم<sup>(١)</sup> .

نوع الورقة	ملاحظات	ملاحظات الرسم الإضافي
أولاً: في المواد المدنية :		ملوم جنبيه
١ - صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الجزئية أو طلب أمر الأداء - رد الطلبات المعارضة والتدخل والمعارضة .	إن كان المطلوب لا يتجاوز ١٠٠ ج	٥٠٠ -
	إن زاد المطلوب على مائة جنيه أو	١٠٠٠ -
	كانت الدعوى برسم ثابت .	١٠٠٠ -
٢ - صحيفة استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية والاستئناف المقابل والتدخل .		
٣ - صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أو طلب أمر الأداء والطلبات المعارضة والتدخل والمعارضة		١٠٠٠ -
٤ - صحيفة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف والاستئناف المقابل والتدخل .	في جميع الأحوال .	٣ -
٥ - صحيفة التماس إعادة النظر .		٣ -
٦ - تقرير الطعن بالنقض .		٦ -
٧ - تسجيل ملخص عقود للشركات أو فسخها أو تعديلها .		٦ -
٨ - الانذارات ومحاضر العرض .		١ -
٩ - الشهادات .		٦٠٠ -
١٠ - كل أمر على عريضه غير متعلق بدعوى .		٥٠٠ -
١١ - صور الأحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الأوراق	عن كل ورقة ( فيما عدا صور الأحكام والأوراق التي أمالت	٨٠٠ -

(١) يتمدد الرسم الإضافي في جميع المراد لبيته بالجدول إذا تعدد الرسم الأصلي المستحق طبقاً لقوانين الرسوم .



نوع الورقة	تأثت الرسم الإضافي	ملاحظات
١٢ - طلبات صرف الأمانات القضائية والودائع.	٦٠٠ -	على الأختام بتركون لازمة لتنفيذ التي تسلم لأصحاب الشأن . إن أزد المطلوب صرفة على ثلاثة جنيهات.
١٣ - طلبات صرف الأمانات القضائية والودائع .	١ ٥٠٠ -	إن أزد المطلوب صرفة عن ١٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .
١٤ - طلبات صرف الأمانات القضائية والودائع.	٣ -	إن أزد المطلوب صرفة على ١٠٠٠ جنيه .
١٥ - طلبات الخصوم تصديق القضايا المرفوعة وطلبات تحديد للقضايا المشطوبة وطلبات تقصير المواعيد .	٥٠٠ -	لأمام المحاكم الجزائية .
١٦ - للتقارير في قلم الكتاب ومحاضر الإيداع عند ما هو معنى من الرسم الأصلي .	٨٠٠ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
١٧ - لصق ملخصات عقود الشركات المساهمة . (ثانيا) في مواد الأحوال الشخصية للأجانب :	١ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
١ - للدعوى أمام المحاكم الجزائية والطلبات المعارضة والتدخل والمعارضة .	٥٠٠ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
٢ - الطلبات التي تقدم إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزائية .	٣ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
٣ - طلب وضع الاختتام على أموال التركة وجردتها وطلب رفع الاختتام .	٢ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
٤ - للدعوى أمام المحاكم الابتدائية والطلبات المعارضة والتدخل - والطلبات التي تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية (خلاف للدعوى) والطلبات التي تقدم لقاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية والمعارضة .		



ملاحظات	نوع الورقة	فئات الرسم الإضافي
	٥ - طلب تعيين مصف للتركة وعزلة واستبدال غيره به وتعيين مديري التركات أو تثبيت منفذ الوصية أو تعيينهم .	٤ -
	٦ - التقرير عن الوارث بقبول الإرث أو التنازل عنه والإشهاد بالإقرار بالنسب أمام قلم الكتاب .	٢ -
أمام المحاكم الجزئية .	٧ - الأمر بحفظ الوصايا بسجلات المحكمة .	٥٠٠ -
أمام المحاكم الابتدائية .	٨ - طلب الخصوم تعجيل للقضايا الموقوفة وطلبات تجديد القضايا المشطوبة وطلبات تفسير المواعيد .	١ -
أمام المحاكم الاستئنافية .	٩ - التقارير بالاستئناف وبالاتهام في جميع القضايا والتدخل والاستئناف المقابل .	١٥٠٠ -
	١٠ - التقرير بالنقض والتدخل .	٨ -
عن كل ورقة فيما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن .	١١ - الشهادات .	٥٠٠ -
	١٢ - الصور .	٥٠٠ -
	ثالثاً : في المواد الجنائية	
	١ - طلب الإدعاء مدنياً في الجرح والمخالفات .	١٥٠٠ -
	٢ - طلب الإدعاء مدنياً في الجنابات .	٣ -
	٣ - طلب الاستئناف من المدعى المدني .	٢ -
	٤ - تقرير الطعن بالنقض في الأحكام وفي الأوامر الصادرة من مستشار الإحالة أو من محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة	
	الحاصل من المدعى بالحق المدني .	٦ -
فيما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن	٥ - صور للتحقيقات والأحكام ومحاضر الجلسات .	٥٠٠ -
	٦ - الشهادات .	٥٠٠ -
	٧ - الإشكالات في التنفيذ من المحكوم عليه .	٣ -



نوع الورقة	نكات الرسم الإضافي	ملاحظات
٨ - الاشكالات في التنفيذ من غير المحكوم عليه.	- ٣	
٩ - طلب فسخ محلات محكوم بتلفظها وطلبات الممانات وأعطاء المهلة .	٥٠٠ - ١	
١٠ - طلبات صرف الكفالات وضمانات الأفرار والقرامات وطلبات استلام المستندات ومضبوطات الأشياء الضمنية وذلك للقيمة .	٦٠٠ -	إلا زاد المبلغ أو قيمة المضبوطات عن ثلاثة جنيهات إلى مائة جنيه.
١١ - طلبات الصرف وتسلم المضبوطات ... الخ	٥٠٠ ١	إلا زاد المبلغ أو قيمة المضبوطات عن مائة جنيه.
١٢ طلبات الصرف وتسليم المضبوطات ..	- ٣	إلا زاد المبلغ أو قيمة المضبوطات على ألف ج .
(رابعاً) في مواد الأحوال الشخصية للمصريين :		
١ - صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحاكم الجزئية والتدخل والمعارضة .	- ٢٥٠	
٢ - طلب تحقيق الوفاة والوراثة .	- ١	
٣ - صحيفة استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية والاستئناف المقابل والتدخل والمعارضة .	٥٠٠ ١	إلا إذا كان رسم القضية الأصلي يقل عن ذلك فيكون قوس الإنشائي مستقلاً .
٤ - جميع الدعاوى في القضايا الكلية أو مواد التصرفات الابتدائية والطلبات المعارضة والتدخل والمعارضة .	٥٠٠ ١	
٥ - صحيفة الاستئناف في القضايا الكلية أو مواد التصرفات والاستئناف المقابل والتدخل والمعارضة والتماس إعادة النظر في جميع الأحوال .	- ٣	
٦ - التقرير بالنقض والتدخل .	- ٦	
٧ - كل إشهاد من إشهادات أمور الزوجية لدى	- ٣٠	



نوع الورقة	نقات الرسم	ملاحظات
المأذونين أو الموثقين المنتدبين . ٨ - كل صورة أو شهادة أو ملخص من الإشهاديات والأحكام والأوراق القضائية الأخرى .	٣٠٠ -	عن كل ورقة من أوراق الصور أو لشهادة ( فيما عدا الأمور الزوجية لأصحاب الشأن .
٩ - طلب تعجيل القضايا وتجديد القضايا المشطوبة .	٢٠٠ -	لأمام المحاكم الجزائية .
	٣٠٠ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
	٦٠٠ -	لأمام المحاكم الاستئنافية .
١٠ دعاوى الحبس .	١٥٠ -	
١١ - الإقرارات التي تصدر في الدعاوى ويستحق عليها رسوم .	٣٠٠ -	
١٢ - طلبات صرف أموال البذل أو القسمة في مواد التصرفات ودعاوى الاستحقاق .	٥٠٠ ١ -	إنما زالت القيمة على مائة جنية إلى جنية .
	٢ -	إنما زالت القيمة على ١٠٠٠ جنية وينتد الرسم يتحدد طابعي الصرف أو القسمة أو دعاوى الاستحقاق .
خامساً : في مواد الولاية على المال :		
١ - كل طلب بتعيين وصي عند بده الوصايا أو تجديت الوصي المختار وطلبه تعيين وصي خاص أو مؤقت .	٥٠٠ -	لأمام المحاكم الجزئية أو الابتدائية
٢ - سلب الولاية أو الحد منها أو الحجر أو إثبات الغيبة وطلبات الفصل في الحساب .	٧٥٠ -	لأمام المحكمة الجزئية .
٣ - المعارضات في تقدير الرسوم أو للقراءات أو في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها	٥٠٠ ١ -	لأمام المحاكم الابتدائية .
٤ - طلبات تقرير المساعدة للقضائية وطلبات استمرار الوصاية ورفع الحجر ورد سلطة الولي الشرعي والإذن للقصاص أو	- -	يكون برسم يسوى قيمة الرسم الثالث المبين في المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .



نوع الورقة	ملاحظات	نوع الورقة
المحجور عليه لسفة أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضعت المحجور عليه لسفة أو غفلة تحت الاختبار وطلبات رفع المساعدة القضائية .	٧٥٠ - أمام المحكم الجزئية	الطلبات المقدمة من الثائمين عن عديمي الأهلية والثائمين عن إجراء تصرف من التصرفات التي يشترط القانون وجوب الحصول على إذن بها والطلبات المقدمة من غير الثائمين عن عديمي الأهلية ومن غير الوكلاء عن الثائمين والشكاوى المقدمة بالظعن في تصرفات هؤلاء أو بطلب عزلهم وغير ذلك من الطلبات المستحقة عليه رسوم طبقاً للقانون .
٦ - طلبات التصديق على القسمة بالتراضي .	٦ - أمام تدبير قيمة المال كله ألف جنيه (مئة ألف قسم) .	
	١٠ - ألف جنيه .	
	١٠ - ألف جنيه .	
٧ - المعارضات التي ترفع طبقاً لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال .	٢٠ - أمام المحكم الجزئية .	
	٥٠٠ - أمام المحكم الابتدائية .	
٨ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية .	١٠٠ - أمام المحكم الاستئنافية .	
٩ - استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .	١٠٠ - أمام المحكم الاستئنافية .	
١٠ - التماس إعادة النظر .	١٠٠ - أمام المحكم الاستئنافية .	
١١ - تقرير الظعن بالنقض .	٣ - أمام المحكم الاستئنافية .	
١٢ - الشهادت .	٣ - أمام المحكم الاستئنافية .	



ملاحظات	نوع الورقة	فات الرسم الإضافي
عن كل ورقة من أوراق الصور	١٣ - الصور . ولا يستحق رسم إضافي على المسائل المعفاة من الرسم الأصلي طبقاً للمادة ٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية . (مادما) الشهر العقاري والتوثيق :	٥٠٠ -
عن كل موضوع لا تريد قيمته على ملقة جنية وإذا كان غير محدد للقيمة .	١ - طلب توثيق أو طلب تسجيل كل عقد أو إظهار أو تصرف أو حكم مما هو مبين بالجدول الملحقه بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر . ولا يتعدد الرسم إذا كان التوثيق يقصد التسجيل .	٥٠٠ -
إذا زاد على مائة ج إلى ألف ج إذا زاد على ألف ج إلى أربعة آلاف ج		١ -
إذا زاد على أربعة آلاف جنيه .		١٠ -
عن كل تأشيرة	٢ - طلب التأشير بهوامش القيود والتسجيلات بناء على طلب ذوى الشأن التي يستحق عليها رسم طبقاً للقانون .	٥٠٠ -
	٣ - إظهار بدو توثيق عقد زواج أو طلاق أو ما يتعلق بأمور الزوجية .	٣٠٠ -
عن كل امضاء أو ختم	٤ - طلب تصديق على امضاء أو ختم ذوى الشأن فى المحررات غير ولجة الشهر .	٣٠٠ -
عن كل طلب شهادة .	٥ - كل تأشيرة بإثبات التاريخ .	٥٠٠ -
عن كل طلب صورة .	٦ - الشهادات .	٣٠٠ -
عن كل طلب .	٧ - الصور الكتابية من السجلات والإشهادات وغيرها .	٥٠٠ -
عن كل طلب .	٨ - الصور الفوتوغرافية من السجلات والإشهادات .	٥٠٠ -
عن كل طلب .	٩ - الملخصات .	٥٠٠ -
عن كل طلب .	١٠ - الترجمة .	٥٠٠ -



نوع الورقة	نكات الرسم الإضافي	ملاحظات
١١ - إشهاد بتركييل أو عزل من الوكالة .	٥٠٠ -	عن كل طلب .
١٢ - طلب كشف نظري إذا كان المطلوب محدداً .	٥٠٠ -	عن كل طلب .
١٣ طلب كشف نظري إذا كان المطلوب غير محدد .	٥٠٠ -	عن كل طلب .
١٤ طلب التأشير بفتح أو قفل الدفاتر التجارية أو قفل الحساب .	٥٠٠ -	عن كل تأشير .
١٥ - طلب كشف تحديد .	٥٠٠ -	
١٦ - اختصامات الدائنين بعقارات مدينهم .	١ -	إذا كانت قيمة الدين لا تزيد على ألف جنيه .
	٣ -	إذا زلت على ألف ج إلى خمس ألف جنيه .
	٥ -	إذا زلت على ثلثه
١٧ - الإشهادات الأخرى غير المشار إليها مما تقدم والتي لا يستحق عليها رسم نسبي .	٥٠٠ -	
	٥٠٠ -	
١٨ - أوامر للتفجير .	٦٠٠ -	



## القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥

### بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه .

**مادة ١<sup>(٢)</sup> :** ينشأ بوزارة العدل صندوق ، تكون له الشخصية الاعتبارية ، تخصص له النولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة للخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية الآتية :

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٦/٢٦ - العدد ٣٦ .

(٢) نصت المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٦/١٠ على أن تكون موارد الصندوق من :

- ١ - المبالغ التى تخصصها الدولة لأداء للخدمات اللازمة لتحقيق أغراض الصندوق .
- ٢ - حصة استثمار موارد الصندوق ونتائج نشاطه .
- ٣ - الموارد الأخرى التى يقرها مجلس إدارة الصندوق .

كما أجازت المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم صندوق لبيئة المحاكم ، لوزير العدل بأن يخصص مالا يزيد على ٢٥ ٪ من موارد الصندوق ( صندوق لبيئة المحاكم ) من غير الرسم الإضافى المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ لرعاية أعضاء الهيئات القضائية ، كما أجاز له تخصيص نسبة أخرى لا تتعدى ٥ ٪ من الإيرادات المشار إليها لمن يولى خدمات متميزة للصندوق ، وبمقتضى ذلك أصدر وزير العدل القرار رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢ بتخصيص نسبة ٢٥ ٪ من حصة الرسوم القضائية المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، كما أصدر فى ١٩٨٣/٥/١٠ القرار رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٨٣ بتخصيص نسبة ٢٠ ٪ من حصة مصاريف الدعى الجنائية التى يقضى فيها المنصوص عليها فى المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨١ لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ونسبة ٥ ٪ من تلك الحصة لرعاية أعضاء الهيئات القضائية من أول يوليو سنة ١٩٨٢ .



١ - القضاء والنيابة العامة .

٢ - مجلس الدولة .

٣ - إدارة قضايا الحكومة .

٤ - النيابة الإدارية .

وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية لـأعضاء هذه الهيئات .

ويخصص لكل هيئة من هذه الهيئات قسم فى موازنة الصندوق .

ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية<sup>(١)</sup> .

مادة ١ مكرراً<sup>(٢)</sup> : يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال ويكون لها حكمها ، وتؤول حصيلته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .

ويعفى نشاط الصندوق وكافة الخدمات التى يقدمها من جميع أنواع الضرائب والرسوم .

مادة ٢ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ ( ١٧ يونية سنة ١٩٧٥ )

---

(١) أصدر وزير العدل القرار رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وقواعد الإنفاق منه وعدل بالقرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٦ ثم بالقرار رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١

(٢) مضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ ( الجريدة الرسمية فى ١٦/٥/١٩٨٥ - للحد ٢٠ تلغ ) .



**القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢**  
**بفرض رسم إضافي على مستخرجات شهادات الميلاد**  
**وعقود الزواج<sup>(١)</sup>**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

**مادة ١ :** فيما عدا ما يعطى مجاناً من صور القيد الخاصة بولاعات الميلاد والزواج يفرض رسم إضافي على النحو التالي :

جليه عن كل مستخرج قيد ميلاد .

خمس جنيهات عن كل صورة قيد زواج .

وتزول حسيطة هذا الرسم إلى إيرادات المجلس القومي للطفولة والأمومة .

**مادة ٢ :** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان ١٤١٢ هـ ( الموافق أول أبريل سنة ١٩٩٢ م ) .

---

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٩٢/٤/٩ - العدد ١٥ .



## قانون ضريبة الدمغة

### القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠<sup>(٥)</sup>

مادة ٤٦ (١) : تستحق الضريبة بالنسبة إلى عقود الزواج والطلاق على النحو

التالى :

- ١ - جنيه ونصف على كل عقد زواج .
  - ٢ - جنيه واحد على كل وثيقة طلاق .
- ويتحمل الزوج عبء الضريبة على عقود الزواج .
- ويتحمل المطلق الضريبة على وثائق الطلاق .

---

(٥) الجريدة الرسمية فى ٢١/٥/١٩٨٠ - الممدد ٢٢ مكر (أ) . وعدل بالقوانين أرقام ٩٥ لسنة ١٩٨٦ ، ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ، ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، ٢ لسنة ١٩٩٣ ، ١١ لسنة ١٩٩٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٩٦ .

(١) زيدت ضريبة الدمغة على وثائق الأحوال الشخصية وفقاً للجدول المرفق بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ( الجريدة الرسمية فى ١٣/٧/١٩٨٧ - العدد ٢٨ مكر ( أ ) ، لتصبح خمسة جنيهات بالنسبة لعقد الزواج وعشرة جنيهات بالنسبة لوثيقة الطلاق . ثم زيدت بمقدار المال بموجب القانون رقم ٢٢٤ لسنة لمعدد الزواج وعشرين جنيهاً بالنسبة لوثيقة الطلاق . ثم زيدت المقادير السابقة بمقدار خمسين فى المائة بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ ( الجريدة الرسمية فى ١٤/١/١٩٩٣ - العدد ٢ تابع ) لتصبح حالياً خمسة عشر جنيهاً بالنسبة لعقد الزواج وثلاثين جنيهاً بالنسبة لوثيقة الطلاق .



## قانون رسم تنمية موارد الدولة

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤<sup>(\*)</sup>

مادة ١ : يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة، على ما يأتي :

١ - .....

.....

٩ - المحررات وباقي الأوعية الخاصة لصنيرة الدمغة للنوعية :

١٠ قروش (١) على كل وعاء من الأوعية الخاصة لصنيرة الدمغة للنوعية

التي تكون صنيرة الدمغة عليها من فئة للخمسة قروش فأكثر .

---

(\*) الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٨٤ - العدد ٤٠ تابع (أ) . وعدل بالقوانين أرقام ٥ لسنة ١٩٨٦ ، ٢٣١ ، لسنة ١٩٨٩ ، ١٦ ، لسنة ١٩٩١ ، ٢٥ ، لسنة ١٩٩٤ ، ٤ ، لسنة ١٩٩٧ .

(١) أصلها خمسة قروش زيدت اعتباراً من ١/٦/١٩٩١ بمقتضى خمسة قروش أخرى طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١ بشأن زيادة مطاشات التظمين الاجتماعي الشامل والضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية في ٢٨/٥/١٩٩١ - العدد ٢١ مكرر) .



## مصادر الكتاب

- ١ - الجريدة الرسمية وملحقها ( الوقائع المصرية ) : تصدر عن رئاسة الجمهورية
- ٢ - النشرة التشريعية : تصدر عن المكتب الفني لحكمة النقض .
- ٣ - النشرة الدورية : تصدر عن إدارة التشريع بوزارة العدل .
- ٤ - ملاحق تشريعات مجلة إماماه : تصدر عن نقابة إمامين بمصر .







## فهرس الجزء الأول

ص	الموضوع
٥	الإهداء
٧	مقدمة
١١	تقسيم خطة البحث

### الجزء الأول

#### النصوص الإجرائية

في مسائل الأحوال الشخصية ( مصريون ، أجانب )

#### القسم الأول

- ٢١ أولاً : قوانين توحيد جهات القضاء  
- القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧
- ٢١ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء  
- القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم العالية
- ٢٢ وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية —  
\* المذكرة الإيضاحية
- القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢
- ٢١ لسنة ١٩٥٥ —  
\* المذكرة الإيضاحية
- ٢٣ - القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة
- ٢٥ ١٩٤٧ بشأن التوثيق



## \* المذكرة الإيضاحية

ثانياً : المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلانحة ترتيب المحاكم

٣٨ \_\_\_\_\_ الشرعية

## \* المذكرة الإيضاحية

ثالثاً : لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ٩٩

رابعاً : القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات — ١٠٧

\* تقرير اللجنة التشريعية \_\_\_\_\_ ١١١

\* المذكرة الإيضاحية \_\_\_\_\_ ١١٦

خامساً : القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم إجراءات مباشرة

دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية \_\_\_\_\_ ١٢٠

\* الزكرة الإيضاحية \_\_\_\_\_ ١٢٢

\* تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية \_\_\_\_\_ ١٢٧

سادساً : مستخرج من قانون المرافعات المدنية والتجارية \_\_\_\_\_ ١٣١

( الكتاب الرابع للمصنف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ) \_\_\_\_\_ ١٣٣

ملحق بمشروع قانون بإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية - ١٧٥

٢٩٤ \_\_\_\_\_

## القسم الثاني

## توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق

أولاً : التوثيق في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق \_\_\_\_\_ ١٩٨

ثانياً : التوثيق في لائحة المأذنين المعمول بها من ١٠ يناير ١٩٥٥ - ٢٠١

ثالثاً : التوثيق في لائحة الموثقين المنتدبين المعمول بها من أول

يناير ١٩٥٦ \_\_\_\_\_ ٢٢٠



## القسم الثالث

## الرسوم

- أولاً : الرسوم فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ أمام المحاكم الشرعية — ٢٣٤
- ثانياً : الرسوم فى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ أمام المحاكم الحسبية — ٢٦١
- ثالثاً : مستخرج من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم فى المواد المدنية
- ٢٧٥ فيما يخص مسائل الأحوال الشخصية
- رابعاً : رسوم أخرى :
- القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافى لدور المحاكم — ٢٧٩
- القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية
- والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية — ٢٩٠
- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ بفرض رسم إضافى على مستخرجات
- شهادات الميلاد وعقود الزواج — ٢٩٢
- مستخرج من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن ضريبة الدمغة — ٢٩٣
- مستخرج من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية
- موارد الدولة للعالية — ٢٩٤
- مصادر الكتاب — ٢٩٥



﴿تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه﴾







## يشتمل هذا الجزء على عرض للنصوص الإجرائية للأحوال الشخصية في التشريعات الآتية :

أولاً ، قوانين توحيد جهات القضاء • اللائحة  
الشرعية • لائحة تنفيذ أحكام المحاكم  
الشرعية • القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض  
أحكام النطق • القانون ٣ لسنة ١٩٩٦ في  
شأن الحسبة • الكتاب الرابع من قانون المرافعات.

ثانياً ، توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والتصادق  
في قانون التوثيق ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل وفي  
لائحة المأذنين ولائحة الموثقين المنتدبين .

ثالثاً ، الرسوم القضائية في الأحوال الشخصية أمام  
محاكم الأحوال الشخصية ( نفس ، مال )  
وأمام المحاكم المدنية ، ورسوم أخرى إضافية .

مع المذكرات الإيضاحية وتقارير اللجان ،  
ومزيل بأحكام المحكمة الدستورية العليا  
والقرارات الوزارية المنفذة .

الإشعاع  
aleshaa

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والتوزيع ، المنشرة . أبراج مصر للتموير رقم ١٤ ☎ ٥٤٧٥٤٩١  
الطابع ، المعمورة البلد . بحرى . شارع ٣٦٨ ☎ ٥٦٠٠٤٧٩ إسكندرية